تعليم الفتاة وآفاق المرأة

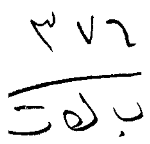
كوستي بندلي



جروس برس
طرابلس - لبنان

تعليم الفتاة
وآفاق المرأة

«تساؤلات الشباب»



تعليم الفتاة وآفاق المرأة

تعليق على استقصاء بين الشباب

طبعة ثانية مزيدة
١٩٩٨

كوستي بندلي



الطبعة الاولى

١٩٩٨م - ١٤١٨هـ



فاكس: ٧٨٢٢٧٩٠ - ٤ - ٢١٢ - ٠٠١
ص.ب. ١٨٩ طرابلس - لبنان

مقدمة للطبعة الثانية

بعد فراغي من إعداد النصّ الأول لهذا الكتاب، تجمّعت لديّ، على مرّ السنين، عناصر - أكثرها مُستَمَدّ من مصادر نُشرت بعد صدور طبعته الأولى عن منشورات النور (١٩٨٥) - رأيت أنها تُغني ما ورد في المؤلَّف من وقائع وتحاليل. إنما، رغبة مني في إبقاء متن الكتاب على ما كان عليه، دون تغيير أو تعديل - رغم إدراكي الحاجة إلى تحديث ما ورد فيه من أرقام إحصائية - جمعتُ هذه العناصر وأثبتُّها على حدة في آخر المجلّد بشكل تذييل حوى ما توفّر لديّ من إضافات على بعض أجزاء من البحث تمّت الإشارة إليها في كل مرّة. مما يترك للقارىء حرية الاطلاع عليها إذا شاء، تكملة لما قرأه في النص الأصلي.

طرابلس - الميناء (لبنان) في ١٣/ ١٢/ ١٩٩٦

للمؤلف

الجنس ومعناه الإنساني	طبعة ثالثة	منشورات النور

مجموعة «تساؤلات الشباب»

مع تساؤلات الشباب	طبعة ثالثة	منشورات النور
خلاف الأهل والأبناء	طبعة ثانية مزيدة	منشورات النور
الحرية والشباب...	طبعة ثانية	منشورات النور
تعليم الفتاة وآفاق المرأة	طبعة ثانية مزيدة	جرّوس برسّ
هواجس شبابية.	طبعة ثانية	جرّوس برسّ
ندوات شبابية...		منشورات النور

مجموعة «نحن وأولادنا»

مواقفنا من أولادنا: امتلاك أم إطلاق؟	طبعة ثانية مزيدة	جرّوس برسّ
عناد الولد وسلطة الوالدَين	طبعة ثانية مزيدة	جرّوس برسّ
عصبية الولد... وتوتر الوالدَين	طبعة ثانية مزيدة	جرّوس برسّ
الولد الخجول وتربية الثقة بالنفس	طبعة ثانية مزيدة	جرّوس برسّ
الغيرة الأخويّة وتفهّم الوالدَين	طبعة ثانية مزيدة	جرّوس برسّ
كيف نواجه أسئلة أولادنا عن الجنس؟	طبعة ثانية مزيدة	جرّوس برسّ

إلى الفتيات والشبان
الذين شاركوا في الاستقصاء
فأعطوا لهذا الكتاب ركيزته

مقدّمة

قد يتساءَل القارئ لماذا أُدرج هذا الكتاب في سلسلة «تساؤلات الشباب» مع إنّ موضوعه يرتدي طابعاً عاماً يتعدّى إهتمامات فئة محدّدة من العمر. كما قد يتبادر إلى ذهنه أن قضية تعليم الفتاة قد أصبحت موضوعاً مفروغاً منه في أيامنا، فيتعجّب لتخصيص كتاب بأكمله لمسألة قد تمّ حسمها ولم يعد حولها من خلاف.

فعن السؤال الأول أجيب إنّ هذا الكتاب أُدرج في سلسلة مخصّصة للشباب لأنّ هاجس هذه السلسلة إنّما هو الإِجابة عن تساؤلاتهم، ولأنّ موضوع الكتاب الحاضر نبع بالضبط من سؤال طرحه أحد الشباب. كان ذلك سنة ١٩٨٣ في إطار ما نسميه «ندوة الثلثاء»، وهي ندوة تُحييها حركة الشبيبة الأرثوذكسية في طرابلس - الميناء (لبنان) مرة كل أسبوعين. فتتناول في كل مرّة سؤالًا طرحه شاب أو فتاة، فيتناقش الحاضرون من الشباب حوله بإدارة مرشد الندوة الذي يلخص مداخلاتهم وينسّق فيما بينها ثم يدلي بدوره بمساهمة موجزة يحاول من خلالها أن يسلّط مزيداً من الضوء على مختلف جوانب الموضوع.

فمن بين الأسئلة التي وردت إلى الندوة المذكورة، كان السؤال التالي: «هل التعليم ضروري وواجب للفتاة»؟. وقد

أرتأت اللجنة المشرفة على «ندوة الثلثاء» أن يُعمد، قبل طرح هذا الموضوع كالمعتاد في أحد إجتماعات الندوة، إلى إجراء استقصاء حوله بين الشباب المنتسبين إلى حركة الشبيبة الأرثوذكسية في طرابلس - الميناء، والذين منهم يتكوّن معظم جمهور الندوة. وقد أعتبر هذا الإستقصاء سبيلًا لتكوين صورة واضحة عن آراء هؤلاء الشباب وتصوراتهم في هذا المضمار وذلك عبر إفساح المجال أمام أكبر عدد منهم للإدلاء برأيهم في هذا الموضوع الحسّاس بمنتهى الحرية والصراحة دون أن يطلب منهم الكشف عن أسمائهم. فكان أن وُضعت إستمارة، يجد القارئ نصّها في مطلع الكتاب، وُزِّعت على عدد من شباب وشابات المجموعة المُشار إليها أعلاه، ثم جُمعت الأجوبة التي بلغ عددها ٦٢ جواباً وفُرزت وكانت حصيلتها موضوع عرض وتعليق في جلسة «الندوة الثلثاء» عُقدت في ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٣.

إنّ طرح الموضوع من قِبل أحد الشباب في إطار ندوة تتناول مختلف إهتماماتهم وهواجسهم، والإِقبال الذي لمسناه في الإِجابة عن الإِستمارة التي وُضعت حول هذا الموضوع، هما الأمران اللذان يبرّران بنظرنا إدراج الكتاب الذي يتناوله في سلسلة «تساؤلات الشباب». هذا بالإضافة إلى أنّ ركيزة الكتاب المذكور إنّما هي الإجابات التي قدّمها الشبان والشابات وضمّنوها آراءَهم ومواقفهم حول الموضوع الذي نحن بصدده. وما الكتاب، كما يشير عنوانه الثاني، سوى تعليق على أجوبة شبابية خُصص لعرضها مكان فسيح وأُثبت معظمها بحرفيته، بحيث يُتاح للقارئ أن يستمع، في هذا الكتاب، كما في ما سبقه من كتب السلسلة، لا إلى صوت المؤلف فحسب بل إلى أصوات الشباب التي ينطلق منها المؤلف متجاوباً ومتفاعلًا ومتحاوراً.

يبقى السؤال الثاني، وهو يتعلّق بمدى الحاجة إلى إثارة موضوع كتعليم الفتاة يبدو محسوماً ومفروغاً منه، في عالم اليوم بشكل عام وفي بلدنا بشكل خاص. وعنه أجيب إن الموضوع، بإعتقادي، لم يُحسم بالقدر الذي قد نتصوّره. فقد يبدو إن ضرورة تعليم الفتاة أضحت من المُسَلَّمات على الصعيد النظري، إلّا أن الممارسة تشير - كما سوف يتّضح للقارئ عبر مطالعته لبعض الإحصاءَات والوقائع التي أوردناها - إلى تفاوتٍ، صارخ تارة ومتستر طوراً، بين الفرص المُتاحة للذكر وتلك المتاحة للأنثى في هذا المجال. ثم إن موضوع تعليم الفتاة لا يمكن عزله بحال من الأحوال عن مجمل قضية المرأة وعلاقتها بالرجل ودورها في الأسرة والمجتمع. هذه الخلفية حاولنا استكشافها من خلال الأجوبة التي قدّمها الشباب لتبرير موقفهم من تعليم الفتاة. وقد اتضح لنا عبر تحليل هذه الأجوبة أن صورة المرأة لدى المجموعة الشبابية التي تناولها الإستقصاء - وهي مجموعة متقدمة بشكل واضح بالنسبة للمحيط فيما يختص بموقفها من تعليم الفتاة - إنّ هذه الصورة لا تزال متأرجحة بين عبء التقاليد الموروثة التي ترسم لكل من الجنسين دوراً محدّداً جامدًا يخدم في النهاية أغراض الرجال وبين نظرة تحررية تغييرية تتطلّع إلى توزيع للأدوار يكون أكثر عدالة وإنصافاً. وقد رأينا في هذا التأرجح صورة عن الوضع المتأزم الذي تعيشه المرأة في العالم أجمع إذ يتصارع فيها وفي موقف المجتمع منها تيارا التقليد والتغيير، ويتجاذبها دور موروث تراكمت العصور لتثبيته وترسيخه ودور جديد لم يتبلور كفاية بعد حتى في البلاد التي تدّعي إنها سارت شوطاً بعيداً في «تحرير المرأة». هذا ما يثبته العديد من الوقائع والأرقام التي حرصنا على جمعها وأثبتناها في صفحات هذا الكتاب.

هكذا ينطلق عملنا من عرض حصيلة إستقصاء بين الشباب حول تعليم الفتاة ليتطرق، عبر تحليل مواقفهم وتصوراتهم، إلى طرح شامل لقضية المرأة كما هي مطروحة بحدة في عالم اليوم. هذا ولم نشأ أن نقتصر، في معالجة هذه القضية، على عرضٍ لحاضر المرأة الملتبس المتأزم، بل شئنا أن نتبنى نظرة الشباب، المتوثبة بطبيعتها نحو الآتي، فتحدّثنا عن «آفاق المرأة» متطلّعين إلى مستقبل أفضل حريّ بأن يجاهد من أجله كل المخلصين، نساءً كانوا أو رجالًا، مستقبل يتحقّق فيه للمرأة ملء كرامتها الإنسانية وكامل حجمها الإنساني، لا باللفظ وحسب – وما أبرع الإنسان في تسخيره، عن قصد أو غير قصد، من أجل التعمية والتمويه – «بل بالعمل وحقاً». إنّ ذلك التحوّل المرتجى أمر واجب وملحّ، لا إنصافاً للمرأة وحسب، بل لصالح الرجال أنفسهم الذين لن يبلغوا ملء قامتهم الإنسانية ولن يحقّقوا ما يصبون إليه من إنتعاش ورضى إلّا إذا نظروا إلى المرأة نظرة الند للند وأعتبروها، لا أداة لأغراضهم، بل شريكة في مصيرهم، ولصالح المجتمع البشري برمته الذي هو بأمسّ الحاجة، لكي ينمو بشكل سليم متكامل متزن وينجو من تشنُّجاته وإنحرافاته التي باتت تهدده بأفدح الأخطار، إلى إطلاق الطاقات المقيدة لنصفه النسائي وتوظيفها كماً ونوعاً في عملية إصلاحه وإنقاذه.

طرابلس – الميناء، لبنان، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٥

ك.ب.

القسم الأول

الإستقصاء وحصيلته

I - مضمون الإستمارة

تضمّنت الإستمارة التي وزّعت على عدد من الشبان والشابات المنتمين إلى حركة الشبيبة الأرثوذكسية في طرابلس - الميناء، ما يلي:

تمهيداً لبحث الموضوع في ندوة الثلثاء، نرجو ملء الإستمارة التالية:

١- هل العلم برأيك ضروري وواجب للفتاة؟

(ضع × بالمربع المناسب) نعم ☐ لا ☐

٢ - أياً كان جوابك برّره بإيجاز في السطور التالية:

____

____

____

٣ - إن كان جوابك بالإيجاب، فما هو برأيك المستوى العلمي المطلوب؟

إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

٤- معلومات عن مالىء الإستمارة:........................

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر:..

الوضع المهني: طالب ☐ عامل ☐

الصف (إذا كان طالباً):

في ٣٠/٨/١٩٨٣ لجنة ندوة الثلثاء

II - خصائص المجموعة التي شملها الإستقصاء

لقد ورد ٦٢ جواباً عن الإستمارة توزع أصحابها كما يلي:

١- من حيث الجنس:

ذكور	٢٨ شاباً	أي	٤٥,١٦٪
إناث	٣٤ فتاة	أي	٥٤,٨٣٪
المجموع	٦٢		

٢- من حيث السنّ:

من ١٤ إلى ١٦ عاماً	٢٧ شخصاً	أي	٤٣,٨٧٪
من ١٧ إلى ١٩ عاماً	١٦ شخصاً	أي	٢٥,٨٠٪
من ٢٠ إلى ٢٦ عاماً	١٩ شخصاً	أي	٣٠,٦٤٪
المجموع	٦٢		

٣ - من حيث الوضع المهني:

طلاب في المرحلة المتوسطة	١٣	أي	٢٠,١٦٪
طلاب في المرحلة الثانوية	١٦	أي	٢٥,٨٠٪
طلاب في التعليم المهني	٧	أي	١١,٢٩٪
طلاب جامعيون	١٢	أي	١٩,٣٥٪
عاملون	١٢*	أي	١٩,٣٥٪
وضع مهني غير محدّد	٢		
المجموع	٦٢		

٤ - من حيث الجنس والوضع المهني مجتمعين

الوضع المهني	ذكور	إناث	المجموع
طلبة متوسطون	٥	٨	١٣
طلبة ثانويون	٦	١٠	١٦
طلبة مهنيون	٣	٤	٧
طلبة جامعيون	٧	٥	١٢
عاملون	٧	٥	١٢
وضع مهني غير محدّد	-	٢	٢
المجموع	٢٨	٣٤	٦٢

* اثنان منهما ذكرا انهما يتابعان دراسة جامعية

III - كيف توزّعت الإجابات

١- عن ضرورة تعليم الفتاة ووجوبه:

• نعم	٦٠
• لا (بتحفظ)	٢
المجموع	٦٢

والجدير بالذكر إن الشخصين الوحيدين اللذين خرجا على الأكثرية الساحقة لم يجيبا «لا» إلا بتحفظ كما أشرنا أعلاه: فأحدهما يقول إن الفتاة «يجب أن تكون متعلمة بعض الشيء» والثاني «العلم ضروري للفتاة ولكن ليس واجباً»

٢- عن المستوى التعليمي المطلوب

• مستوى ثانوي	١١
• مستوى جامعي	٤٤
• مستوى ثانوي أو جامعي	٣
• مستوى غير محدّد	٢
• لا جواب	٢
المجموع	٦٢

أمّا الجوابان اللذان لم يحدّدا المستوى التعليمي المطلوب، فقد أشير إليه فيهما على الوجه الآتي:

• «. . . يجب أن تكون متعلمة بعض الشيء. . .» (إستمارة رقم ٤)

• «إلى المستوى الذي يتوافق مع طموحاتها وقدراتها كأي إنسان آخر».

(إستمارة رقم ٢٩)

٣- مبررات اللذين أجابا «لا» بتحفُّظ

نذكر فيما يلي المبرّرات التي قدّمها الشخصان اللذان أجابا «لا» بتحفظ على السؤال الأول في الإستمارة:

- **إستمارة رقم ٤- شاب- ٢٣ سنة - عامل**

«لأني أعتقد بأن الفتاة وُجدت لتأسيس بيت. طبعاً يجب أن تكون متعلمة بعض الشيء لتساعد زوجها في أيام زواجها الأولى، وعند حضور أول مولود لهما تترك الوظيفة لتنتبه للمولود».

- **إستمارة رقم ٦٢ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة (الصف الأول الثانوي)**

«نعم العلم ضروري للفتاة ولكن ليس واجباً عليها، ولكن بالنسبة للمجتمع الذي نعيشه فهو ضروري. فرأيي هو أن الفتاة يمكن أن تعمل مثل الرجل كما في بلاد الغرب ولكن كما قلنا المجتمع يريد ذلك، وأيضاً حسب الظروف التي تسمح للفتاة بذلك».

٤- كيف توزّعت المبرّرات المذكورة لتعليم الفتاة

أمّا المبرّرات التي أُعطيت لتعليم الفتاة (وقد وردت كما رأينا حتى في الإجابتين السلبيتين نسبياً)، فقد وزعناها على عشرة بنود، علماً إن الجواب الوارد في إستمارة واحدة قد يتوزّع مضمونه على أكثر من بند واحد من البنود المُشار إليها. وفيما يلي تعداد لهذه البنود وفق الترتيب التنازلي لتواترها في الإجابات (مع الملاحظة بأن شخصين امتنعا عن إعطاء أي مبرّر لجوابهما الإيجابي عن السؤال الأول في الإستمارة):

١- من أجل تعليم أولادها مستقبلًا وحسن تنشئتهم:
ورد ٢٨ مرة

٢أ- من أجل المساهمة في بناء المجتمع وتطويره:

ورد ١٨ مرة

٢ب- من أجل مواجهة الصعاب وتأمين المستقبل وإيجاد عمل:

ورد ١٨ مرة

٤- كي تكون بمستوى الشاب وتؤكد ذاتها وتتحرّر:

ورد ١٥ مرة

٥- من أجل مواكبة العصر والنجاح في المجتمع:

ورد ١٤ مرة

٦- من أجل تثقيف الفكر وصقل الشخصية وفهم الحياة:

ورد ١١ مرة

٧- لأن الرجل والمرأة متساويان:

ورد ٩ مرات

٨- من أجل نجاح الحياة الزوجية والعائلية:

ورد ٨ مرات

٩- لأن العلم واجب وضروري لكل من الجنسين:

ورد ٧ مرات

١٠- من أجل مساعدة الزوج في إعالة الأسرة:

ورد ٤ مرات

القسم الثاني

تفصيل الإجابات وتعليق عليها

بعد أن أجملنا حصيلة الإستقصاء، سوف نعمد في ما يلي إلى تفصيل الأسباب التي تمّ الإستناد إليها لتبرير وجوب تعليم الفتاة وإلى التعليق عليها بما يقتضي من ملاحظات ومعلومات تتعدّى الإجابات الواردة في الإستقصاء إلى طرح قضية المرأة ودورها في المجتمع بشكل متكامل. هذا وإننا سنتناول بالتفصيل والتعليق كلًا من البنود السالف ذكرها على التوالي وفقاً للترتيب الذي أتبعناه في إيرادها.

I - البند الأول:
من أجل تعليم أولادها مستقبلًا وحسن تنشئتهم

١- نماذج عن هذا النمط من الإجابات

فيما يلي بعض النماذج عن هذا النمط من التعليل:

- **رقم ٨- شاب - ٢٣ عاماً - عامل**

«... لكي تنجح بمهمتها التربوية...»

- **رقم ١٠ - شاب - ١٦ عاماً - طالب ثانوي**

«... لأنّ عليها أن تنشىء جيلًا مسيحياً وجيلًا مثقفاً فلا يكون أولادها آفة على المجتمع...»

• **رقم ١١ - شاب - ١٦ عاماً - طالب ثانوي**

«... يجب أن تكون مثقفة كي تستطيع توجيه أبنائها وتربيتهم تربية صالحة وتنويرهم...»

• **رقم ١٢ - شاب - ١٦ عاماً - طالب ثانوي**

«العلم واجب وضروري للفتاة، من ناحية التربية للأولاد...» (عبارة «التربية للأولاد» مشار إليها بخطين في النص دون سواها)

• **رقم ١٤ - شاب - ١٦ عاماً - طالب متوسط**

«... فإذا لم تكن متعلمة تجد صعوبة في توجيه أولادها».

• **رقم ١٥ - شاب - ١٥ عاماً - طالب متوسط**

«المرأة أساس المجتمع والعائلة فيجب أن تكون مثقفة كي تستطيع أن تكون أماً ساهرة على مصلحة أولادها وكي تتمكّن من تربية أولادها على محبة العلم».

• **رقم ٢٠ - فتاة - ١٥ عاماً - طالبة ثانوية**

«... لأجل جيل واعٍ، لأنه يجب على الأم أن تكون متعلمة لأنها أول مدرسة في الحياة».

• **رقم ١٦ - شاب - ١٦ عاماً - طالب مهني**

«... لتربي أولادها في المستقبل وتعلمهم وتثقفهم».

• **رقم ٢٧ - شاب - ١٥ عاماً - طالب متوسط**

«نعم العلم ضروري للفتاة لأنّها أساس المجتمع وهي التي سوف تبني مجتمعاً ثانياً بتعليم أطفالها العلم الجيّد».

• رقم ٤٠ - فتاة - ١٧ عاماً - طالبة ثانوية

«إنّه ضروري وواجب أيضاً للفتاة لأنّها تشكل الأساس في تربية أطفالها في المستقبل وتوجيههم وتوعيتهم وذلك يكون بعلمها وثقافتها».

(عبارة «ثقافتها» مشار إليها بخطّ تحتها في النصّ)

• رقم ٤١ - فتاة - ٢١ سنة - عاملة

«تنشئ أولادها على أسس حميدة وصالحة وتربية مفيدة».

• رقم ٤٣ - شاب - ١٨ سنة - طالب مهني

«بغية تنشئة جيل جديد من الشباب والبنات المتعلم في المستقبل، أي إن الفتاة ستصبح في المستقبل أماً لأولاد».

• رقم ٤٩ - شاب - ١٦ سنة - طالب متوسط.

«... فبإمكانها أن تعلم أولادها في البيت إذا تزوجت...».

• رقم ٥١ - شاب - ١٧ سنة - طالب مهني

«... عندما تكبر الفتاة وتتزوّج يصبح لها أولاد ويجب عليها أن تعلمهم...»

• رقم ٥٢ - فتاة - ١٨ سنة - طالبة ثانوية

«... بحيث إنّ الفتاة المتعلمة تساعد أولادها في دراستهم».

• رقم ٥٥ - فتاة - ١٧ سنة - طالبة ثانوية

«... وفي المستقبل تستطيع أن تساعد في تعليم أطفالها...»

• **رقم ٥٧ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة ثانوية**

«... وهو واجب لأن الأم عامل ضروري في المنزل وعندما تكون متعلمة تبني عائلة واعية ومتعلمة ومؤهلة لدخول المجتمع».

• **رقم ٦١ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة متوسطة**

«... لأنّه يساعدها عند زواجها في تعليم أولادها....»

٢- تعليق على إجابات هذا البند

أ- تعليل للتواتر المرتفع الذي تميز به هذا البند

إنّ التواتر المرتفع لورود هذا البند في الإجابات ملفت للنظر. وقد يكون من أسبابه:

أولًا: تأثير الكتب المدرسية التي تبرز هذه الحجة التي أبداها روّاد النهضة في الشرق العربي لدعم نضالهم من أجل تحرير المرأة والتي عبَّر عنها مثلًا البيت الشعريّ الشهير:

«الأم مدرسة إذا أعدَدتها أعددت شعباً طيّب الأعراق»

وقد كتبت السيدة نمرة طنوس السعيد تصف تلك الحقبة بقولها:

«... ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تحرير المرأة من الظلم والإستغلال. وكانت تلك الأصوات تصدر عن مفكّرين وعلماء من الرجال الذين كانوا يعايشون المرأة ويراقبون بألم وحزن التفاوت والتباين بين فُرَص التعليم الممنوحة لها وللرجل. ولا يسع المتتبع لهذه الحركة الرائدة إلاّ أن يذكر بكل إجلال ذلك النفر من المفكرين وعلى رأس القائمة: قاسم أمين والإمام الشيخ محمد عبده وغيرهما في مصر، والزهاوي في العراق، وأمين

الريحاني وجبران خليل جبران في لبنان. وكان شعارهم في هذه الحركة التحريرية هو **علّموا المرأة لأنكم بتعليمها تعلمون الأجيال** (بأحرف بارزة في النصّ)»[1].

والجدير بالذكر إننا نجد صدى واضحاً للبيت المذكور أعلاه في الجواب الوارد في الإستمارة رقم ٢٠ (راجع أعلاه).

ثانياً: كون هذا الجواب ينسجم مع الرأي التقليدي الواسع الإنتشار في محيطنا، الذي يقول بأولوية الأمومة في حياة المرأة، فيربط تعليم المرأة بمقتضيات وظيفتها كأمّ لأولاد. والحقيقة إنّ هذا التصوّر عن أولوية الأمومة، الذي يبدو بديهياً وفطرياً، إنّما فرضه الرجل الذي كان - ولا يزال حتى الآن إلى حد بعيد - صاحب الرأي الأول في توزيع الأدوار بينه وبين المرأة. وقد نجد في ذلك الأمر تفسيراً لما نلاحظه من أن الجواب الذي نحن بصدده صادر عن أغلبية من الشبان (١٥ من أصل ٢٨ أي بنسبة ٥٣,٥٧ بالمائة) بينما لا يشكّل الشبان، كما رأينا، سوى ٤٥,١٦ بالمائة من مجموعة الذين شملهم الإستقصاء (و٤٣,٣٣بالمائة من مجموعة الذين قدّموا تعليلًا لتعليم الفتاة)، وعن أقلية من الفتيات (١٣ من أصل ٢٨ أي بنسبة ٤٦,٤٢ بالمائة) بينما تؤلف الفتيات ٥٤,٨٣ بالمائة من المجموعة العامة و٥٦,٦٦ بالمائة من مجموعة الذين قدّموا تعليلًا لتعليم الفتاة (هذا مع ابداء كامل التحفظ حول المدلول الإحصائي لهذه الأرقام نظراً لضآلة عدد الذين شملهم الإستقصاء ولعدم وجود فوارق كبيرة بين النِسَب ولعدم قيامنا بقياس مؤشّر الدلالة الإحصائية، بالإضافة إلى عدم إعتماد المعايير العلمية في إختيار العيّنة).

ب- ملاحظات حول صوابية هذا البند

على كلّ، فمما لا شك فيه إن تعليم المرأة يقدّم مساهمة فعّالة في إنجاح مهمتها التربوية كأمّ، وذلك من عدّة نواحي:

أ- منها السهر على صحة أولادها ونموّهم الجسدي السليم. يكفي للتدليل على ذلك ما أثبتته الأبحاث الحديثة حول الوقاية من خطر الوفيات المبكرة بين الأطفال. وقد اتضح من هذه الأبحاث إن تعليم النساء عامل حاسم في هذه الوقاية. وعلى سبيل المثال، فقد ظهر من دراسة ميدانية أُجريت في كل من الباكستان واندونيسيا، إنه، إذا تساوى مستوى الدخل، فإن الأولاد ذوي الأمهات الأميّات يتعرّضون لخطر الموت في سن مبكّرة بنسبة ضُعفَي ما يتعرّض له الأولاد الذين استفادت أمهاتهم من أربع سنوات دراسة(٢).

ب- ومنها إن الأم المتعلمة قادرة أن تساعد أولادها في دروسهم، فتقدم لهم من جراء ذلك دعماً عقلياً ومعنوياً يساعدهم على مواجهة ما يجدونه من صعوبة في التحصيل المدرسيّ، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار البرامج المكثفة وإرتفاع عدد التلامذة في الصف الواحد.

ج- ولكن مساعدة الأم المتعلمة لأولادها على النجاح المدرسي لا تقتصر على ما تقدمه لهم من معونة مباشرة على تتميم واجباتهم المدرسية، إنّما تتعدى ذلك إلى المناخ الثقافي الذي تتسم به علاقاتها بهم (وقد أكّدت بعض الأجوبة بحق على الناحية الثقافية التي تتجاوز مجرّد التعلّم)، إن من حيث إهتمامها بمواضيع دراستهم أو من حيث نوعية الأحاديث التي تجريها معهم أو من حيث إرشادهم إلى المطالعات أو الأفلام أو الأسطوانات

أو البرامج التلفزيونية المفيدة لثقافتهم، ومناقشة مضامينها معهم، إلى ما هنالك. لقد أثبتت كافة الدراسات الميدانية الارتباط الوثيق القائم بين فُرَص الولد في النجاح المدرسيّ - لا بل في نموّ ذكائه - من جهة، وبين المستوى الثقافي للأسرة التي ينتمي إليها من جهة أخرى. وإذا كان دور الأبوين بالغ الأهمية من هذه الناحية، فإنّ دور الأم متميز بسبب الملازمة الخاصة القائمة عادة بينها وبين أولادها، خاصة في المرحلة الأولى من طفولتهم التي تلعب دوراً حاسماً في بناء الفكر والشخصية.

د- هذا المناخ الثقافي يتحقّق مع فوائده التربوية، خاصة إذا وظفت المرأة علمها في مهنة تمارسها. والواقع إنّ إقبال المرأة على العمل المهنيّ مرتبط بتعلمها:

• فقد أوضحت إحصاءَات فرنسية إنه، سنة ١٩٦٢، وبين النساء المتراوحة أعمارهن بين ٢٥ و٣٠ عاماً، كانت الحائزات منهن على شهادة جامعية تعملن بنسبة ٨٠,١ بالمئة، بينما لم تكن نسبة العاملات بين اللواتي لم يحصلن على أية شهادة تبلغ سوى ٣٧ بالمائة. وتفسّر أڤلين سولرّو هذه الظاهرة بقولها إنّ سبب إقبال النساء المتعلمات على العمل أكثر من سواهنّ، حتى إذا كنّ أقل حاجة من النساء غير المتعلمات المنتميات إلى الطبقات الفقيرة إلى تقاضي أجر، عائد إلى كونهن يجنين من عملهن فائدة أكبر إن على الصعيد الماديّ أو على الصعيد الفكريّ والإنسانيّ، بسبب نوعية العمل الذي تؤهلهن إليه شهاداتهن[٣].

• وفي شرقنا، أثبتت دراسة أجريت في الأردن «إنه كلّما إرتفع مستوى التعليم لدى المرأة زادت قناعتها بحقها في العمل والإصرار على ممارسته. فكانت نسبة الجامعيات ممن أجبن (في

هذا الإتجاه) ٦٤٪ بينما نسبة اللواتي أنهين المرحلة الثانوية ٥٣٪. وقد انخفضت نسبة قناعة المرأة بحقها في العمل إلى ٣٨,٨٪ بين النساء اللواتي كان تحصيلهن العلمي أقل من الثانوي»[٤].

فإذا انخرطت المرأة في العمل المهنيّ، تجد فرصة دائمة لتغذية ثقافتها وإنمائها، كما إنها تجد فرصة لتنمية شخصيتها على مختلف الأصعدة عبر المسؤولية الإجتماعية التي تمارسها والصلات الإنسانية التي تقيمها. هذا النموّ الذهني والشخصي الذي تكتسبه الأم من خلال مزاولة المهنة التي يؤهلها إليها تعليمها، لا بدّ وأن ينعكس إيجابياً على نموّ أطفالها على الصعيدين المشار إليهما. هذا ما تثبته الخبرة اليومية وتؤيده البحوث العلمية.

• فقد كتبت أوديت تيبو (وهي دكتورة في العلوم الطبيعية وباحثة ومربية وأم لولدين) ما معناه: إنّ الأمومة لا يمكن أن تقتصر على حضانة الأطفال، إنّما تتعدّى ذلك إلى تربيتهم كي يصبحوا بشراً بكل ما للكلمة من معنى. فالنمو الثقافي والفكري للأم له أهميته الكبرى لبلوغ هذه الغاية. وقد أثبتت الإحصاءات في المَجَر أن الأولاد الذين تمارس أمهاتهم عملًا مهنياً يحصلون على نتائج مدرسية أفضل على صعيد المرحلة الثانوية، وتنتهي هذه الكاتبة إلى القول:

«أنى للأم أن تصنع من ولدها كائناً بشرياً كاملًا إذا لم تصبح هي نفسها كائناً من هذا النوع؟»[٥].

• من جهة أخرى، معروف إنهم، في السويد، يكافحون، منذ الستينات، الفكرة السائدة عن المرأة التي تبقى في المنزل لتتفرّغ لزوجها وأولادها. ذلك إنهم لاحظوا أنّ الأمهات اللواتي

يلازمن المنزل لتربية أولادهن يُسئن هذه التربية في كثير من الأحيان بسبب ضيق أفقهن وإندماجهن غير الكافي في الحياة الإجتماعية[٦].

● وكتبت ماريان رولان ميشال، وهي أخصائية في تقنية الوضع دون ألم وأم لأربعة أولاد:

«يبدو ثابتاً إن أولاد الأمهات العاملات يساهمون بصورة غير مباشرة بما تكتسبه أمهاتهن من ثراء شخصي من جراء عملهن، فيتفوقون على سواهم في كثير من الأحيان من حيث الإنفتاح والفضول الذكي وحسن الإنخراط في المجتمع»[٧]

● عن هذه الأم العاملة، كتبت بياتريس ماربو - كليرانس، وهي دكتورة في علم النفس تعمل كإخصائية نفسية في مستشفيات الطب النفسي، كما هي أم لثلاثة أولاد:

«. . . بما إنّ نمط حياتها يَصِلها بالكون، لذا يصبح بوسعها أن تصل أولادها أيضاً بالكون»[٨].

وتستشهد هذه الكاتبة بدراسات ميدانية أثبتت أن أولاد الأمهات اللواتي يزاولن مهنة كانوا على وجه العموم أقل عدوانية وأكثر لنطلاقاً، وأنجح في المدرسة، وأكثر شعوراً بقيمتهم الذاتية، من أولاد الأمهات الملازمات لمنازلهن[٩].

هـ - هذا وإن المرأة التي تنمي وتؤكّد شخصيتها عبر التعلّم وعبر المهنة التي يؤهلها إليها هذا التعلّم، تنال من الإنتعاش النفسي ما يسمح لها بأن لا تحتاج إلى التعويض عن نقصها وحرمانها من خلال تشبث خانق بأولادها[١٠] أو سلطوية عدوانية حيالهم، من شأن كليهما أن يُعيق أو يعطّل نموّ شخصيتهم. بل إن إنتعاشها الذاتي ينعكس عليهم حباً مُحيياً ومُحرراً.

• وقد أوضحت بياتريس ماربو ـ كليرانس، إستناداً إلى مقابلات أُجريت مع عدد من الأمهات، كما ومن جراء إطلاعها على عدد من الوثائق الأدبية، إن مقدار انتعاش المرأة بأمومتها مرتبط بما يُتاح لها من فُرص لتحقيق الأبعاد الأخرى لشخصيتها (عقلها وإرادتها وميولها وفضولها)، مثلاً على صعيد عمل مهني محبّب. إن أماً من هذا النوع لا تعتمد حصراً على أولادها لتحقيق شخصيتها، ولذا فهي لا تسحقهم بحب آسر ولا تصرّ على مطالبتهم بالتفوق المدرسيّ بغية الإعتزاز بهم، ولا تضيق بما يبدر منهم من فائض الحيوية بل ترى فيها ترويحاً لنفسها من هموم العمل. وتستشهد الكاتبة المذكورة بإستقصاء أميركي (إستقصاء انديانا بوليس) أثبت إن النساء اللواتي يزاولن نشاطاً خارج المنزل يبدين تعلقاً أكثر بأولادهنّ من اللواتي ينحصر نشاطهنّ في المنزل، كما تستشهد باستقصاءات أخرى أبرزت أن الأمهات العاملات أكثر تقبلاً للحمل من سواهن وأكثر ترحيباً بدورهن كأمهات. أمّا النساء اللواتي يكرسن مجمل وقتهن لأولادهن، فتبين الكاتبة أنهن يعشن صراعاً داخلياً ناتجاً عما يعانين منه من إحباط، وأن هذا الصراع يتجلى بنوع من الضيق وبعصبية مفرطة تنعكس نقمة على الأولاد عبّرت عنها إمرأة بما يلي:

«كنت أنتهر أولادي بحدة لأنهم لم يكونوا كافين لملء حياتي»[١١].

وتذكر هذه الكاتبة قول أم أفضت بما يلي:

«لو كنت اضطررت إلى الإهتمام بأولادي ٢٤ ساعة على ٢٤، لأصبحت أماً مرعبة. فأنا محتاجة إلى أن تكون لي حياة ذاتية ليتسنى لي أن أتفرغ كلياً لهم»[١٢].

• وكتبت أوديت تيبو:

«. . . إن حصر المرأة في البيت العائلي ينتج عنه خطر بسط سيطرتها عليه وتحكمها المستبدّ بالميدان الذي حُصرت فيه، فتصبح (. . .) أماً طاغية»[١٣].

• أما جيلبير راباي، وهو دكتور في علم النفس، فقد كتب في كتاب صدر حديثاً له، طريف وغني بالمعاني:

«إذا كانت المرأة، قبل أي شيء آخر، كائناً بشرياً يعمل مع رفيقات ورفاق له ويساهم معهم كلياً في المشروع المشترك، فلن تحتاج في ما بعد إلى التفتيش عن تعويضات. إذا حققت، قبل أي شيء آخر، فرادتها كامرأة، فبوسعها عندئذ أن تكون أيضاً أماً، دون خطر بالنسبة إليها أو بالنسبة للولد. أما إذا لم تعد سوى أم وحسب، فعند ذاك يبدأ الخطر، بالنسبة للطرفين»[١٤].

و - أخيراً لا بدّ من الإشارة إلى أن الأم المتعلمة يصبح بمقدورها أن تتحرّر إلى حدّ ما، رغم ضغط المحيط عليها ورواسب التربية التي تلقتها في طفولتها، من طغيان المفاهيم التربوية الضيقة المتناقلة جيلاً بعد جيل، وأن تنفتح، عبر مطالعاتها، على آفاق التربية الحديثة التي واكبت تقدم معرفة نفسية الطفل، وأن تتفهم بالتالي أولادها بشكل أفضل وتُحسن توجيههم وتساعدهم على السير في معارج النمو والإستقلال والنضج عِوَض أن تُكبِّلهم وتُقولِبَهم وتقمعهم مما يهدد، ولو توفرت أحسن النوايا، بتشويه إنسانيتهم بوجه أو آخر.

II - البند الثاني أ:
من أجل المساهمة في بناء المجتمع وتطويره

١ - نماذج عن هذا النمط من الإجابات

إليكم بعض نماذج هذا التعليل:

• رقم ٢ - شاب - ٢١ سنة - طالب جامعي

«... من الواجب أن تتعلم الفتاة كي تقوم بدورها كاملاً في سبيل بناء هذا المجتمع وتطوره...».

• رقم ٦ - شاب - ١٦ سنة - طالب ثانوي

«العلم واجب وضروري للفتاة (...) كذلك من ناحية فاعليتها في البيئة والمجتمع والتأثير عليهما، ويمكنها تعزيز الروح الإنساني بين أفراد المجتمع عبر الخدمات الإجتماعية والمؤسسات الخيرية التي تنتمي إليها».

• رقم ٣٠ - شابة - ١٩ سنة - طالبة جامعية

«الفتاة تشكّل نصف المجتمع فيجب أن تتثقف وتتعلم لكي يتطور هذا المجتمع الذي نعيش فيه».

• رقم ٣٢ - شاب - ٢٢ سنة - طالب جامعي

«... واجبها أن تشارك في بناء المجتمع ومساهمتها تكون أكثر فعالية إذا كانت متعلمة ومثقفة».

• رقم ٣٥ - فتاة - ١٩ سنة - طالبة ثانوية

«طبعاً العلم ضروري للفتاة ولكن ليس المهم هو العلم فقط، لأن أي فتاة أو أي شاب لا يكون مثقفاً ثقافة واسعة وشاملة فهو لا يفيد أي شيء في مجتمعه، ولذلك فأهمّ من العلم هي الثقافة».

• رقم ٤٦ - فتاة - ٢٣ سنة - عاملة

«. . . لمساعدة الغير والخدمة».

• رقم ٤٧ - فتاة - ٢١ سنة - عاملة تتابع دراستها الجامعية

«بالعلم تشعر الفتاة بأنها تساهم وتشارك في تطوير المجتمع. .».

• رقم ٥٤ - فتاة - ١٧ سنة - طالبة مهنية (فرع التربية الحضانية)

«. . . لكي تكون عضواً مثالياً يفيد المجتمع بما هدفت إليه بعلمها الثقافي».

• رقم ٥٨ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة مهنية (فرع أمانة السرّ)

«العلم (. . .) يساعد في فهم الآخرين».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

يُلاحظ في هذه الإجابات توسيع لدور المرأة، إذ إنه، كما صُوّر فيها، يتجاوز ما أُسند إليها تقليدياً من وظيفة بيولوجية وعائلية ليشمل مسؤولية المساهمة في بناء المجتمع وتطويره، تلك المسؤولية التي أُعتبرت تقليدياً - ولا تزال معتبرة بالفعل إلى حد بعيد - وقفاً على الرجل[١٥]، فيما أُسند إلى المرأة، على الصعيد الإجتماعي، مجرد «دور بالواسطة»، على حد تعبير المحامية اللبنانية لور مغيزل، «أي الدور الذي تقوم به المرأة بصفتها أماً أو زوجةً، والذي تقول عنه الكاتبة المذكورة:

«هذا الدور بالواسطة هو الدور الذي يرتسم عن المرأة في ذهن المجتمع وفي ذهن المرأة نفسها، ويكاد يحجب الدور المباشر الذي على المواطنة القيام به»[١٦].

الأجوبة التي نحن بصددها تعكس بالتالي عند الذين صدرت عنهم، تحولاً نوعياً في النظرة إلى دور المرأة، وتخطياً للحواجز التي اعتبرت فاصلاً قطعياً بينها وبين الرجل. فلا عجب إذاً إذا رأينا بعض هذه الأجوبة يُقرن بشكل صريح بين إعلان مساواة المرأة للرجل، وبين إعلان دورها الإجتماعي، مما يمكن ملاحظته إذا عُدنا إلى النص الكامل للأجوبة الذي اقتطعت منه الشذرات المذكورة أعلاه. هذا ما يلتقي مع ما عبّرت عنه المحامية لور مغيزل بقولها:

«(إن) دور الأمّ على أهميته يجب ألا يحجب عنا صفة المرأة الأساسية كإنسان لها كافة حقوق الإنسان وعليها موجباته كمواطن تتمتع بكافة صفات المواطنية، بغض النظر عن كونها أماً أو زوجةً»(١٧).

هذا وإن بعض الإجابات (١٢ و٤٦ و٥٨) تُبرز، على ما أرى، ما يمكن أن يكون لدور المرأة الإجتماعي من فرادة، نظراً لما تتمتع به من صفات تُعتبر عادة على أنها أنثوية (وهي بالفعل صفات إنسانية تجد في نفسية الفتاة إستعداداً خاصاً لنموّها، إنما ينبغي أن يتحلى بها كل كائن بشريّ جدير بهذا الاسم). هذه الصفات هي ما أُشير إليه بعبارات «الروح الإنسانية» (١٢)، «مساعدة الغير والخدمة» (٤٦)، «فهم الآخرين» (٥٨). ومما لا شك فيه إن المرأة مدعوّة، بسبب دورها الخاص في إحتضان الحياة ورعايتها وإنمائها (هذا الدور الذي يعدّها إليه تكوينها البيولوجي نفسه المرتبط بشكل وثيق بوظيفة الأمومة)، إلى ممارسة هذه الصفات والعمل على ترجمتها وإرساء قواعدها في واقع التعامل الإجتماعي، وفي المؤسسات الإجتماعية نفسها.

أمّا الحقل الذي يمكن للمرأة أن تمارس فيه الدور الإجتماعي الذي يؤهلها إليه تعلّمها، مع ما يرافق هذا الدور من خصوصية أنثوية أشرنا إليها، فهو العمل المهني من جهة، ومشاركة المرأة في مختلف مرافق الحياة الإجتماعية والسياسية من ناحية ثانية، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، ما ذكره الجواب رقم ١٢ من «خدمات إجتماعية» و«مؤسسات خيرية».
ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنه، على نقيض ما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، لا يوجد تناقض بين التزام المرأة في عمل مهني من جهة، والتزامها في نشاطات تطوعية من جهة أخرى. فقد أشارت ماريان رولان - ميشال إلى أنه «من باب المفارقة أن يلاحظ المرء إستعداداً أكبر للنشاطات الإجتماعية والمساهمة في أعمال الجمعيات والرعايا وما شابه ذلك، لدى النساء العاملات مما لدى سواهن»[١٨].

III - البند الثاني ب:
من أجل مواجهة الصعاب وتأمين المستقبل وإيجاد عمل.

١ - نماذج عن هذا النمط من الإجابات

نورد فيما يلي نماذج من هذا التعليل.

● **رقم ١ - فتاة - ١٦ عاماً - وضع مهني غير محدّد**

«أن العلم ضروري جداً لأنه يساعدها في المستقبل لحياتها».

● **رقم ١١ - شاب - ١٦ عاماً - طالب ثانوي**

«. . . إن العلم هو سلاح يجب أن يكون في يد كل إنسان يريد العيش الكريم».

• **رقم ١٦ - فتاة - ١٥ عاماً - طالبة متوسطة**

«برأيي إن العلم ضروري وواجب للفتاة، لأن أي فتاة لا تستطيع أن تعيش من دون أن يكون معها شهادة جامعية أو ثانوية، فهي سلاحها في الحياة».

• **رقم ١٧ - فتاة - ١٥ عاماً - طالبة متوسطة**

«العلم ضروري للمرأة لأن أي إمرأة كانت لا تستطيع الحصول على أي عمل شريف بدون أن تكون معها شهادات عالية. . .».

• **رقم ٢١ - فتاة - ١٤ عاماً - طالبة متوسطة**

«نعم فإن العلم هو ضروري للفتاة لأنه سلاحها الوحيد، ولكي تقدر أن تعيش في المجتمع».

• **رقم ٢٣ - فتاة - ١٥ عاماً - طالبة متوسطة**

«. . . هو مفيد للمستقبل لكي تؤمّن مستقبلها. . .».

• **رقم ٢٤ - فتاة - ١٥ عاماً - طالبة متوسطة**

«. . . لأن العلم (. . .) مفيد للمستقبل، لأن الفتاة لا تعمل إلا وبيدها شهادة المدرسة».

• **رقم ٤٢ - فتاة - ٢٠ عاماً - طالبة (دون تحديد آخر)**

«. . . فهو السلاح الذي به تحاول تحقيق جميع ما تبغي إليه».

• **رقم ٤٧ - فتاة - ٢١ عاماً - عاملة تتابع دراستها الجامعية**

«بالعلم (. . .) تستطيع أن تنظر إلى مصاعب الحياة من عدة

إتجاهات وتواجهها بإدراك ووعي. . .».

• رقم ٥٣ - فتاة - ١٧ عاماً - طالبة مهنية

«. . . عندما تكون الفتاة متعلمة ومثقفة تستطيع أن تبني مستقبلاً لها ولأولادها، وحتى إذا (لم يكن) لها نصيب في الزواج تكون قد أمّنت لنفسها مكاناً لها في المجتمع ولا تكون آفة عليه. والعلم سلاح في يد الفتاة في هذه الأيام».

• رقم ٥٥ - فتاة - ١٧ عاماً - طالبة ثانوية

«. . . هو سلاحها الوحيد في هذه الحياة».

• رقم ٥٦ - فتاة - ١٧ عاماً - طالبة ثانوية

«. . . العلم هو سلاح في يدها تستطيع أن تجد لنفسها وظيفة لأن الإنسان لا يدري ما هو المخبأ له».

• رقم ٥٨ - فتاة - ١٦ عاماً - طالبة مهنية

«العلم برأيي ضروريّ للفتاة لأنه يساعدها على إعالة نفسها في حال عدم قدرة أهلها على إعالتها. . .».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

مما يلفت النظر إن الأكثرية الساحقة من الذين قدموا هذا النمط من الأجوبة هم من الفتيات: ١٥ من أصل ١٨، أي بمعدل ٨٣,٣٣ بالمائة، علماً بأن الفتيات لا يؤلفن سوى ٥٤,٨٣ بالمائة من المجموعة التي شملها الإستقصاء و٥٦,٦٦ بالمائة من مجموعة الذين قدموا تعليلاً لتعليم الفتاة. بالطبع تبقى أسباب التحفظ على المدلول الإحصائي لهذه الظاهرة العددية، وهي الأسباب التي أشرنا إليها في تعليقنا على البند السابق، قائمة بمعظمها، إلا أن ضخامة الفارق بين النستبين هنا تدعو، مع

ذلك، إلى التفكير.

وبإعتقادي إن ما يبدو من إقبال الفتيات الخاص على هذا النوع من الأجوبة يعكس قلق الفتيات أمام المستقبل، هذا القلق المعبّر عنه مثلاً في عبارة «لأن الإنسان لا يدري ما هو المخبأ له» (رقم ٥٦) والذي تزرعه الأسرة وتغذيه في نفس الفتاة منذ نعومة أظفارها من جراء إعتبارها كائناً «ضعيفاً»، وإحاطتها بحماية مفرطة، وإبداء التخوف أمامها من أن لا تجد لها «سوقاً» في الزواج (من أن «لا تُنفَّق»، كما يقال شعبياً) فتصبح عالة على الأسرة أو الأقارب (راجع الإجابتين رقم ٥٣ و٥٨)، أو يتعرض شرفها وشرف العائلة للخطر (قد يكون في الجواب رقم ١٧ تلميح إلى هذا الاحتمال). من هنا إن العلم يُتخذ «سلاحاً» لدرء الأخطار، وإنه لأمر ذو دلالة أن تتكرر هذه العبارة ٧ مرات (راجع الأجوبة ١ و١٦ و٢١ و٤٢ و٥٣ و٥٥ و٥٦)، ٦ منها وردت في أجوبة فتيات

IV - البند الرابع:
كي تكون بمستوى الشاب وتؤكد ذاتها وتتحرر

١ - تفصيل الإجابات

لقد جاء هذا التعليل ١٥ مرة نورد مضمونها كلّها فيما يلي:

- **رقم ٧ - شاب - ٢٣ سنة - عامل**

«... حتى تكون بالقوة الكافية والعلم حتى تدافع عن وجودها كفتاة لا فرق بينها وبين الشاب، وأن تكون في المستوى نفسه الذي يصل إليه الشاب».

• رقم ١٠ - شاب - ١٦ سنة - طالب ثانوي

«. . . إن العلم ضروري للمرأة حتى تتساوى بالرجل من حيث بناء شخصيتها. . .».

• رقم ٢٠ - فتاة - ١٥ سنة - طالبة ثانوية

«العلم ضروري وواجب للفتاة لكي (. . .) تثبت حضورها مثلها مثل الرجل. . .».

• رقم ٢٢ - فتاة - ١٤ سنة - طالبة ثانوية

«إن العلم ضروري للفتاة لكي تبرز في المجتمع ولا تبقى ذليلة وخاضعة للرجل ولقسوة المجتمع».

• رقم ٣١ - شاب - ٢١ سنة - طالب جامعيّ

«. . . كي لا تكون معتمدة كلياً على الرجل في حياتها، مما يساعد على تحررها».

• رقم ٣٣ - فتاة - ٢١ سنة - طالبة جامعية

«ضروري حتى تستطيع الفتاة أن تتحرر، لأنها بالعلم يمكن أن تؤمّن لنفسها وظيفة محترمة، وأيضاً يمكنها أن تثبت وجودها أكثر من الناحية الإجتماعية».

• رقم ٤٣ - فتاة - ٢١ سنة - طالبة جامعية

«يعطيها مجالاً للبروز في المجتمع وإعطاء رأيها في عدة مجالات. . .».

• رقم ٣٧ - فتاة - ١٩ سنة - طالبة جامعية

«العلم (. . .) يؤدي إلى إستقلالية الفتاة فتصبح تعتمد على نفسها في المصروف وتصبح لها شخصية من خلال إتصالها برفاقها وإحتكاكها بهم».

• رقم ٣٨ - فتاة - ١٩ سنة - عاملة

«العلم (. . .) يؤمّن شخصية مستقلة للفتاة. . .».

• رقم ٢٩ - شاب - ٢٦ سنة - عامل

«. . . في ثقافة الفتاة تنمية لشخصيتها. الفتاة المثقفة تكون منفتحة متحررة مساندة للرجل تقريباً في كل شيء. . .».

• رقم ٤٧ - فتاة - ٢١ سنة - عاملة (تتابع دراسة جامعية)

«. . . بالعلم تستطيع فرض وتحقيق شخصيتها بين الناس».

• رقم ٥٣ - فتاة - ١٧ سنة - طالبة مهنية (فرع العلوم التجارية. سنة أولى)

«. . . عندما تكون الفتاة متعلمة ومثقفة (. . .)، حتى إذا (لم يكن) لها نصيب في الزواج تكون قد أمّنت لنفسها مكاناً لها في المجتمع. . .».

• رقم ٥٦ - فتاة - ١٧ سنة - طالبة ثانوية

«. . . لكي تكون واثقة من نفسها. . .».

• رقم ٥٧ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة ثانوية

«إن العلم (. . .) يجعلها بمستوى الرجل في هذا المجتمع. . .».

• رقم ٥٨ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة معنية (فرع أمانة السرّ. سنة ثانية)

«العلم (. . .) يساعدها على إعالة نفسها في حال عدم قدرة أهلها على إعالتها. . .».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

هذا النمط من الإجابات يركّز على كون العلم طريقاً لتحرير الفتاة من التبعية وتأكيد مساواتها للرجل ومشاركتها له في المسؤولية.

*** دور التعليم في تحرير الفتاة**

وبالفعل، فإن التعليم من شأنه أن يلعب دوراً بالغ الأهمية في تحرير الفتاة:

أ - من حيث تنميته لقدراتها العقلية بحيث يصبح بإمكانها أن تبدي رأياً راجحاً في شتى الأمور (راجع رقم ٣٤) فتبدّد بذلك الوهم الذي يُقضى عليها بموجبه بالقصور العقليّ. هذا الوهم تعبّر عنه أمثال شعبية شائعة عندنا، مثلاً ذاك الذي يدّعي إن «المرأة بنصف عقل»، أو ذاك الذي يذكره سلام الراسي في أحد المجلدات التي جمع فيها التراث الشعبي اللبناني، وهو يقول: «المرأة إسمها حُرْمَة لأن الله حرمها من العقل»[١٩]. ومما يؤسف له حقاً إن الفئات المتعلمة نفسها في بلادنا لا تخلو من هذا التصور الوهمي المجحف. فقد ذكر الباحث المصري الدكتور عزت حجازي إن أفكاراً محطّة بشأن المرأة بدت شائعة بين طلاب جامعيين ذكور في إحدى الدراسات الميدانية التي أُجريت في البلاد العربية، ومنها «الرجال أكثر ذكاء من الإناث»[٢٠]. والحقيقة هي إن الرجل قد حجب طويلاً عن المرأة أسباب التنمية العقلية - ومنها التعلّم - مستأثراً بها لنفسه، كي يتسنى له أن يُحكم سطوته على «الجنس الثاني»[٢١]، ويجعل منه أداة طيعة لأغراضه، وإذا به يلصق «بطبيعة» المرأة القصور الناتج عن هذا الحرمان، فيتخذ منه ذريعة ليستمر في تسلطه عليها بحجة هذا القصور عينه

الذي هو، بالحقيقة، مسؤول عنه. بالتعلّم إذاً تحطّم المرأة هذه الدوامة فتنمي قدراتها العقلية وتثبت لنفسها وللرجل إنها تجاريه بالذكاء والفكر، ولو صحّ أن لفكرها خصائص نوعية تجعله متمايزاً عن فكر الرجل مما لا يعني أنه أدنى منه بحال من الأحوال.

ب - **من حيث تنميته لشخصيتها** (راجع الأرقام ١٠ و٣٨ و٩)، إذ تصبح من جرائه ومن جراء ما يوفره لها من إتصال برفاق الدراسة، وإحتكاك بهم (راجع رقم ٣٧)، واثقة من نفسها (راجع رقم ٥٦)، منفتحة على الكون وعلى قضايا الفكر والمجتمع، متحررة من الأوهام والمواقف الإنفعالية، ومن الإنقياد إلى الأفكار الضيقة التعصبية، مستقلة بآرائها ومواقفها لا منساقة بشكل أعمى إلى أعراف العشيرة وتقاليدها (راجع الرقمين ٣٨ و٣٩)، مما يسمح لها بأن «تبرز في المجتمع» (رقم ٣٤) وتكون فيه مرفوعة الرأس، محترمة الجانب، فتثبت حضورها على نفس مستوى الرجل، وتلعب دورها الإجتماعي كاملاً إلى جانبه وأسوة به (راجع الأرقام ٧ و٢٠ و٢٢ و٢٣ و٤٧ و٥٧).

ج - إلى جانب الإستقلال الفكري والإعتبار الإجتماعي، **يوفّر التعلّم للفتاة فرصة الحصول على الإستقلال المادي** من خلال ممارسة مهنة ذات دخل محترم. إن هذا الاستقلال المادي شرط من شروط تحرر المرأة (راجع رقم ٣٣). إذ إنه يخوّلها بأن تكفي حاجاتها بنفسها (راجع رقم ٣٧) فلا تبقى عالة على أسرتها (راجع رقم ٥٨)، وبالتالي أسيرة لها، ولا تُضطر إلى التهافت على طلب الزواج كأنه حماها الوحيد ومورد رزقها الذي لا غنى لها عنه (راجع رقم ٥٣)، مما يساعد على جعلها أقلّ تسرّعاً وأكثر تروّياً

في الإقدام عليه. كما إن هذا الإستقلال المادي، إذا استمرّ في ظل الزواج، من شأنه أن ينعكس إيجابياً على نوعية علاقتها الزوجية إذ يسمح لها بأن تكون شريكة الزوج بالرأي والقرار لا ملكاً له ومطية لتسلطه.

**** ملاحظات حول توزيع إجابات هذا البند**

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفتيات بين مجموعة الذين قدموا هذا النمط من الإجابة (١١ من أصل ١٥)، مرتفعة، تبلغ معدل ٧٣,٣٣ بالمائة، في حين أن نسبة الفتيات العامة بين مجمل الذين شملهم الإستقصاء لا تتجاوز، كما رأينا، ٥٤,٨٣ بالمائة، وأن نسبتهن بين مجموعة الذين قدّموا تعليلاً لتعليم الفتاة لا تتعدى، كما أشرنا، ٥٦,٦٦ بالمائة. فمع بقائنا على التحفظ حيال قيمة الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة (راجع ما قلناه بهذا الصدد في معرض تعليقنا على البندين ١ و٢ ب)، نعتقد أن هذا التفاوت الملحوظ بين النسبتين، مع كونه أدنى من الذي لحظناه بشأن البند ٢ ب، يستحق التوقف عنده، وأنه قد يكون مؤشراً إحصائياً إلى أهمية الدافع الذي يعبّر عنه البند الذي نحن بصدده، لدى الفتيات، دافع التعلّم من أجل التحرّر والإستقلال والمساواة بالرجل.

كما نشير إلى أن ١٠ من أصل ١١ من الفتيات اللواتي قدمن هذا الجواب، طالبات ذات مستوى ثانوي (سواء كن منتسبات إلى التعليم الثانوي العام أو إلى التعليم المهني) (٦) أو فتيات ذات مستوى جامعي (٤)، في حين لا نجد أية طالبة متوسطة من أصل ٨ في المجموعة تعطي جواباً من هذا النوع. مما قد يدل على ارتباط بين درجة طموح الفتاة إلى التحرر والاستقلال من جهة،

وبين مستوى التعليم الذي بلغته، أو مستوى العمر (ولكن الملاحظ أن ٤ من ٦ من الفتيات ذوات المستوى الثانوي اللواتي قدمن هذا النمط من الإجابة لهن بين ١٤ و١٦ سنة من العمر، وهي نفس فئة السنّ التي تنتمي إليها معظم الطالبات المتوسطات - ٧ على ٨ - اللواتي تحويهن مجموعتنا)، أو مستوى التعليم ومستوى العمر معاً.

٧ - البند الخامس:

من أجل مواكبة العصر والنجاح في المجتمع

١ - تفصيل الإجابات

إليكم الإجابات التي أعطيت بهذا الصدد.

• رقم ٣ - شاب - ٢٣ سنة - طالب جامعي

«لأن الفتاة تحتاج إلى الثقافة والعلم في حياتها (...) العملية...».

• رقم ٦ - شاب - ٢١ سنة - عامل

«... يجب أن تتمتع بثقافة عالية وتواكب تقدم العصر...».

• رقم ١١ - شاب - ١٦ سنة - طالب ثانوي

«... المرأة المتعلمة تستطيع أن تكون عضواً فعالاً في المجتمع له مكانته وثقافته ومميزاته الخاصة...».

• رقم ١٣ - فتاة - ١٩ سنة - طالبة جامعية

«العلم ضروري للفتاة لأنه يؤهلها للعب دورها الكامل في هذا العصر فتكون مشاركة له على جميع الأصعدة».

● **رقم ١٨ - فتاة - ١٥ سنة - طالبة متوسطة**

«. . . لكي تكون أمام المجتمع الفتاة المتعلمة والتي تفهم أمور الحياة».

● **رقم ٢٠ - فتاة - ١٥ سنة - طالبة ثانوية**

«العلم ضروري وواجب للفتاة لكي تقدر على العيش في مجتمع مثقف. . .».

● **رقم ٢١ - فتاة - ١٤ سنة - طالبة متوسطة**

«. . . لكي تقدر أن تعيش في المجتمع».

● **رقم ٢٢ - فتاة - ١٤ سنة - طالبة ثانوية**

«إن العلم ضروري للفتاة لكي تبرز في المجتمع. . .».

● **رقم ٢٣ - فتاة - ١٥ سنة - طالبة متوسطة**

«. . . لكي (. . .) تكون ناجحة في المجتمع».

● **رقم ٣٣ - فتاة - ٢١ سنة - طالبة جامعية**

«. . . بالعلم (. . .) يمكنها أن تثبت وجودها أكثر من الناحية الإجتماعية».

● **رقم ٣٤ - فتاة - ٢١ سنة - طالبة جامعية**

«يعطيها مجالاً للبروز في المجتمع. . .ذ».

● **رقم ٤٦ - فتاة - ٢٣ سنة - عاملة**

«. . . لكي تعرف كيف تتكلم في المجتمع».

● **رقم ٤٧ - فتاة - ٢١ سنة - عاملة تتابع دراسة جامعية**

«. . . بالعلم تستطيع فرض وتحقيق شخصيتها بين الناس».

● **رقم ٦٢ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة ثانوية**

«... بالنسبة للمجتمع الذي نعيشه فهو (أي العلم) ضروري...».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

هذه الإجابات، كأجوبة البند ٢ أ، إنما من زاوية أخرى (زاوية تأكيد الفتاة لذاتها، بينما أكدت إجابات البند ٢ أ على بناء المجتمع)، تشير إلى ضرورة خروج الفتاة بالعلم إلى المجتمع الواسع، عوض أن تبقى أسيرة دورها التقليدي الذي كان يحصرها في البيت والأسرة. فالمجتمع، كما يلاحظ الجواب رقم ٦٢، يفرض على الفتاة أن تخرج إليه إن لم يكن إلا عبر ممارسة مهنة ما (كما يشير سياق الجواب نفسه إذا عدنا إلى نصه الكامل).

*** ازدياد مشاركة النساء في العمل ظاهرة عالمية.**

والواقع إن ازدياد مشاركة النساء في العمل المهني ظاهرة عالمية تُلاحظ في الدول الصناعية، كما تُلاحَظ أيضاً في بلادنا، كما يتبين من العديد من الاحصاءات نورد في ما يلي بعضها:

أ - في الدول الصناعية

• في الولايات المتحدة:

في كتاب لها صدر سنة ١٩٧٧، كتبت الأميركية نانسي فرايداي:

«إن النساء اللواتي كن يؤلفن ٣٣ بالمائة من قوة العمل في الولايات المتحدة، بلغن الآن نسبة ٤٠,٧ بالمائة منها، وهي نسبة كان متوقعاً أن لا تُبلَغ إلا سنة ١٩٨٥ (إنها أرقام صادرة عن وزارة العمل في الولايات المتحدة، وقد نُشرت في مقال ظهر في جريدة «نيويورك تايمز» في ١٢ أيلول ١٩٧٦)»[٢٢].

وفي موضع لاحق كتبت:

«. . . إن ما يقارب ٤٨ بالمائة من النساء الأميركيات اللواتي يتجاوز عمرهن ١٦ سنة، يعملن حالياً أو يفتشن عن عمل. ويُقدِّر بعض الإقتصاديين أنه يُرجّح أن يكون بعد سنتين أو ثلاثة نصف النساء الأميركيات فوق السادسة عشرة قد التحقن بعالم العمل»[٢٣].

وقد كتبت صحيفة «لوموند ديمانش» بهذا الصدد في عددها الصادر في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٢، ما مفاده إن ٤٧ مليون إمرأة تعملن في الولايات المتحدة، وأنهن يؤلفن نسبة ٤٣ بالمائة من مجمل قوة العمل، وأن هذه النسبة سوف تتجاوز في التسعينات معدل ٥٠ بالمائة[٢٤].

• في فرنسا

في كتاب لها صدر سنة ١٩٨٠، تشير اليزابيت بادينتر إلى أن نسبة العمل النسائي ارتفعت في فرنسا، بين ١٩٦٢ و١٩٧٦، من ٢٧,٥ بالمئة من مجموعة العاملين إلى ٣٨,٤ بالمائة منها (حوالي ٨ ملايين ونصف من النساء العاملات)، أي بمعدل ١١ بالمائة بأقل من ١٥ سنة، وتذكر أن هذه النسبة قد بلغت ٣٩,٤ بالمائة في تشرين الأول ١٩٧٨[٢٥].

• في بريطانيا

أما في بريطانيا، حيث معدل العمل النسائي يُعتبر من أقوى المعدلات في أوروبا، «فقد ارتفعت نسبة العاملات بين النساء المتزوجات من ٢٦ بالمائة سنة ١٩٥٣ إلى ٥٨ بالمائة سنة ١٩٧٧، ولم تنتقص منذ ذلك التاريخ رغم الانحسار الاقتصادي»[٢٦].

ب - في العالم العربي

أما عن هذه الظاهرة في العالم العربي، فأكتفي بأن أذكر، على سبيل المثال، ما أوردته كاتبة أردنية بقولها:

«... بيّنت نتائج الدراسات التي أجريت عن القوى العاملة في الأردن (...) بأن نسبة مساهمة المرأة في ميادين الإنتاج قد ارتفعت من ٣,٥٪ عام ١٩٦٠ لتصبح ١٣,٨٪ في عام ١٩٧٥...»[٢٧].

**** أسباب هذه الظاهرة ومقتضياتها**

إن ازدياد مشاركة النساء في العمل المهني، الذي أشرنا إلى بعض مظاهره في العالم، إنما هو مرتبط من جهة بحاجة الدول إلى مزيد من اليد العاملة من أجل تطوير اقتصادها، ومن جهة أخرى بحاجة الأُسَر إلى مزيد من الدخل من أجل سدّ حاجاتها أو رفع مستوى معيشتها، كما أنه مرتبط، بالإضافة إلى ما سبق، بالتيار النسائي الحديث الذي يدفع النساء إلى السعي إلى تحقيق ذواتهن عن طريق المهنة والنشاط الإجتماعي بوجه عام، وإلى عدم الاكتفاء بوظيفتهن الأنثوية التقليدية (من هذا القبيل مثلاً، ما يثبته تحليل للإحصاءات الفرنسية من أن عدداً متزايداً من النساء اللواتي لسن بحاجة إلى مزاولة عمل خارجيّ، يفضّلن مع ذلك ممارسة عمل كهذا)[٢٨].

ولكن الخروج إلى المجتمع عبر المهنة وما يرافقها أو يضاف إليها من علاقات إنسانية ونشاطات إجتماعية، يضع المرأة على المحك إذ يقتضي منها أن تكون بمستوى دورها الجديد، فيتاح لها إذ ذاك أن تفرض اعتبارها على المجتمع وتنال فيه المكانة التي تطمح إليها. فالمجتمع الحديث مثقف، أو على الأقلّ يقدّر العلم

والثقافة ويتطلبهما في الحقل المهني. فلا بد إذاً للفتاة، كي «تقدر على العيش» في مجتمع كهذا (راجع رقمَي ٢٠ و٢١)، و«تثبت وجودها» (رقم ٣٣) و«تفرض شخصيتها» (رقم ٤٧) فيه، وتكون «ناجحة» (رقم ٢٣) و«بارزة» (٢٢ و٣٤)، متقنة لعملها المهني (٣)، مُثبِتة للملأ أنها «تعرف كيف تتكلم» (٤٦) وأنها «تفهم أمور الحياة» (١٨)، من أجل كل ذلك لا بد لها أن تكون مثقفة «لتواكب تقدم العصر» (٦)، و«تلعب دورها الكامل فيه فتكون مشاركة له على جميع الأصعدة» (١٣)، و«تكون عضواً فعالاً في المجتمع له مكانته» (١١).

*** ملاحظات حول توزيع إجابات هذا البند

إن هذا البند شبيه بالذي سبقه، إذ يعبّر عن ضرورة إثبات الفتاة لقدراتها وجدارتها بحيث تحتلّ في المجتمع مكانة لا تقلّ عن مكانة الرجل، وتلعب دوراً يضاهي دوره، فتثبت هكذا بالفعل مساواتها له. فلا عجب بالتالي أن نرى بين الإجابات التي نحن بصددها، كما رأينا بين الإجابات المرتبطة بالبند السابق، نسبة مرتفعة من إجابات الفتيات (١١ من أصل ١٤ إجابة من هذا النمط، مما يشكل نسبة ٧٨,٥٧ بالمائة فيما لا تتعدى نسبة الفتيات في المجموعة التي شملها الإستقصاء ٥٤,٨٣ بالمائة و٥٦,٦٦ بالمائة من مجموعة الذين قدموا تعليلاً لوجوب تعليم الفتاة). وقد يكون هذا الفارق الملحوظ - مع التحفظات التي سبق أن أبديناها - مؤشراً إلى وجود رغبة بارزة لدى الفتيات بشقّ طريقهن في المجتمع، واحتلال المكان اللائق فيه عبر التعلّم، والقضاء بالتالي على أسطورة قصورهنّ «الطبيعي» وتخلفهنّ «المحتوم».

VI - البند السادس:

من أجل تثقيف الفكر وصقل الشخصية وفهم الحياة.

١ - تفصيل الإجابات

نورد فيما يلي الإجابات التي صبت في هذا الإتجاه:

• رقم ١٨ - فتاة - ١٥ سنة - طالبة متوسطة

«لكي تزداد ثقافة وعلماً (...) ولكي تكون أمام المجتمع الفتاة (...) التي تفهم أمور الحياة».

• رقم ٢٣ - فتاة - ١٥ سنة - طالبة متوسطة

«العلم ضروري للفتاة لأنه يثقف الفكر...».

• رقم ٢٥ - شاب - ١٥ سنة - عامل

«العلم ضروري (...) لتكون مثقفة..».

• رقم ٢٨ - شاب - ٢٢ سنة - عامل يتابع دراسة جامعية

«لأن العلم يصقل الشخصية ويهذب النفس...»

• رقم ٣١ - شاب - ٢١ سنة - طالب جامعي

«لكي تتمكن من الحصول على ثقافة كافية...»

• رقم ٣٤ - فتاة - ٢١ سنة - طالبة جامعية

«يعطيها مجال (...) الإحتكاك مع أكبر عدد ممكن من الأفكار».

• رقم ٣٥ - فتاة - ١٩ سنة - طالبة ثانوية

«طبعاً العلم ضروري للفتاة، ولكن ليس المهم هو العلم فقط، لأن أي فتاة أو أي شاب لا يكون مثقفاً ثقافة واسعة

وشاملة، فهو لا يفيد أي شيء في مجتمعه، ولذلك فأهمّ من العلم هي الثقافة».

• رقم ٤٧ - فتاة - ٢١ سنة - عاملة تتابع دراسة جامعية

«بالعلم (. . .) تستطيع أن تنظر إلى مصاعب الحياة من عدة إتجاهات وتواجهها بإدراك ووعي. . .»

• رقم ٥٥ - فتاة - ١٧ سنة - طالبة ثانوية

«العلم ضروري لكل فتاة في هذه الأيام لكي تفهم الحياة. . .»

• رقم ٥٧ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة ثانوية

«إن العلم ضروري للفتاة لأنه برأيي هو توسيع لآفاقها. . .»

• رقم ٥٨ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة مهنية (فرع أمانة سر، سنة ثانية)

«العلم (. . .) يساعد في فهم الآخرين».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

هذه الإجابات تُركّز على حقّ الفتاة في إنماء فكرها وشخصيتها بما يخوّلها إياه العلم من ثقافة تتعدى تخزين المعلومات إلى تنمية القدرات العقلية، وإكتساب مزيد من «الإدراك والوعي» (رقم ٤٧)، و«توسيع الآفاق» (رقم ٥٧) بفضل «الإحتكاك مع أكبر عدد ممكن من الأفكار» (٣٤)، و«صقل الشخصية وتهذيب النفس» (٢٨)، و«فهم الحياة» (١٨ و٤٧ و٥٥)، «وفهم الآخرين» (٥٩). ويؤكد أحد الأجوبة بشكل جازم على أولوية الثقافة على العلم البحت (٣٥).

ميزة هذه الإجابات إنها تهدف إلى كسر الطوق المضروب

تقليدياً حول المرأة بغية حصرها ضمن وظيفتي الزوجة والأمّ اللتَين شاء المجتمع الرجالي أن يحدَّها بهما. إنها تطالب ضمناً بالإعتراف للمرأة بأنها إنسانة قبل أن تكون زوجة وأماً، وبأنه يحقّ لها بالتالي، بل يتوجّب عليها، أن تنمي وتصقل بالعلم طاقاتها الإنسانية. لذا فلا عجب أن تصدر هذه المطالبة بإحقاق إنسانية المرأة عبر التعلّم، عن أكثرية من الفتيات (٨ من أصل ١١ إجابة، أي ما يعادل نسبة ٧٢,٧٢ بالمائة، بينما لا تتعدى نسبة الفتيات في المجموعة التي شملها الإستقصاء ٤٥,٨٣ بالمائة ونسبتهن بين الذين قدموا تعليلاً لعمل الفتاة ٥٦,٦٦ بالمائة).

إن هذه المطالبة النسائية بإفساح المجال أمام الفتاة لتنمية عقلها وتثقيفه بالعلم، التي تعبّر عنها أجوبة هذا الباب، تأخذ كل أبعادها وتتخذ كل أهميتها إذا تذكرنا نمط التربية الذي تخضع له البنت في مجتمعاتنا العربية التقليدية، إذ يُوعَز إليها منذ طفولتها بأنها جسد في الأساس، وأن همّها الرئيسي إنما ينبغي أن يكون تزيين هذا الجسد وإبراز مفاتنه بغية إجتذاب الرجل، وبالتالي تأمين حظها بالزواج (هذا إلى جانب تصوير هذا الجسد، محطّ الاهتمام والعناية، على أنه بآن معاً نطاق آثم ومعيب، مما يجعل منه موضوع مشاعر متناقضة تعمل في نفسية الفتاة أذى وتدميراً).
إن اختزال الفتاة هذا في نطاق جسدها - الثمين والمحرّم بآن - الذي تغذيه إعلانات مجتمع الاستهلاك وهي لا تحمل إلينا من الغرب سوى صورة المرأة «المُشيَّئة» (أي المعتبرة بالدرجة الأولى جسداً للمتعة)، هذا الاختزال يؤدي إلى إهمال عقل الفتاة - وكأن لا شأن له، وكأن الفتاة محكوم عليها بأن تفكّر بعقل سواها لا بعقلها الذاتي - وإلى اعتبار تعلّمها، إذا حصل، أمراً وقتياً وعابراً تُشغل نفسها به بإنتظار الزواج المرتقب، ونوعاً من الزينة الكمالية

تضاف إلى مفاتنها الجسدية لتزيدها إغراءً وتجعلها بالتالي أكثر رواجاً في سوق الزواج. وقد كتبت الدكتورة نوال سعداوي بهذا الصدد:

«فالبنت العربية تُنتَدَب من الصِغَر على أن تُشغَل بجسمها وملابسها وشكلها أكثر من اهتمامها بعقلها وذكائها»[٢٩].

وأيضاً:

«... إن تربية البنت في حقيقتها ليست إلا قتلاً بطيئاً لشخصية البنت وعقلها ولا يبقى من البنت بعد ذلك إلا غلافها الجسدي الخارجي. إن هذه البنت الفاقدة لشخصيتها وقدرتها على التفكير بعقلها هي وليس بعقل الآخرين تصبح ألعوبة في يد الآخرين...»[٣٠].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأجوبة من النمط الذي نحن بصدده، والمقدمة من فتيات، يركّز على الثقافة كأداة لفهم الحياة (١٨و٤٧و٥٥) وفهم الآخرين(٥٨). والمعروف إن من ميزات «الأنوثة» المتفق عليها، بروز هاجس الحياة - تلك الحياة التي تجمع المرأة بها صلة أكثر عفوية وكثافة من الرؤية الذهنية التي يركّز عليها الرجل - وهاجس الآخر، ذلك الآخر الذي وُهبت المرأة إستعداداً فطرياً للإتصال المباشر به والتجاوب الصميم معه. فكأن الفتيات اللواتي قدمن الأجوبة هذه، يعبّرن ضمناً عن رغبتهن في أن لاتعطّل مجاراتهنّ للرجل بالعلم والثقافة ميزاتهنّ الأنثويّة، بل بالعكس أن تساعد على بلورتها وصقلها وإنمائها، بحيث تكون الثقافة مُحقِّقة لإنسانية المرأة بما في تلك الإنسانية لديها من فرادة لا بدّ من الحفاظ عليها حرصاً على صيانة هوية المرأة وعلى تكامل المجتمع البشري.

VII - البند السابع:
لأن الرجل والمرأة متساويان.

١ - تفصيل الإجابات

إليكم الأجوبة التي وردت بهذا الصدد.

• رقم ٢ - شاب - ٢١ سنة - طالب جامعيّ

«بما أن الفتاة لا تختلف عن الشاب من حيث الواجبات والحقوق، وهذا كما أعتقد أنا، فإنه من الواجب أن تتعلم الفتاة...».

• رقم ٦ - شاب - ٢١ سنة - عامل

«في عصرنا الحاضر المرأة متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات، فمن هنا يجب أن تتمتع بثقافة عالية...»

• رقم ٩ - شاب - ١٦ سنة - طالب ثانوي

«العلم ضروري وواجب للفتاة لأنها إنسان وجنسها لا يغيّر شيئاً من إنسانيتها. وأعتقد أن التمييز بين الجنسين أصبح باطلاً منذ زمن بعيد»

• رقم ١٤ - شاب - ١٦ سنة - طالب متوسط

«الإنسان له حقوقه الإنسانية دون تمييز بين ذكر وأنثى. العلم ضروري للإنسان، فإذا منعناه نصبح من الجهلة...»

• رقم ٢٩ - شاب - ٢١ سنة - طالب جامعيّ

«لأن الفتاة شأنها شأن أي إنسان. وهذا (أي ضرورة التعليم) أمر ضروري لكل إنسان».

• رقم ٣٢ - شاب - ٢٢ سنة - طالب جامعيّ

«لأن الفتاة بالنهاية إنسان ولها نفس حقوق الرجل، وواجبها أن تشارك في بناء المجتمع...»

• رقم ٤٨ - شاب - ١٧ سنة - طالب ثانوي

«عند بعض الناس العلم ليس ضرورياً للفتاة لأنها خُلقت لكي تعمل في البيت (بيت أهلها وزوجها) ولكي تتزوج. هكذا يقولون. والبعض الآخر يدعمون أولادهم لكي يتعلموا لإعلى الدرجات، وهذا هو الصحيح برأيي».

• رقم ٥٤ - فتاة - ١٧ سنة - طالبة مهنية (فرع التربية الحضانية، سنة ثانية)

«الفتاة مثل الرجل وُجدت في هذه الحياة وحقها واجب من الناحية العلمية. لذلك عليها أن تتعلم وتتثقف مثله...»

• رقم ٦٠ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة مهنية (فرع العلوم التجارية، السنة الثانية)

«... الفتاة هي في عصرنا مساوية للرجل ولهذا العلم ضروري وواجب لها».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

* تركيز هذه الإجابات على إنسانية المرأة

إن الإجابات المذكورة أعلاه تُركّز على كون المرأة إنساناً في آخر المطاف (راجع الأجوبة رقم ٩ و١٤ و٢٩ و٣٢)، وأن «جنسها لا يغيّر شيئاً من إنسانيتها» (٩)، وأنها بالتالي تتمتع بكامل حقوق الإنسان (١٤) بما فيها حقه إلى إشباع حاجته إلى العلم، «الضروري» لتحقيق إنسانيته (١٤ و٢٩). كما تستند إجابات هذا البند إلى مبدأ متفرع مما سبق، وهو مبدأ مساواة المرأة للرجل

بالحقوق والواجبات (٢ و٦ و١٤ و٢٩ و٣٢ و٥٤)، تلك المساواة التي تقول بعض الأجوبة أنها تأكدت في عصرنا (٦ و٩ و٦٠)، تستند إلى ذلك المبدأ لتعلن حقّ الفتاة بأن «تتعلم وتتثقف مثله (أي مثل الرجل)» (٥٤). من هنا، وكما يبدو واضحاً في أحد الأجوبة (٤٨)، أنه لا يجوز حصر المرأة في الوظيفة البيتية والزوجية، إذ يعتبر هذا الأمر بمثابة إنتقاص من إنسانيتها، بل ينبغي إفساح المجال أمامها لتبلغ، إن شاءت واستطاعت، «أعلى درجات» العلم (٤٨)، ولكي «تتمتع بثقافة عالية» (٦).

**** ظاهرة «إنتقاص المرأة» لا تزال منتشرة في عالم اليوم**

إن هذه الإجابات تعبّر ولا شك عن تحسس عالٍ لإنسانية المرأة، وهي من هذه الناحية تنسجم مع تطلعات العصر. ولكن بعضها يبدو مغرقاً في التفاؤل إذ يؤكد أن مساواة المرأة للرجل أصبحت أمراً ناجزاً في عصرنا (راجع الأجوبة رقم ٦ و٩ و٦٠، خاصة الجواب رقم ٩ الذي ورد فيه: «أعتقد أن التمييز بين الجنسين أصبح باطلاً منذ زمن بعيد»). والواقع أنه، إذا كان تيار المساواة بين المرأة والرجل يتعاظم فكرياً وإجتماعياً بشكل ملموس في عصرنا، إلا أنه لا يزال يصطدم بالعديد من العقبات التي تعيق إنتشاره وتحول دون ترجمته إلى حيّز الواقع. هذه العقبات تكمن في ثقل الهيكليات العائلية والإجتماعية التي حكمت على المرأة بالتبعية والدونية منذ مطلع التاريخ البشري، وإلى ما خلّفته هذه الهيكليات من ترسّبات نفسية وذهنية تتحكم بالمواقف والممارسات (ليس لدى الرجال وحسب، بل ولدى النساء أيضاً) فتعيق تغيير الهيكليات أو تعطّل جزئياً أثر هذا التغيير.

وقد كتب الدكتور شكري نجار في معرض دراسة له بعنوان «ظاهرة انتقاص المرأة» ما يلي:

«لقد واصلت (المرأة) جهودها الطويلة المضنية التي تمكنت بفضلها من الحصول على جزء كبير من الحقوق التي تنادي بها في بعض الدول. وقد تمّ معظم ما أحرزته المرأة من نجاح في هذا الصدد في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبفضل مؤازرة هيئة الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة التي كانت تنظر إلى حقوق المرأة على أنها جزء من حقوق الإنسان. ولكن هذه الإنجازات أتت غير مُلزِمة لكثير من الدول، وحتى في الدول التي ألتزمت بها فإنها لم تستطع أن تحقق للمرأة الإنجازات التي تصبو إليها؛ ولم تبلغ بعد بواسطتها هدفها الرئيسي من تحقيق مساواتها مع الرجل، ليس فقط من حيث فُرص العمل والأجور - وهو مطلب لا يزال عسيراً حتى في المجتمعات المتقدمة والراقية[٣١] - بل وأيضاً المساواة في نظرة المجتمع إليها، والمساواة في التمتع بكل الحريات التي يتمتع بها الرجل، وإتاحة الفرصة لها لأن تحمل مسؤوليات مماثلة، والإعتراف بإستقلالها الذاتي عن الرجل سواء كان ذلك الرجل هو الأب أو الزوج. وإن نظرة فاحصة لمركزها في المجتمعات الصناعية الحديثة كفيلة بأن تكشف عن وجود فوارق واسعة بين الجنسين رغم كل المظاهر التي توحي بعكس ذلك. إذ لا تزال المرأة في هذه المجتمعات تحتل مكانة أدنى بكثير من الرجل، وتفتقر إلى الكثير من المزايا التي يعطيها المجتمع له، مما يجعلها تشعر كما لو أنها مواطن من الدرجة الثانية بالمقارنة مع الرجل. ويبدو ذلك في أجلى مظاهره في تفاوت الأجور حيث تحصل المرأة على أجر أقلّ من الأجر الذي يحصل عليه الرجل الذي يقوم بالعمل ذاته. كما تظهر تلك

التفرقة واضحة أيضاً في وجود أعمال مغلقة، أو تكاد كذلك، في وجه المرأة على اعتبار أنها أعمال تتفق وطبيعة الرجل[٣٢]. والأمثلة كثيرة وصارخة»[٣٣].

ويوضح الكاتب في موضع آخر من مقاله:

«إن الأعمال التي توكل إلى المرأة هي في العادة الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة أو كفاءات متخصصة، مما يعني أن الميل العام في العالم أجمع لا يزال يتجه نحو إبعاد المرأة عن ميادين العمل الماهر الدقيق. وليس ثمة ما يدعو للبحث عما إذا كانت المرأة هي التي تحجم في المجالات الإنتاجية المتخصصة «لأن الرجل هو الذي يضع أمامها العراقيل، ويعتبر بعض المجالات المتخصصة مغلقة عليه من دون المرأة» بحسب ما ورد في تقرير اللجنة الإجتماعية التابعة للأمم المتحدة المنشور في عدد أيلول من سنة ١٩٧٩ من النشرة الشهرية التي تصدر عنها»[٣٤].

***** أمثلة عليها**

لقد أشار الدكتور شكري نجار إلى «أمثلة كثيرة وصارخة» عن «ظاهرة انتقاص المرأة». وسنستعرض في ما يلي بعضاً منها في العالم الغربي أولاً، ثم في العالم الاشتراكي، ثم في العالم العربي.

أ - في العالم الغربي

• في الولايات المتحدة

تشهد المناضلة النسائية بيلاّ أبزوغ، وهي عضوة سابقة في الكونغرس، أن النساء العاملات، «عندما يمارسن والرجال مسؤوليات مماثلة، لا يتقاضين في متوسط الأحوال سوى ٥٩٪

من أجور الرجال، وإذا شغلن وإياهم مناصب قيادية فإنهن يتقاضين ٣٩٪ من رواتبهم؛ وإن ٨٠٪ من النساء العاملات ينحصر عملهنّ في المهن التي تُتقاضى فيها أدنى الأجور...»[٣٥].

ويوضح أميركي آخر، نورمان بيرنبوم، أستاذ الحقوق في جامعة جورجتاون، أن أكثر من ٦ نساء أميركيات من أصل ١٠ يتقاضين أجوراً أدنى من أجور الرجال على أعمال مشابهة لأعمال هؤلاء[٣٦].

وهناك ظاهرة يجدر التوقف عندها، ألا وهي فشل محاولة إدخال تعديل على الدستور الأميركي ينص على أن «المساواة بالحقوق أمام القانون، لا يمكن رفضها أو إنتقاصها لا من قِبَل الولايات المتحدة ولا من قبل أية ولاية من ولاياتها، على أساس الجنس»، وهو التعديل المعروف بـ (Equal Rights Amendment) ERA. مشروع التعديل هذا أُقترح على الكونغرس الأميركي منذ عام ١٩٢٣، ولكنه بقي مجمّداً طيلة ٤٩ سنة لدى اللجان الفرعية. أخيراً حصل سنة ١٩٧٢ على أغلبية الثلثين المطلوبة في المجلسين التشريعيين وحُوّل إلى الولايات لتصديقه. فصدقته حتى العام ١٩٧٧، ٣٥ ولاية من أصل ٣٨، وبقي أن تصدّقه الولايات الثلاث الباقية في مهلة أقصاها ٣٠ حزيران ١٩٨٢. وقد ألقت «المنظمة النسائية القومية» - NOW) (National Organisation For Women كل ثقلها في المعركة من أجل الحصول على هذا التصديق ولكنها فشلت بسبب المقاومة الضارية التي واجهتها من قِبَل القوى المناهضة للمشروع، وفي طليعتهم أرباب العمل الذين سبق أن خسروا عدة ملايين من الدولارات من جراء دعاوي رفعتها نساء عليهم بسبب عدم

تطبيقهم لقانون مساواة الجنسين في الأجور. إلا أن المعركة من أجل المساواة، وإن لم تبلغ النتيجة المرجوة، أدّت إلى مضاعفة حجم النشاط النسائي (إذ قفز عدد المنتسبات إلى «المنظمة النسائية القومية» من ۷۰,۰۰۰ سنة ۱۹۸۰ إلى ۲۲۰,۰۰۰ سنة ۱۹۸۲). وقد أثبتت جميع استطلاعات الرأي أن الأكثرية الساحقة من الأميركيين كانت مؤيدة للتعديل الدستوري المذكور، علماً بأن هذا التأييد العارم أتى نتيجة حملة توعية واسعة قامت بها مناضلات المنظمة النسائية[٣٧].

● **في فرنسا**

أما في فرنسا، فقد بيّنت ماري كلود بتبيدر أن النساء، رغم إقبالهن الكبير على العمل المهني، ورغم التقدم الهائل الذي أحرزنه من حيث مستوى التأهيل، لا يزلن يشكلن اليوم بأغلبيتهن يداً عاملة من الدرجة الثانية. فعمل النساء ينحصر في جزء محدود من المجال المهني، أي في ۳۰ مهنة فقط من أصل ۳۰۰ مهنة قائمة، ولذا فمجال الاختيار محدود أمامهن، ويتعرضن من جراء ذلك إلى البطالة أكثر من الرجال بحيث تشكل النساء نسبة ٥٥ بالمائة من مجموعة العاطلين عن العمل في حين أنهن لا يتجاوزن ٤٠ بالمائة من مجموعة العاملين. وتضيف هذه الكاتبة أن التخصص الجامعي نفسه لا يشكل حماية كافية للنساء من البطالة، فقد اتضح في إحصاء أجري في أيلول ۱۹۸۲ أن نسبة العاطلات عن العمل بين حاملات الشهادات الجامعية تحت سن الخامسة والعشرين، كانت تعادل مرة ونصف نسبة العاطلين عن العمل بين الشبان من نفس الفئة، وذلك مهما بلغ المستوى الذي وصلن إليه في الدراسة الجامعية.

وتوضح الكاتبة أن المهن الحرة في فرنسا لا تضم في صفوفها سوى ٢٦ بالمائة فقط من النساء. وتلاحظ أن الإناث، مع أنهن يؤلفن في الوقت الحاضر نسبة كبيرة من المشتغلين بالتعليم، لا يشكلن سوى ٨ بالمائة من أساتذة الجامعات[٣٨].

● في ألمانيا الاتحادية

وفي ألمانيا الاتحادية انقضت فترة طويلة كانت النساء فيها يتقاضين عن العمل نفسه أجوراً أدنى من أجور الرجال. أما الآن فقد اتخذ التمييز شكلاً آخر أقلّ بروزاً، ألا وهو أن النساء كثيراً جداً ما يُستخدمن برتب أدنى من أهليتهن الحقيقية[٣٩].

● في إيطاليا

في إيطاليا، رغم صدور قوانين تحرم التمييز، فالمساواة في الأجور لم تدخل فعلاً حيز التطبيق. فمثلاً، سنة ١٩٨١، كانت المستخدمة تتقاضى أجراً أدنى بنسبة ٥١ بالمائة من أجر المستخدم[٤٠].

● في اليابان

وفي اليابان، وهي الدولة الصناعية الثانية في العالم، فالنساء اللواتي يعملن بدوام كامل يتقاضين، في حال تساويهن بالأهلية مع الذكور، أجراً أدنى بكثير من الذي يتقاضاه هؤلاء (بمتوسط ٥٧ بالمائة)[٤١].

● في كندا

أما في كندا، فالتفاوت في الأجور بين الذكور والإناث، مع أنه مخالف للقانون، هو بصدد الازدياد[٤٢].

أضف إلى ذلك ظاهرة أخرى من ظواهر «إنتقاص المرأة» في

العالم الصناعي الغربي، ألا وهي الموقف الذي تروج له وسائل الإعلام على اختلافها وأساليب الإعلان التجاري، وهو اعتبار المرأة سلعة من سلع الاستهلاك معروضة في سوق شهوة الرجال، وأداة لترويج الاستهلاك باستثمار تلك الشهوة عينها، مما ينم عن احتقار مخزٍ للمرأة وموقف عدواني حيالها يتجلى بتجريدها من عمقها الإنساني، وإختزالها في جسد معدٍ للتمتع والتملك(٤٣). كل ذلك بحجة تحريرها، علماً بأن «حرية النساء الجنسية، كما تقول إحداهن، يُخلط في أحيان كثيرة جداً بينها وبين حرية الرجال في استعمال جسد النساء»(٤٤).

من هنا ما نشهده اليوم من تصدي حركات التحرر النسائية لمظاهر المتاجرة بجسد المرأة التي تقترن بأنماط أخرى من العدوان على المرأة الشائعة في المجتمعات الغربية، كالإغتصاب والضرب(٤٥). ففي بريطانيا هاجمت المنظمات النسائية بعض دور السينما ودكاكين الجنس Sex-Shops لتلفت نظر الرأي العام إلى العدوان الرمزي الذي يمثله استغلال المرأة على هذا الشكل(٤٦). وفي الولايات المتحدة تأسست جماعات كثيرة غايتها مكافحة تجارة الإباحية من حيث إنها عدوان رمزي على المرأة(٤٧). وفي مقاطعة الكيبيك في كندا، كسبت الحركة النسائية معركة ضد تجار الأباحية، إذ توصلت سنة ١٩٨٢ إلى منع إدخال تعديل على أنظمة صناعة السينما يسمح لها بإعتماد الأشكال القصوى «Hard Core» من الأباحية(٤٨). وفي السويد، ازداد عند النساء الشعور بكرامتهن ورفضهن بأن يُعتبرن مجرد أجساد جميلة، مما أدّى إلى تضاؤل تدريجي لمفهوم المرأة كرمز جنسي، وأثار أمام المجلات الإباحية صعوبات لإيجاد نماذج نسائية من السويد نفسها، ودفع عدة مؤسسات إلى اتخاذ مبادرة عفوية بإلغاء الصور النسائية

الخلاعية التي كانت تستعملها سابقاً في إعلاناتها[٤٩].

ب - في العالم الاشتراكي

أما العالم الاشتراكي فقد حقق، ولا شكّ، إنجازات كبيرة بصدد مساواة المرأة بالرجل في الأسرة والمجتمع. فمثلاً تبلغ نسبة العاملات فعلاً في مجال الإنتاج إلى مجموع النساء القادرات على العمل، ذروتها في الدول الاشتراكية. ففي الاتحاد السوفياتي ترتفع إلى معدل ٥٠ بالمائة[٥٠]، وفي ألمانيا الشرقية كل النساء عملياً ملتزمات بعمل مهني، وقد دلّ إحصاء أجري سنة ١٩٨٠ في هذا البلد، أن ٨٧ بالمائة من النساء اللواتي هنّ في سن العمل كنّ عاملات أو طالبات[٥١]. وفي المانيا الشرقية أيضاً، يلاحظ أن ثلث النواب نساء، مقابل ٣,٦ بالمائة في إنكلترا، و١,٨ بالمائة في فرنسا، و٧,٨ بالمائة في ألمانيا الاتحادية[٥٢].

إلاّ أن العالم الاشتراكي، رغم كل تلك الإنجازات، لم يتوصل بما فيه الكفاية إلى إزالة دونية وضع المرأة حيال الرجل. هذا ما يتضح من إستعراض لأوضاع النساء في بضعة بلدان من العالم الاشتراكي.

• **في الاتحاد السوفياتي**

ففي الاتحاد السوفياتي، صحيح أن المرأة تلقى التشجيع على ولوج باب المهن الموقوفة تقليدياً على الرجال، نظير المهن العلمية، ولكن هذا لا يعني أنها بلغت فعلاً المساواة التامة بالرجل، كما يصوَّر أحياناً.

فهناك قطاعات اقتصادية تشغلها غالبية من النساء، ولكن هذه القطاعات هي بآن معاً تلك التي تبلغ فيها الأجور حدّها الأدنى.

فمثلاً، في حين أن العمال الزراعيين يتقاضون أدنى الأجور في الاتحاد السوفياتي، نجد أن نسبة النساء في هذا القطاع هي ٧٠٪. كذلك تمثل النساء نسبة ٨٤٪ من القطاع الطبي، في حين أن العمل في هذا القطاع متدني الأجور، ويرغب عنه الرجال. بالمقابل تؤلف النساء نسبة ٢٥٪ فقط من قطاع النقليات والبناء ذات الأجور المحترمة. أما المستوى الأدنى من الأجور، فهو وقف على النساء وحدهنّ اللواتي يشتغلن عاملات منزليات أو ساهرات على أطفال أو طابعات على الآلة الكاتبة...

ثم أنه صحيح أن المرأة السوفياتية تستطيع دخول كل ميادين الاقتصاد القومي، ولكنها بالمقابل محصورة في الوظائف الدنيا من هذه الميادين، وذلك رغم كونها، إلى حد بعيد، تجاري الرجل من حيث مستوى التعلّم. فمثلاً، نصف المهندسين من النساء، ولكن ١٣٪ فقط من هؤلاء يصلن إلى إدارة المشاريع. كذلك يلاحظ أن النساء يستأثرن عملياً بوظيفة التعليم في مرحلة الحضانة والمرحلتين الابتدائية والثانوية، في حين أن قليلاً جداً منهن يشغلن منصب أستاذ جامعي. ثم أن غالبية الأطباء من النساء ولكنهن يقتصرن عموماً على الطب العام، في حين أن الأخصائيين كلهم تقريباً من الرجال.

من جهة أخرى، صحيح أن مشاركة النساء في الحياة السياسية أوسع نطاقاً في الاتحاد السوفياتي منها في أي قطر آخر. إنما، مع ذلك، لا يوجد في عداد الوزراء سوى إمرأة واحدة، وليس في عداد المكتب السياسي للحزب أية امرأة، في حين أن النساء يشكلن ثلث الحزب الشيوعي السوفياتي[٥٣].

• في ألمانيا الديمقراطية

في ألمانيا الديمقراطية، يطبّق مبدأ المساواة في التعليم

والمساواة في الأجور، ولكن النساء يبقين مع ذلك هامشيات إلى حد ما في الحياة المهنية وفي الحياة السياسية.

ففي المجال المهني، ينحصر عمل النساء في مراكز من الدرجة الثانية، في حين أنهن يتمتعن بنفس مستوى الأهلية الذي للرجال. فمثلاً كنَّ، سنة ١٩٧٩، لا يشغلن سوى أكثر بقليل من ٢٥٪ من مراكز القيادة في الصناعة، في حين أنهن كن يؤلفن ٤٤٪ من عاملي هذا القطاع.

وتنطبق نفس الملاحظة على مركز النساء في السياسة. ففي حين أنهن يؤلفن ثلث النواب، كما ذكرنا آنفاً، إلا أنهن لا يلعبن بالمقابل سوى دور محدود في قيادة الحزب، حيث تتخذ القرارات الحاسمة: فهن لا يمثلن سوى ١٣٪ من اللجنة المركزية للحزب، ولا توجد سوى امرأة واحدة في المكتب السياسي[٥٤].

● **في بولونيا**

في بولونيا تنمية نسائية حقيقية تظهرها الإحصاءات الرسمية. فالنساء يمثلن ٤٦٪ من مجموعة العاملين (مقابل ٣٠٪ قبل عشرين عاماً)، و١٦٪ من المهندسين، و٢٨٪ من المهندسين المعماريين. وقد شُجعت الفتيات منذ أواخر الستينات على اختيار مهنة، بغض النظر عن كونها كانت تعتبر في الماضي ذكورية أو أنثوية، فكان لهذا التشجيع أثر لا يُنكَر، إذ تضاعف مثلاً عدد الفتيات، في حقلي الميكانيك والإلكترونيك، ثلاث مرات، بين ١٩٦٨ و١٩٧١.

ومع ذلك كله يبقى التفاوت بين الجنسين واضحاً. فأغلبية النساء العاملات يشغلن، كما هي الحال في سائر بلاد العالم، وظائف لا تقتضي أهلية عالية، وهي بالتالي قليلة الأجر. ففي

قطاع الكيمياء مثلاً، حيث تؤلف النساء ٤٠٪ من مجموعة العاملين، لا توجد سوى ثلاث منهن في أعلى التراتب[٥٥].

من جهة أخرى، فقد بيّنت باحثتان بولونيتان أن المرأة في بولونيا لا تلعب سوى دور محدود في حياة بلدها السياسية، وأن إنهماكها بتراكم التزاماتها المهنية والمنزلية يساهم في إبعادها عن الحياة السياسية، وأن السياسة في بولونيا تبقى ميدان الرجال، وأنه لا توجد سوى نساء قليلات جداً في مواقع القيادة[٥٦].

• في المجر

في المجر تتقاضى النساء أجراً أدنى بشكل ملحوظ من أجر الرجال، وينحصر عملهن في التعليم والمكاتب وقطاع الصحة. وتشكل النساء أغلبية القطاع الطبي حيث الأجور متدنية جداً[٥٧].

• في يوغوسلافيا

أما في يوغوسلافيا، فمساهمة النساء في الحياة الاقتصادية بإزدياد، ولكنهن شبه غائبات عن مراكز القيادة. إنهن يؤلفن غالبية اليد العاملة غير المؤهلة، وأقلية بين العاملين ذوي الأهلية العالية. وتعاني النساء من البطالة أكثر من الرجال. ومع أنهن استطعن ولوج قطاعات لا تزال في الغرب مخصصة للرجال، فغالبيتهن متمركزة في مجالات تعتبر أنثوية، كالملبوسات والخدمات والإدارة والتعليم والصحة، وحتى في هذه المجالات لا تحتل النساء سوى ٨,٨٪ من مراكز القيادة. أما أجرهن فهو ينقص عن أجر الرجال بمعدل متوسط قدره ١٨٪.

أما على الصعيد العائلي والإجتماعي، فلا تزال المرأة تُعتبر كائناً من الدرجة الثانية. ولم تحدث الثورة الاشتراكية تغييراً يذكر في المفاهيم التي تسود العلاقات بين أفراد الأسرة: فالرجل يتمتع

بكامل السلطة في البيت، في حين أن المرأة تعتبر مجرد خادمة في منزلها. وإذا رزقت الأسرة مولودة أنثى، فقد تُعتبر ولادتها بمثابة مأساة عائلية وتلقى فوق ذلك مسؤوليتها على الزوجة[٥٨].

ج - في العالم العربي

● إنتقاص دور المرأة في المجتمعات العربية

أما إذا انتقلنا إلى المجتمعات العربية، فإننا نرى أن المرأة لا تزال فيها، بفعل التربية العائلية والممارسات الإجتماعية، مبعدة عن ميادين عديدة من العمل الإنتاجي، وذلك لمجرد كونها أنثى. وقد كتب الباحث المصري، الدكتور عزت حجازي، بهذا الصدد:

«إن مأساة المرأة في (مجال العمل) تبدأ منذ طفولتها الباكرة، حين تفهم - من نظرة الأسرة إلى تقسيم العمل بين الجنسين، وتحديدها لمعنى الذكورة والأنوثة - أن الفتاة (. . .) إنما خلقت لدورين محددين، هما الزوجية والأمومة. ويتكرس هذا التصور لدى المرأة في الحياة من خلال تجارب الفرد اليومية، وتوقعات الآخرين منه، ونوع الإعداد الذي يوفّر له في مختلف مراحل عمره.

(. . .)

«وفي حين لا يجد المجتمع في عزوف الرجل عن الزواج ما يعيبه أو يقلل من قيمته الإجتماعية، فإن تأخر المرأة في الزواج يحط من قيمتها الإجتماعية كثيراً. ولا يغيّر من نظرة المجتمع إليها أنها قد تنجح نجاحاً واضحاً في مجال عمل منتج. وينعكس هذا على تقديرها لذاتها. ومن ثم، يلحّ على المرأة أن تحقيق ذاتها إنما يكون بالزواج وفيه. ويؤثر هذا على تصرفها نحو أهداف

أخرى في الحياة، وسعيها من أجل تحقيقها.

«والمؤسف حقاً أن هذا النمط المؤلم لتقسيم العمل وتحديد الذكورة والأنوثة يرسخ في وجدان المرأة ذاتها حتى ليصبح جزءاً منها، فنجد معظم الإناث يرونه «طبيعياً»، أو ناتجاً من فروق طبيعية بين الجنسين، وليس راجعاً إلى ظروف تاريخية. وما زالت نسبة كبيرة منهن تملن إلى الاعتقاد في أن «المرأة خُلقت للبيت»، أو أن «مكان المرأة الطبيعي هو البيت»، وأنها «أضعف من أن تنافس الرجل في مجال العمل»، أو «يستطيع الرجل أن يحقق ما لا تستطيع المرأة أن تحققه في ظل ظروف متساوية»، ومن ثم «ليس من حق المرأة أن تطالب بالأجر الذي يحصل عليه الرجل على العمل نفسه».

(. . .)

«ويكرّس المجتمع أو السلطة فيه بمعنى أدقّ هذه الإتجاهات لدى المرأة، فتحرص أجهزة التوظيف على تشغيلها في أعمال معينة كالتدريس والطب والتمريض، والسكرتارية، وما إلى ذلك من العمل في القطاع الخدمي، «حفاظاً على المرأة من الغواية» من جهة، وتأكيداً للإعتقاد «بأنها لا تصلح لبعض الأعمال – أعمال القضاء، والدبلوماسية والأعمال التي تتطلب جهداً عقلياً أيضاً» – من جهة أخرى.

(. . .)

«ولقد نشرت صحيفة الأهرام القاهرية في أحد أعدادها الصادرة في أبريل ١٩٧٧ – على ما نذكر – تحقيقاً يتضمن شكوى من اثنتي عشرة مهندسة زراعية من خريجي كليات الزراعة بالجامعات المصرية. ومن الطريف – والمؤسف – أن الشكوى لا

تتعلق بالمرتبات ولا بالعلاوات ولا بقسوة ظروف العمل، ولا بظروف مماثلة، ولكن مضمونها أنهن تسلمن عملهن في مديرية الزراعة بمحافظة الجيزة قبل ستة أشهر، ومن وقتها لم يكلفن بعمل من أي نوع، وأنهن يقضين وقت العمل في حديقة الإدارة بمدينة الجيزة يحتسين القهوة والشاي، ويقرأن الصحف، ويقتلن ساعات الصباح في حديث لا يمكن أن يكون منتجاً. ويسلم مدير الزراعة بالجيزة بكل ما جاء في شكوى المهندسات الزراعيات، وقد سُئل عن تفسيره للوضع، قال أنهن «عمالة زائدة» بالنسبة لإحتياجات العمل بإدارته بمدينة الجيزة. ولما كن إناثاً، فإنه لا يقبل أن يكلفهن بعمل في قرى محافظة الجيزة، لأن ذلك يعرضهن لمخاطر لا تقبلها «تقاليده المحافظة»، فهذا من قبيل «العيب». والغريب أن المهندسات الزراعيات ترفضن هذه «الوصاية الأخلاقية»، ولا ترين غضاضة في العمل في ريف المحافظة، وكل ما يطلبنه هو توفير وسائل مواصلات وإتصال سهلة ومنتظمة.

«وأياً كان العمل الذي تقوم به المرأة، فإن تقدير الرؤساء والزملاء لإنجازها يتمّ لا على أساس كفاءتها فيه وحماسها له، وإنما على أساس مظهرها في موقع العمل ونوع العلاقات التي تنشأ بينها وبين الآخرين فيه، أي أن التركيز يكون على دورها كأنثى حتى في موقع العمل.

«ولهذا، وبدون مبالغة، يخسر المجتمع جهد نصف طاقته البشرية تقريباً؛ وتفقد المرأة إنسانيتها، أو جزءاً هاماً منها على الأقل»[٥٩].

● **دور العائلة في هذا الإنتقاص**

ويتوسع هذا الكاتب في تبيان أثر العائلة في إنتقاص دور المرأة في المجتمعات العربية، فيوضح كيف يبدو هذا الأثر منذ

ولادة البنت:

«... فالأنثى مولود غير مرغوب فيه في حالات كثيرة، إذ لا يُستحبّ إنجاب الإناث إلا بعد إنجاب عدد من الذكور، وبعدد أقلّ كثيراً من عدد الذكور. ومما يؤسف له أن بعض الأُسر لا تخفي هذه النظرة عن أبنائها»[٦٠].

وتصف الدكتورة منى فياض الظاهرة عينها بقولها:

«... يجب أن يكون الطفل المنتظر ذكراً، ذلك أن الأسرة سرعان ما تفقد الفتاة عن طريق الزواج. وهذا الشعر العامي يوضح تماماً موقف التمييز بين الصبي والبنت، وهو موقف مشترك للرأي العامي المتوسط: «لما قالوا دا غلام/ أنشدّ وسطي من غير حزام/ وجبولي بيض مقشّر/ وعليه السمن عام./ ولما قالوا دي بنيّة/ أنهدّ ركن البيت عليّ/ وجبولي البيض بقشره/ وبدال السمن ميّة» (سلوى الخماش: المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الطليعة، ص ٣١).

هكذا نلحظ الفرق في معاملة الأم عندما تنجب ذكراً عنها عندما تنجب أنثى، وكأنها هي المسؤولة الوحيدة عن مولودتها البنت (...) يكتب Weulersse: «(...) ومن يقول طفلاً يعني ذكراً بالتخصيص، فالبنات لا يُحسب لهن حساب، ومن المعروف سلفاً أن الجماعة الأسرية ستفقدهم، فقد يقول لك أب: «ليس عندي سوى طفلين» بينما نجد عنده أربع بنات غيرهما...».

(Weulersse: Paysans de Syrie et du Proche-Orient, Paris, Gallªimard, 1946, p. 222)[٦١]».

ويستمر أثر العائلة في إنتقاص دور المرأة، عبر التفريق بالمعاملة بين الأولاد الذكور والأولاد الإناث ضمن الأسرة

الواحدة. وقد كتب الدكتور عزت حجازي بهذا الصدد:

«. . . لا يظهر أن ثمة خلافاً على أن الحضارة العربية - وأصولها الريفية قوية راسخة في مختلف المستويات الإجتماعية الاقتصادية - تعطي للذكور قيمة تفوق بكثير ما تعطي للإناث (. . .) وفي بعض الحالات تأخذ (هذه التفرقة) أشكالاً صارخة تعطي الأنثى إنطباعاً - غير كاذب - بأن وجودها غير مرغوب فيه، وأنها تشكّل «عبئاً». ويرتكب بعض الآباء تصرفات تصل إلى درجة الحماقة في بعض الأحيان - من أمثلتها حرمان الفتيات أو بعضهن من بعض الإمتيازات الأساسية التي تُعطى للذكور، أو تحقير الإناث وتسفيه تصرفاتهن وأفكارهن. تقول فتاة مصرية: «أسرتي لا تعترف بأن للبنت آراء، مما أدى إلى عدم نضوج الرأي عندي»[٦٢] . . .».

هذا وتُعدّ الفتاة في الأسرة، بعكس الفتى، إلى دور سلبي في الحياة الإجتماعية، كما بيّن الدكتور عزت حجازي بقوله:

«. . . منذ الطفولة وحتى الشباب، تُدفع الفتاة في طريق غير ذلك الذي يُحفَز الفتى على سلوكه. فتُعدّ الفتاة لدور سلبي في الحياة: الزواج، لا كشريكة حياة، ولكن كموضوع للإشباع الجنسي للرجل، ولتوفير مطالبه المادية والعاطفية الأخرى. وتَصْرف كل المؤثرات الأُسرية الفتاة عن تحقيق ذاتها - في الدراسة أو النشاط الإجتماعي أو العمل العام أو غيرها - إلى تأهيل نفسها للزواج. ولا يقتصر ذلك على الحدّ من طموحات الفتاة في الدراسة ومشروعاتها للمستقبل، وإنما يمتدّ إلى نشاطها اليومي. فثمة مطابقة كاملة بين المرأة والزواج والأمومة، بحيث لا يُترك للمرأة مجال لأن تتصور نفسها خارج نطاق دورَيْ الزوجية

والأمّ. فهي كائن بيولوجي بحت»[٦٣].

• ظاهرة مؤسفة: تبنّي الشباب لهذا الإنتقاص

والمؤسف حقاً أن تتبنى نسبة كبيرة من الشبان - الذين بهم يُناط أمل تغيير الأوضاع نحو الأفضل - وحتى الجامعيين منهم، في البلاد العربية، هذا التقويم المجحف للمرأة وهذا الإنتقاص لإنسانيتها، والأدهى من ذلك أن تتبنى نسبة من الفتيات، ومنهن متعلمات، نظرة المجتمع التقليدية اليهن، معبّرات بذلك عن تلك النزعة التي درسها علماء الإجتماع لدى كل فئة إجتماعية مغلوبة على أمرها، إلى تبنّي نظرة الفئة المسيطرة، وكأنها بذلك التماهي تحاول أن تشارك بشكل ما في سطوة تلك الفئة[٦٤].

وقد كتب الدكتور عزت حجازي بهذا الصدد:

«. . . ومن ذلك، مثلاً، أن أكثر من نصف الطلبة الجامعيين في العينة في إحدى الدراسات المصرية رأوا «أن البيت هو المكان الطبيعي للمرأة»، وأن أكثر من خمس هؤلاء الطلبة ذهبوا إلى أنه «ينبغي أن يقتصر توظيف المرأة على (مهنتي) التمريض والتدريس»، ورأى حوالى نصف الطلبة أنه «ينبغي أن يأخذ الرجل أجراً أكبر من أجر المرأة على العمل نفسه» (عماد الدين سلطان، «الصراع القيمي بين الآباء والأبناء وعلاقته بتوافق الأبناء النفسي»، القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، ١٩٧٣. جدول رقم ٧)»[٦٥].

ويضيف الكاتب نفسه لاحقاً:

«الأغلبية الساحقة - فوق ثلاثة أرباع - من الشباب الذكور ونِسَباً كبيرة (تزيد على النصف) من الإناث، في إحدى الدراسات، ترى أنه «إذا تساوت المرأة والرجل في جميع

النواحي، فيجب أن يظلّ للرجل أفضلية عليها»، وأنه «يستطيع الرجل أن يحقق ما لا تستطيع المرأة تحقيقه حتى في الظروف المتساوية».

(. . .)

«ونظن أنه من الطريف - والمؤسف في الوقت نفسه - أن يشيع بين طلاب الجامعة الذكور أفكار مثل «المرأة مخلوق ضعيف» و«الرجال أكثر ذكاء من الإناث»، و«معظم متاعب الحياة سببها المرأة»، و«خلق الله المرأة متعة للرجل»، (. . .)، و«المرأة شريرة بفطرتها». وفضلاً عن أن مثل هذه الإتجاهات تعكس حقيقة نظرة الرجل المُحطَّة للمرأة، فإنها تُستغل لتبرير بعض التصرفات كمعاملتها معاملة غير متكافئة في مجالات العمل والجنس، وغيرهما، واعتبارها مخلوقاً من «الدرجة الثانية»

«في دراسة أُجريت على طلبة الجامعات المصرية في أوائل السبعينات عبّر أكثر من نصف الطلبة الذكور عن رفضهم لفكرة المساواة بين الرجل والمرأة. ومن الطريف أن نسبة الإناث اللاتي سايرن الذكور في هذا الاتجاه زادت على ٢٥٪ (عماد الدين سلطان، «إحتياجات طلبة الجامعات»، القاهرة، «المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية» ووزارة الشباب، ١٩٧١، جدول رقم ١١).

«وثمة شبه إجماع بين الطلبة والطالبات الجامعيين في إحدى الدراسات الحديثة على أن الله «خلق المرأة لتخفف من قسوة الحياة على الرجل»، أما دورها الإنتاجي في المجتمع، ومسؤولياتها في عملية التطبيع الإجتماعي، فهي أمور غير واردة. وإذا كنا نجد مبرراً لمثل هذه الاتجاهات لدى الذكور -

على أساس أن ثمة صراعاً بين الجنسين على الإستئثار بفرص الحياة - فإن شيوعها بين الإناث أمر ذو دلالات خطيرة (جابر عبد الحميد جابر، «الإتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي»، «المجلة الإجتماعية القومية»، المجلد السابع (سبتمبر ١٩٧٠)، ص ٢٥ - ٤٧).

«وفي حين نجد ما يشبه الإجماع بين الجنسين - وإن كانت الأغلبية أقل في حالة الإناث - على أنه «يجب طلاق الزوجة إذا ارتكبت جريمة الخيانة الزوجية»، فإن أغلبية كبيرة من الجنسين ترى «أن عدم وفاء الزوج لزوجته ليس مبرراً كافياً للطلاق». ومن الطريف - والدالّ في الوقت نفسه - أن زنا الزوجة يسمى - عادة - «خيانة زوجية»، في حين أن زنا الزوج يُسمى «عدم وفاء للزوجة» (المرجع نفسه)[٦٦]»[٦٧].

• أثر التشريع في إنتقاص المرأة

ويأتي دور التشريع ليدعم ويرسخ أثر العائلة من حيث إنتقاص المرأة. فالتشريع في البلاد العربية يكرّس تمييزاً مجحفاً بين المرأة والرجل أبرزته المحامية لور مغيزل في محاضرة القتها سنة ١٩٧٧ وقالت فيها:

«لقد أُجريت دراسة للتشريع اللبناني مع دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية في ضوء الإعلان للقضاء على التمييز ضد النساء الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٧، والذي ستحوله الجمعية العامة في إجتماعها المقبل إلى اتفاقية دولية.

(. . .)

«(. . .) إن الإطلاع على هذه الأحكام التشريعية يفيد أن

وضع المرأة القانوني هو دون وضع الرجل، وأن عدداً من هذه التشريعات هو مناقض لمبادىء المساواة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي الإعلان للقضاء على التميز ضد النساء وفي سائر الإتفاقات الدولية»[٦٨].

هذا وقد يساوي القانون بين المرأة والرجل في حقل من الحقول. إلا أن هذه المساواة تبقى حبراً على ورق في الممارسة الفعلية. هذا ما تشير إليه، بصدد المجتمع اللبناني، المحامية ميلين توباكيان، إذ تقول:

«يتمتع الرجل والمرأة في الدستور اللبناني، بالحقوق والواجبات نفسها. والنساء يَنتخبن (بفتح الياء) ويُنتَخَبن (بضم الياء)، حتى ولو أنه بدأن يمارسن ذاك الحق منذ فترة وجيزة أي بعد الرجل، لكنه حتى يومنا هذا، لم تُنتخب (بضم التاء الأولى) أية امرأة عضواً في المجلس النيابي اللنباني. رغم أنه تمّ تعيين امرأة في المجلس، ذلك حدث على أثر موت والدها في حادث احتراق طائرته. وحدث الإندفاع الشعبي العاطفي، فتمّ إنتخابها. لكن ذاك الإندفاع لم يتكرر، والمرأة لم تُنتخَب بعد عضواً في المجلس النيابي رغم خوضها المعارك الإنتخابية بجانب الرجل (. . .).

«(. . .) كذلك فإنكم بالتأكيد تعرفون أن رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء أو حتى الوزارة لم تكلَّف أو تنتخب لها أية إمرأة حتى الآن في لبنان. إذاً فالمرأة غائبة تماماً عن المعترك السياسي والواجهة التنفيذية السياسية في بلادي. أما في حقل الإدارة العليا، فالمرأة في غياب تام عن تحمل تلك الأعباء أو القيام بتلك المهام. وهنا أحبّ أن أكرر، أن القانون اللنباني لا يمنع المرأة

من الوصول، لكن الناس يفعلون ذلك، وأود هنا أن أخبركم بحقيقة رهيبة: المرأة مُنعت في بلادي منذ عدة أشهر من خوض إمتحانات «معهد القضاء الوطني»، ورغم التظاهرات والمطالبة الملحة، فالنتيجة كانت أنها مُنعت[٦٩]»[٧٠].

يتضح مما سبق أن الأجوبة التي نحن بصددها (أجوبة البند السابع)، تناقض - شأنها في ذلك شأن معظم نتائج الإستقصاء - ذلك الإنتقاص للمرأة الذي لا يزال سائداً في قطاعات وميادين واسعة من عالم اليوم، خاصة في مجتمعنا العربي، إذ هي تؤكد دون تحفظ مبدأ مساواة المرأة بالرجل من حيث مختلف الحقوق والواجبات الإنسانية.

ومما يلفت النظر أن نسبة الشبان إلى مجموع الذين قدموا هذا النمط من الأجوبة مرتفع جداً (٧ من أصل ٩، أي بمعدل ٧٧,٧٧ بالمائة، في حين أن نسبة الذكور إلى مجموعة الذين شملهم الإستقصاء لا تتجاوز ٤٥,١٧ بالمائة، وأن نسبتهم إلى مجموعة الذين قدموا تعليلاً لتعليم المرأة لا تتعدى ٤٣,٣٣ بالمائة)، بينما نرى أن نسبة الفتيات إلى مجموع الذين أعطوا هذا النمط من الأجوبة ضئيلة للغاية (٢ من أصل ٩، أي بمعدل ٢٢,٢٢ بالمائة)، خاصة إذا قيست إلى نسبتهن الإجمالية وهي، كما ذكرنا، ٥٤,٨٣ بالمائة من مجموع الذين شملهم الإستقصاء، و٥٦,٦٦ بالمائة من مجموع الذين أعطوا تعليلاً لوجوب تعليم الفتاة.

وقد تشير هذه المعطيات الرقمية (مع التحفظ الشديد على دلالتها الإحصائية لأسباب ذكرناها آنفاً، تضاف إليها هنا ضآلة عدد شريحة الذين قدموا هذا النمط من الإجابات) إلى أن شباب

المجموعة التي شملها الإحصاء (وهي مجموعة تنتمي إلى مؤسسة شبابية يقف أفرادها بشكل عام موقفاً متقدماً بالنسبة لبيئتهم حيال موضوع المرأة) غدوا أكثر قناعة بمساواة المرأة للرجل (إذ جاهروا بها بنسبة كبيرة في هذا البند) من فتيات المجموعة عينها اللواتي قد لا يزلن - رغم أجوبتهن على الإستمارة - أكثر تأثراً بالمواقف التقليدية التي نشأن عليها، والتي لا تزال تكوّن المناخ العام لحياتهن، بحيث أنهن لم يستطعن، إلا بنسبة ضئيلة، تأكيد مساواة المرأة بالرجل بنفس الصراحة والوضوح اللذين توصل إليهما رفاقهن الشبان.

VIII - البند الثامن:
من أجل نجاح الحياة الزوجية والعائلية.

١ - تفصيل الإجابات

نورد في ما يلي الأجوبة التي انتظمت في هذا الخطّ:

● رقم ٢ - شاب - ٢١ سنة - طالب جامعي

«... من الواجب أن تتعلم الفتاة (...) من أجل تأسيس أسرة مسيحية متكاملة».

● رقم ٣ - شاب - ٢٣ سنة - طالب جامعيّ

«لأن الفتاة تحتاج إلى الثقافة والعلم في حياتها الزوجية (...) وفي تربية أولادها، كما أن الثقافة تقلل من المشاكل الزوجية التي تواجهها...»

● رقم ٥ - شاب - ٢٣ سنة - طالب جامعي

«... الفتاة بحاجة للعلم أكثر من الشاب بالنسبة لحياتها

الزوجية وتربية أولادها».

• **رقم ٨ - شاب - ٢٣ سنة - عامل**

«العلم ضروري جداً للفتاة لكي تنجح في حياتها الزوجية (...) ولكي تنجح بمهمتها التربوية...»

• **رقم ١٢ - شاب - ١٦ سنة - طالب ثانوي**

«العلم واجب وضروري للفتاة، من ناحية التربية للأولاد وتكوين عائلة متكاملة وسعيدة...»

(ملاحظة: وُضع خطّان تحت عبارة «التربية للأولاد»).

• **رقم ١٤ - شاب - ١٦ سنة - طالب متوسط**

«الفتاة لها دور كبير في المجتمع مستقبلياً، لها عائلة يجب أن ترعاها بواسطة معرفتها إذا كانت متعلمة، فإذا لم تكن متعلمة تجد صعوبة في توجيه أولادها».

• **رقم ١٧ - فتاة - ١٥ سنة - طالبة متوسطة**

«... حتى حياتها الزوجية لا يمكن أن تكون ناجحة (بدون أن تكون معها شهادات عالية) وخاصة إذا كان زوجها متعلماً».

• **رقم ٥٨ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة مهنية**

«العلم برأيي واجب (للفتاة) لأنه يساعدها في إنشاء عائلة متعلمة ومتفهمة، كما يساعد في فهم الآخرين».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

إن أجوبة هذا النمط تتصل بأجوبة البند الأول (نجاح المرأة في تنشئة أولادها)، إنما تختلف عنها بكونها أكثر شمولاً لأنها تتناول دور المرأة لا كأمّ وحسب، إنما كزوجة وأمّ، وتتعدى

مهمتها في تربية أولادها (راجع الأجوبة رقم ٥ و٨ و١٢ و١٤ و٥٨) إلى رسالتها في إسعاد الأسرة وتكاملها (راجع رقم ٢ و١٢). فالرعاية التي تنتظر الفتاة، والتي يؤهلها إليها التعلّم، بموجب هذه الأجوبة، إنما هي لا رعاية الأولاد على وجه التحديد، إنما رعاية الأسرة بمجملها (راجع الأرقام ٢ و١٢ و١٤ و٥٨). هذه الرعاية تكون ناجحة إذا كانت مبنية على تفهم الآخرين، ذلك التفهم الذي يشير إليه صراحة الجواب رقم ٥٨، والذي يساعد العلم المرأة على إكتسابه. والتفهّم هذا يشمل الزوج والأولاد، فيساعد على النجاح في تربية الأبناء وتوجيههم (راجع الأرقام ٥ و٨ و١٢ و١٤ و٥٨) كما أنه يساهم في إنجاح الحياة الزوجية (راجع الأرقام ٣ و٥ و٨ و١٧).

نجاح الحياة الزوجية تربطه الأجوبة التي نحن بصددها بالإنسجام بين الزوجين: من هنا تأكيد الجواب رقم ١٧ على ضرورة أن تكون المرأة متعلمة إذا كان زوجها متعلماً كي يتحقق التفاهم فيما بينهما. كما أنها تربطه بتفادي المشاكل الزوجية (رقم ٣)، وكأن المقصود في الجواب الذي يحمل هذا الرقم أن الثقافة تمنح المرأة مزيداً من الوعي والتقدير والتفهم وبعد النظر والمرونة وسعة الآفاق، مما يقلّل من المشاكل الزوجية (وربما كان الأصحّ أنه يخفف من حدة هذه المشاكل، التي لا بد منها في المسيرة الزوجية، ويحول دون تضخمها وإستفحالها ووصولها إلى طريق مسدود، ويساعد على مواجهتها بأسلم ما يكون، وعلى تحويلها إلى منعطفات نموّ وتجدّد وتعمّق).

هذا ولا بد من الإشارة إلى جوانب أخرى من الإرتباط بين تعلّم المرأة من جهة ونجاحها في حياتها الزوجية من جهة أخرى. فالمرأة، إذا أنمت شخصيتها وحققتها من خلال التعلّم، وتحررت

به وبما يفتحه لها من مجال الإعتماد على النفس والاستقلال الذاتي والإنطلاق في رحاب المجتمع، إن هذه المرأة لا ترضى بالدور الزوجيّ التقليديّ الذي يختزل وجودها في تلبية حاجات الرجل من إشباع مادّي وجنسيّ وعاطفيّ وإنجابيّ، بل تصرّ على أن تكون موجودة ومهمة بحد ذاتها، معادلة للرجل بالأهمية والكرامة، غاية مثله لا مجرد وسيلة لقضاء حاجاته. فإذا تحقق لها ذلك، أصبحت، عندئذ وعندئذ فقط، شريكة له بكل ما في الكلمة من معنى، لا مجرد مُلك يقتنيه أو أداة يستخدمها(٧١). وبذلك يكون لها حظ أوفر بأن تحقق بآن معاً سعادتها وسعادته في الحياة الزوجية، لأن الزوجية الحقة، تلك التي يتوق إليها الإنسان - رجلاً كان أم إمرأة - في أعماقه، إنما هي المشاركة الصحيحة الكاملة التي ينجو بها المرء من عزلته وينال منها وفيها غنى التجاوب والتكامل والتبادل وفرح التكاشف والتداخل والتلاقي. والمشاركة هذه لا تتمّ إلا بين ذاتين مستقلتين متساويتين، وليس من مشاركة ممكنة بين سيد وعبد، بين مالك ومملوك. لن ينقَذَ الزواجُ من فشله وكآبته - وما أكثرهما في مجتمعنا وراء مظاهر اللياقة والوئام - إلاّ إذا بُني على المشاركة الحقة، ولا مشاركة إلا بتحرر المرأة وإعادة الإعتبار الإنساني كاملاً إليها. المرأة المملوكة لا يمكنها أن تتجاوب في الصميم مع زوجها، مهما تكلفت ذلك، لذا فهي تشقى وتشقيه بآن معاً، أياً كانت محاولاتها لتفادي هذا البؤس المشترك. إن حرمانها من تحقيق ملء إنسانيتها وحصرها في وظائفها البيتية التقليدية، من شأنه أن ينشئ لديها نقمة، واعية كانت أو لا واعية، حيال الرجل، وقد تعبّر هذه النقمة عن ذاتها بالبرودة الجنسية (وكأن المرأة تعاقب بها الرجل بتعطيل إشباعه الجنسي وإحباط رغبته بإثبات رجولته)(٧٢)،

والمشاكسة والشكوى الدائمة وكافة أنواع التعجيز والتسلط. وحدها المرأة المتحررة - والعلم يساعد على هذا التحرر - تستطيع أن تكون زوجة ناجحة، لأنها إنسانة راشدة بكل ما في الكلمة من معنى[٧٣].

هذا وإننا نلاحظ أن ٦ من أصل ٨ من إجابات هذا النمط صادرة عن شبان (أي بمعدل ٧٥٪، في حين أن نسبة الشبان إلى مجموعة الذين شملهم الإستقصاء هي فقط ٤٥,١٦٪، ونسبتهم إلى مجموعة الذين قدموا تعليلاً لتعليم الفتاة لا تتجاوز ٤٣,٣٣٪). وقد يكون لهذه الظاهرة نفس التفسير المقترح لوجود أكثرية من الشبان بين الذين قدموا إجابات البند الأول (أي الذين عللوا وجوب تعليم الفتاة بمتطلبات مهمتها التربوية كوالدة)، ألا وهو أن الشبان أشدّ تمسكاً من الفتيات، على ما يبدو، بصورة المرأة التقليدية كزوجة وأمّ - تلك الصورة التي هي تاريخياً من صنع الرجل سيد المجتمع وموزع الأدوار فيه - بحيث أن المطالبة بتعليم الفتاة، بما فيها من تجاوز لحدود هذه الصورة التقليدية، توظف هي نفسها عندهم، أكثر مما عند رفيقاتهم الفتيات، في خدمة هذه الصورة وتندرج في سياقها. (ولا داعي هنا للتذكير بما رددناه تكراراً من تحفظ ينطبق أيضاً على المدلول الإحصائي المشار إليه هنا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ضآلة الشريحة التي نحن بصددها). وقد نجد مؤشراً إلى رسوخ الصورة المذكورة في ذهنية الشبان، ما ورد في الجواب رقم ٥ الذي أعطاه طالب جامعيّ: « . . . الفتاة بحاجة للعلم أكثر من الشاب بالنسبة لحياتها الزوجية وتربية أولادها»، وكأنه يشير بذلك إلى أنها المسؤولة الأولى عن نجاح الحياة الزوجية وتربية الأولاد، أو كأن هذين الميدانين من إختصاصها دون الرجل.

IX - البند التاسع:
لأن العلم واجب وضروري لكل من الجنسين.

١ - تفصيل الإجابات

إليكم الأجوبة التي وردت بهذا الصدد:

• رقم ٥ - شاب - ٢٣ سنة - طالب جامعي

«بالطبع العلم ضرورة (و) واجب للفتاة كما أنه واجب للشاب...»

• رقم ١٤ - شاب - ١٦ سنة - طالب متوسط

«الإنسان له حقوقه الإنسانية دون تمييز بين ذكر وأنثى. العلم ضروري للإنسان فإذا منعناه نصبح من الجهلة...»

• رقم ٢٩ - شاب - ٢١ سنة - طالب جامعيّ

«لأن الفتاة شأنها شأن أي إنسان وهذا (أي ضرورة التعليم) أمر ضروري لكل إنسان».

• رقم ٣٦ - فتاة - ١٨ سنة - عاملة

«إن العلم ضروري لأي كان فتاة أو شاب...»

• رقم ٣٧ - فتاة - ١٩ سنة - طالبة جامعية

«العلم ضروري جداً لكل إنسان...»

• رقم ٣٩ - شاب - ٢٦ سنة - عامل

«... لا فرق بين فتاة وشاب في هذا المجال...»

• رقم ٥٣ - فتاة - ١٧ سنة - طالبة مهنية

«العلم واجب ليس فقط للفتاة بل لكل إنسان...».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

*** تعلن هذه الإجابات مبدأ التساوي بين الجنسين في التعلّم:**

إن هذا النمط من الأجوبة يقول بتساوي الفتاة بالشاب في ما يتعلق بضرورة العلم لكليهما، ويؤكد أن لا فرق بينها وبينه في هذا المجال (راجع الجواب رقم ٣٩). إن هذا التساوي بين الجنسين من حيث الحاجة إلى العلم، الذي تقره الأجوبة التي نحن بصددها، يستند بموجبها، قبل كل شيء، إلى الإنسانية المشتركة بين الشاب والفتاة، تلك الإنسانية التي يشكّل حق التعلّم أحد حقوقها الأساسية، وقد أُشير صراحةً إلى هذه الخلفية الإنسانية المشتركة لكل من الجنسين في الأجوبة رقم ١٤ و٢٩ و٣٧ و٥٣.

**** هذا التساوي غير ناجز فعلياً**

إن الذين يقدمون هذه الإجابات يعتبرون من البديهي أن تتساوى المرأة بالرجل أمام العلم. ولكن الواقع أن هذا التساوي لم يُعترف به في تاريخ البشرية إلا من فترة وجيزة، ولا يزال حتى الآن غير ناجز عملياً في بلاد اجتازت شوطاً بعيداً في ميدان مساواة المرأة بالرجل. هذا ما يتجلى لنا عبر ظاهرتين لا نزال نشهدهما في عالم اليوم، الأولى هي إنتشار الأمية الذي يشمل في العالم الثالث النساء بوجه خاص، والثانية هي إعاقة المجتمع لتعليم الفتاة حتى في البلاد المصنّعة.

أ - إنتشار الأمية في العالم الثالث يشمل النساء بنوع خاص

من المعروف أن العالم الثالث، الذي يضم أكثرية البشرية، تكثر فيه الأمية على وجه العموم بسبب الوضع المتردّي الذي يعيشه والذي يُعتبر من أسبابه الرئيسية ظلم النظام الاقتصادي

العالمي الذي تفرضه الدول الصناعية، وخاصة الرأسمالية منها، على البلاد النامية. إلاّ أن المرأة، في العالم الثالث، تعاني أكثر من الرجل من مساوىء هذا النظام. فهي تحمل عبئاً مُزدوجاً، عبء التخلف من جهة، وعبء التمييز المجحف بينها وبين الرجل من جهة ثانية[٧٤]. هذا ما يتجلّى في حقل التعلّم كما في سائر الحقول المعيشية الأخرى. وقد ذكر الدكتور شكري نجار بهذا الصدد أنه «ظهر أن المرأة أكثر تخلفاً من الرجل من حيث التعليم. ففي أفريقيا نجد أن حوالى ٩٠٪ من النساء أميات لا يعرفن القراءة ولا الكتابة. ثم تنخفض هذه النسبة بحيث تصل إلى ٦٠٪ في آسيا ثم إلى ٣٢٪ في أميركا اللاتينية»[٧٥].

ولنا مثل على ذلك في العالم العربي، الذي هو جزء من هذا العالم الثالث. فقد ذُكر

«إن نسبة الأمية في الوطن العربي تبلغ ٦٧٪ بالنسبة إلى الذكور و٩٥٪ بالنسبة إلى الإناث، وعلى مستوى الجنسين ٧٦٪»[٧٦].

وإليكم نسبة الأمية (محسوبة بين الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة) موزعة على الذكور والإناث في عدد من البلاد العربية، كما نشرت في الدليل الإحصائي السنوي للأونيسكو لسنة ١٩٨٠[٧٧].

نسبة الأمية	بين الذكور (٪)	بين الإناث (٪)
الجزائر	٤٤	٧١
مصر	٣٣	٥٩
المغرب	٦٣	٨٥
السودان	٦٤	٩٤
تونس	٣٧	٦٤
سوريا	٢٩	٦٢
اليمن الديمقراطية	٣٣	٨٩
اليمن	٨٤	٩٩

أما الأرقام اللاحقة فمستمدة من المرجع نفسه، إنما لعام ١٩٨١[٧٨].

نسبة الأمية	بين الذكور (٪)	بين الإناث (٪)
العربية السعودية	٧٠	٩٨
البحرين	٥١	٧٢
الإمارات العربية المتحدة	٤٠	٥٦
العراق	٣٧	٧٧
الأردن	٣١	٥٣
الكويت	٣١	٤٦
لبنان	١٥	٣٢

ب - إعاقة المجتمع لتعليم الفتاة

وقد تُرسَل البنت إلى المدرسة وتتجاوز الأمية، ولكن الأسرة والمجتمع يُشعرانها بأن هاجس التعلّم ثانوي في حياتها لأنها معدّة أصلاً، وقبل كل شيء آخر، للزواج والأمومة، فلا يلقى تحصيلها المدرسيّ من محيطها نفس الاهتمام والتشجيع اللذين يلقاهما تحصيل الذكر. وهذا ما ينعكس على طموحها في هذا المضمار، لذا فكثيراً ما تقبل بالإنقطاع عن الدراسة (هذا إن لم تُرغَم عليه) بعد بلوغها مستوى محدود من التحصيل، ونادراً ما تجد في نفسها الحافز الضروري لمتابعة دراسات عليا.

وقد عبرت فتاة مصرية عن هذا الوضع بقولها:

«أهلي يجعلوني أفكّر في غير الدراسة لرغبتهم الشديدة في تزويجي»(٧٩).

والأدهى مما سبق ذكره هو أن هذا التدني في طموحات البنت الدراسية، الذي يعكس نظرة المجتمع إليها وما ينتظره منها، يؤثر حتى على مستوى ذكائها الذي قد يتقهقر بسبب فقدان الحافز إلى تغذيته وتوفر الفرص لإستخدامه، كما أثبتت بعض الدراسات، فيكون تأخر العديد من النساء في هذا المضمار، لا سبباً يبرّر عدم مساواتهن بالرجل في التعلّم - كما يدّعي الكثيرون - بل نتيجة لعدم المساواة هذه.

وفي ما يلي، أقدّم صورتين عن إعاقة المجتمع لتحصيل البنت المدرسيّ ولنمو ذكائها، إحداهما مستمدة من المجتمع العربي، والثانية من المجتمع الأميركي.

- **صورة من المجتمع العربي**

فعن المجتمع العربي كتب الدكتور عزت حجازي:

«. . . إن مأساة المرأة في (مجال العمل) تبدأ منذ طفولتها الباكرة، حين تفهم - من نظرة الأسرة إلى تقسيم العمل بين الجنسين وتحديدها لمعنى الذكورة والأنوثة - أن الفتاة (. . .) إنما خُلقت لدورين محددين هما الزوجية والأمومة. ويتكرس هذا التصوّر لدور المرأة في الحياة من خلال تجارب الفرد اليومية، وتوقّعات الآخرين منه، ونوع الإعداد الذي يوفَّر له في مختلف مراحل عمره.

«ومن ثم فإن نسبة من يلتحقن من الإناث بالمدارس ومعاهد التعليم العالي أقل بكثير من نظيرتها عند الذكور[٨٠]، ونسبة التسرب من التعليم - أي التوقف عن إستكماله - أعلى عند الإناث منها عند الذكور، وهي ترتفع كلما تقدّمن في مستوى التعليم.

«وتخرج الفتاة بإنطباع أن تعليمها هو في أحسن الأحوال نوع من تنمية بعض إمكانياتها الذاتية وقدرتها على فهم الحياة، وليس الغرض منه أصلاً ممارسة عمل منتج. ولهذا نادراً ما تتردد الأسرة في وقف تعليم بناتها في أي وقت تتاح لهن فيه فرصة الزواج. بل إن كثيراً من الأزواج والشباب لا يسمحون لزوجاتهم بالعمل حتى إذا كنّ قد بدأنه قبل الزواج.

«ولهذا تضيع على الفتاة فرص تنمية قدراتها الحقيقية وتفجير إمكانياتها، بل إن ذكاء بعضهن يتوقف عن النمو بالنظر إلى فقر تجاربهن وضعف حماسهن واعتقادهن بأن الأنثى تعيش بجسدها، وأن المهم أن تعرف كيف تستعمله للإثارة، أي تستعمله إستعمالاً غير إنساني حتى في حالة زواجها»[٨١].

• صورة من المجتمع الأميركي

وعن المجتمع الأميركي يستعرض الباحث الفرنسي ريمي

شوفان، في كتاب له يتناول موضوع المتفوقين في الذكاء، نتائج معبرة لعدة دراسات ميدانية أجريت في الولايات المتحدة، فيكتب بهذا الصدد:

«إن إستقصاء قومياً شمل كل إمتداد الولايات المتحدة، أثبت أن ٣,٤٪ من الشباب الذين انقطعوا عن الدراسة لهم حاصل ذكاء يبلغ ١٢٠ وما فوق، وأن عدد الفتيات من أصل هؤلاء يبلغ ضُعفَي عدد الشبان (. . .).

«ويفطن المرء إلى أن كون عدد الفتيات المنقطعات يفوق عدد الشبان بكثير مردّه التحريم الوراثي المفروض على تعليم المرأة، ذلك التحريم الذي لا يزال إلى الآن أقوى بكثير مما يُظن. وقد بيّن مايلز Miles أنه، في سنة ١٩٣٠، كانت إمرأة واحدة فقط من أصل ٢٨ إمرأة موهوبة، تتابع دراسات عليا. وفي المجموعة التي تابعها ترمان Terman (وهو أخصائي نفسي أميركي شهير: ك. ب) لمدة طويلة (أي بين ١٩٢١/١٩٢٢ و١٩٥٩: ك. ب)، والتي شملت ٧٠٠ إمرأة موهوبة، وجد أن ٣٨٪ منهن كن يؤدين عملاً روتينياً في أحد المكاتب، وأن ١,٦٪ فقط إتجهن نحو الطب، وأن قليلات جداً منهن تجاوزن نهاية المرحلة الثانوية، أما الباقيات فقد استأثر بهن الزواج والحياة الإجتماعية. وقد وجد، بالإضافة إلى ذلك، أنه بينما يحتفظ الموهوبون الذكور بقدراتهم في فترتي المراهقة والرشد، فإن النساء يخسرنها إلى حدّ بعيد، وتُظهر الروائز (أي اختبارات الذكاء: ك. ب) في هذه الحال أنهن تقهقرن إلى درجة متوسطة.

«إن هذا النكوص المؤسف عائد على الأرجح إلى إحساس النساء الواضح بأن المجتمع لا يرغب في مواهبهن. وقد وجد

ڤيرنون Vernon (١٩٦٩) وضعاً مماثلاً تماماً عند هنود أميركا الشمالية. فالذين يدرسون من هؤلاء، وهم قلة نادرة، يبدون قدرات عقلية طبيعية تماماً حتى المراهقة حيث يحدث لديهم نكوص مفاجىء مرده إلى أن الشباب يتحققون في ذلك الحين، أن لا مكان لهم في المجتمع الأميركي»[٨٢].

• **تفوق الفتاة في الميدان الدراسي**

هذه العراقيل التي يضعها المجتمع، شرقاً وغرباً، أمام تعليم الفتاة، تبدو لنا أمراً مؤسفاً، خاصة وأن هناك دراسات تثبت تفوق البنات على الصبيان في الميدان الدراسي.

منها دراسة ميدانية أجرتها الأخصائية النفسية الفرنسية بيانكا زازّو على تلامذة الصف الأخير من المرحلة الابتدائية والصف الأول من المرحلة المتوسطة، المتراوحة أعمارهم بين ١٠ و١٣ سنة. وقد أثبتت هذه الدراسة أن معدل نجاح الفتيات في الدروس يفوق معدل نجاح الفتيان الذين يعادلوهن من حيث مستوى الذكاء، ومن حيث مستوى البيئة الإجتماعي والثقافي[٨٣]. وقد وجدت بيانكا زازّو أن سبب تفوّق البنات الدراسي هذا يعود إلى كونهن يمتلكن قسطاً أكبر مما يمتلكه الجنس الآخر، من الصفات الضرورية لرفع مستوى المردود الدراسي، من استقرار وتركيز وضبط للنفس وما شابه ذلك[٨٤].

هذا وقد لوحظ «أن الفتيات الفرنسيات يحصلن في الإمتحانات على نتائج أفضل من نتائج الفتيان»[٨٥]، وأن نسبة نجاح البنات الفرنسيات في البكالوريا أكبر من نسبة نجاح الصبيان[٨٦].

* * *

الإجابات التي أوردناها في هذا الباب تناقض صراحة هذا التمييز المجحف بين المرأة والرجل من حيث الحق بالتعلّم، الذي رأيناه لا يزال قائماً حتى يومنا هذا. إنها بذلك تنسجم مع الموقف الذي عبّرت عنه المجموعة التي نحن بصددها، بأكثريتها الساحقة، من حيث المطالبة بإفساح المجال أمام الفتاة كي تبلغ في التعليم المستوى الثانوي على الأقل، فيما تطالب غالبية المجموعة بوصولها إلى المستوى الجامعي (راجع القسم الأول، III، ٢). إن هذا الموقف الذي تتميز به المجموعة الشبابية التي نحن بصددها، والمتقدم بشكل ملحوظ إذا قسناه بالوضع الذي لا يزال سائداً في المنطقة، نرجو أن يكون وعداً يبشر بالخير للمستقبل.

X - البند العاشر:
من أجل مساعدة الزوج في إعالة الأسرة

١ - تفصيل الإجابات

وردت في هذا الباب الأجوبة التالية:

- **رقم ٣ - شاب - ٢٣ سنة - طالب جامعي**

«... لأن الثقافة والعلم للفتاة تساعد الزوج من ناحية المادة».

- **رقم ٤ - شاب - ٢٣ سنة - عامل**

«... طبعاً يجب أن تكون متعلمة بعض الشيء لتساعد زوجها في أيام زواجها الأولى، وعند حضور أول مولود لها تترك الوظيفة لتنتبه للمولود».

• **رقم ٤٩ - شاب - ١٦ سنة - طالب متوسط**
«. . . بإمكانها أن تساعد زوجها في الحصول على المال إذا توظفت».

• **رقم ٦١ - فتاة - ١٦ سنة - طالبة متوسطة**
«. . . العلم (. . .) يساعدها عند زواجها (. . .) (على) مساعدة زوجها في العمل».

٢ - تعليق على إجابات هذا البند

الملفت للنظر ضآلة عدد الذين قدموا هذا النمط من الأجوبة، إذ لا يتعدى ٤ من أصل ٦٢. قد يكون ذلك عائداً، إلى حد ما، إلى أن جواباً كهذا لا يرتبط بموضوع الإستقصاء - وهو تعليم الفتاة - إلا بصورة غير مباشرة، أي عبر العمل الذي يسمح به هذا التعليم. إلا أن هذا التعليل، على رجاحته، قد لا يكون كافياً، وذلك بالنظر إلى الإرتباط الشائع، في البيئة التي تمّ فيها الإستقصاء، بين تعليم الفتاة من جهة، وبين مساهمتها بعد الزواج في إعالة أسرتها الجديدة عبر ممارستها لعمل مهنيّ من جهة أخرى، كأن تصبح مدرّسة مثلاً كما هي الحال في كثير من الأحيان. علماً بأن لهذه الظاهرة الشائعة في البيئة التي تم فيها الإستقصاء، كما في سواها، عدة أسباب، منها تجاوز الصورة التقليدية لدور المرأة بتأثير التيارات المعاصرة، ومنها تزايد الحاجة في الأسَر إلى موارد الدخل بفعل التضخم النقدي وما يرافقه من ارتفاع تكاليف المعيشة من جهة، والطموح المتواصل إلى رفع مستوى العيش عبر إقتناء السلع التي يروّج لها مجتمع الإستهلاك ببراعة وبدون إنقطاع، من جهة أخرى[٨٧].

إنطلاقاً مما ذكرنا، كان يُنتظر أن يتبادر عفوياً إلى الأذهان،

عند طرح موضوع تعليم الفتاة، موضوع مساهمتها المستقبلية في إعالة أسرتها الزوجية، وذلك بسبب ما أشرنا إليه من إرتباط شائع بين الموضوعين في الواقع المعاش الذي يختبره شبان وفتيات المجموعة التي جرى عليها الإستقصاء، وأن تأتي بالتالي أجوبتهم بهذا الصدد بنسبة أكبر بكثير من تلك التي حصلت فعلاً.

فإذا كان هذا الإفتراض - الذي أبديه بكل تحفظ - صحيحاً، فما هو يا تُرى مردّ هذا التناقض بين النتيجة الفعلية والنتيجة المرتقبة؟

إنه بإعتقادي عائد لتلك القاعدة التي أبرزها علم الإجتماع، وهي تقضي بأن تطور الممارسات الفعلية المرتبطة بمختلف الأدوار الإجتماعية (ومن أهمها الدور الذكوريّ والدور الأنثويّ)، أسرع من تطور التصورات المتعلقة بهذه الأدوار، مما يستتبع أن سلوك المرأة الفعلي في مجتمع ما، مثلاً، يسبق ما لا يزال ينتظره الناس منها - رجالاً كانوا أو نساءً - في المجتمع المذكور، والذي لا يزال عالقاً بواقع إجتماعي تخطاه الزمن[٨٨].

من هنا إن صورة التوزيع التقليدي للأدوار بين الرجل والمرأة في الأسرة، ذلك التوزيع الذي يُسند إلى الرجل، وإلى الرجل وحده، مهمة العمل خارج المنزل بغية القيام بأعباء الأسرة على الصعيد الاقتصادي، ويسند إلى المرأة دور التدبير المنزلي والرعاية العاطفية والتربوية، تلك الصورة لا تزال، إذا صحّ إفتراضي وتحليلي، راسخة في النفوس[٨٩] رغم ما يناقضها بشكل صريح في الممارسة اليومية من نزول المرأة إلى ميدان العمل المهني ومساهمتها في إعاشة أسرتها الزوجية. هذا ما قد يفسّر ضآلة عدد الأجوبة التي أسندت إلى المرأة دور المشاركة في إعالة

الأسرة، في حين أن مجمل المواقف التي أبدتها المجموعة التي شملها الإستقصاء كانت، بأكثريتها الساحقة، متقدمة بشكل بارز من حيث إقرارها لمساواة المرأة بالرجل في القيمة والحقوق والواجبات. ولا بدّ من أن نلاحظ هنا أن الأجوبة القليلة التي ذكرت دور المرأة في إعالة الأسرة أشارت صراحة إلى أن هذا الدور لا يتعدى كونه دور المساعد، مما يفترض أن الرجل يبقى المعيل الرئيسي للأسرة في حين أن المرأة تكتفي بأن تمنحه بعض المعونة والدعم في هذا الميدان، وهذا ما يضمر، من جهة، أن ميدان المرأة الرئيسي يبقى الشؤون الداخلية للأسرة، ومن جهة أخرى أن المرأة لا يسعها (أو لا يحق لها؟ أو لا يناسبها؟) أن تكسب من عملها المهني ما يوازي كسب الرجل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن فتاة واحدة من أصل ٣٤ شاركن في الإستقصاء، قدمت جواباً من النمط الذي نحن بصدده، مقابل ٣ شبان من أصل ٢٨. هذا ما قد يشير إلى أن الفتيات أكثر تحفظاً في قرارة نفوسهن من الشبان حيال أن يُسند إلى المرأة دور المساهمة في إعالة الأسرة. وقد يكون مردّ هذا الموقف - إذا صحّ - إلى نشأة الفتيات على هذا الإنطباع الذي يُزرع في نفس البنت منذ الصِغَر، بأنها الكائن «الضعيف» الذي لا يقوى على إعالة نفسه، إنما يحتاج إلى أن تتعهده من هذا القبيل - كما تتعهد كافة شؤونه - الأسرة الأبوية أولاً ومن ثم الزوج الذي يصبح بدوره قيّماً ووصياً على زوجته إن من حيث معيشتها أو من حيث شؤونها الحياتية الأخرى. وقد ترتاح الفتيات إلى هذا الدور السلبي المسند إليهنّ وتتشبثن به نظراً إلى ما يمنحه لهن من أمان وما يجنّبهن إيّاه من مسؤولية. حتى في بلد كالولايات المتحدة الأميركية تنشأ البنت، كما بيّنت نانسي فرايداي، على أنها لن

تحتاج إلى كسب مال بل سوف تعيش من عمل زوجها، مما يؤدي إلى أنها في البلد المذكور، إذا كسبت مالاً تنزع إلى الإحتفاظ به لنفسها وإلى رفض ما قد يطلبه منها زوجها من مساهمة مالية لمواجهة نفقة إضافية طارئة[٩٠].

وقد يكون إحجام الفتيات الذي نحن بصدده عن إثارة إحتمال مشاركة الزوجة في إعالة الأسرة، عائداً إلى أنهن، على وجه العموم، لا يتوقعن ممارسة عمل مهني بعد الزواج، وذلك وفقاً للفكرة التقليدية التي تقضي بأن مكان المرأة المتزوجة إنما هو في المنزل، تلك الفكرة التي لا تزال رائجة ليس في مجتمعنا فحسب، بل في مجتمع غربي كالمجتمع الفرنسي مثلاً، كما يشير جاك دوكين في تعليقه على إستقصائين أجريا سنة ١٩٧٣ في فرنسا وشملا عيّنة من الفتيان والفتيات تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ سنة. فمن نتائج الإستقصائين المذكورين أن نسبة الفتيات اللواتي يجدن فائدة في الإمتحانات المدرسية (٥٨٪) أقل من نسبة الفتيان (٦٦٪)، ومن أسباب ذلك أن الفتيات، كما فنّدن، «لا يرغبن في أن يعملن مهنياً في المستقبل، بل سوف يتزوجن ويبقين في البيت الزوجي». ويضيف الكاتب معلّقاً: «أن عدداً كبيراً من (الفتيات) يعتبرن الحياة المهنية على أنها وضع مرحليّ بجوهره، وعابر، ومفروض أن ينتهي عند الزواج»[٩١]. والجدير بالذكر أن موقف الفتيات هذا يتأثر ولا شك بموقف أسرهن (راجع ما قلناه بصدد «إعاقة المجتمع لتعليم الفتاة»، القسم الثاني، IX، ٢، ب) كما يتضح من الأجوبة التي قُدمت عن أحد أسئلة أحد الإستطلاعين المذكورين أعلاه (وقد شمل الإستطلاع المعني عينة من ٥٩٨ فتى وفتاة تمثل مجموعة فئة العمر الممتدة بين ١٣ و١٦ سنة في فرنسا). أما السؤال فكان الآتي: «هل تحصل أم لا مشاجرات

بينك وبين والديك حول المواضيع التالية (تتبع قائمة من ٧ مواضيع خلاف محتملة)؟» وقد تبيّن من الأجوبة أن موضوع الخلاف الرئيسي إنما هو النتائج المدرسية، إذ أشار ٥٩٪ من فتيان وفتيات العينة إلى حصول مشاجرات بينهم وبين الأهل حول هذا الموضوع. إنما ظهر فارق ذو دلالة بهذا الصدد بين الفتيان والفتيات، إذ تبين أن ٦٤٪ من الفتيان يتشاجرون مع الأهل حول نتائجهم المدرسية، بينما لا يحصل ذلك للفتيات إلا بنسبة ٥٣٪، ويعلق جاك دوكين على هذا الفارق بقوله:

«إن نجاح البنات في دروسهن يبدو أقل أهمية، إذ أن حياتهن المهنية تعتبر، في عدد كبير جداً من الأحيان، على أنها ولا بدّ وقتية، مرحلية، تنقطع عند الزواج أو عند ولادة الطفل الأول...»[٩٢].

أما ضآلة عدد الشبان الذين أشاروا في إستقصائنا إلى دور المرأة في إعالة الأسرة، وتأكيدهم على حصر هذا الدور في مساندة الزوج (علماً بأن أحدهم - رقم ٤ - وقد أجاب سلباً على السؤال الأول في الإستقصاء - يحصر هذه المساندة نفسها في الفترة الأولى من الزواج)، فقد يكون مردهما إلى ما أوجدته التربية والبيئة لدى شبان المجموعة وسواهم، من ارتباط نفسيّ بين الكسب المادي من جهة، والذكورة من جهة أخرى[٩٣]، بحيث قد تبدو لهم مساهمة المرأة في إعالة الأسرة تعدياً على ذكورتهم وإنتقاصاً منها، خاصة وأن هذه المساهمة تفترض عمل الزوجة خارج نطاق بيت الزوجية، مما قد يعتبره الكثيرون من الشبان، بشكل قد لا يكون واعياً تماماً، وبتأثير المفاهيم التقليدية، خروجاً غير مقبول عن سلطة الزوج التي يتمثلونها.

ختاماً، فقد تكون الأجوبة المتعلقة بهذا البند محكاً لأصالة

الموقف المُعلن من مساواة المرأة بالرجل، وذلك لأنها تتناول هذا الموضوع من زاوية تطبيقية بالغة الدقة والحساسية، ألا وهي توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة ضمن الأسرة وما يثيره هذا التوزيع من مشكلة التبعية والسلطة. فالسلطة العائلية لها ركائز اقتصادية لا يُستهان بأهميتها، لذا فإن الزوجة، على قدر مساهمتها في إعاشة الأسرة عبر عمل مستقلّ تقوم به وتخرج به من نطاق المنزل فتختلط بالمجتمع وتصبح عنصراً منتجاً فيه، إن الزوجة على قدر ذلك يُتاح لها حظّ أوفر بالتحرر من التبعية والمساهمة في السلطة إلى جانب الزوج. إنطلاقاً مما تقدم، يطرح السؤال التالي نفسه: هل الرجل مستعد فعلاً لإشراك المرأة في سلطته ضمن الأسرة؟ وهل المرأة، من جهتها، مستعدة للإنتقال من وضعها المحميّ إلى تحمّل قسطها من المسؤولية في ممارسة هذه السلطة؟ فإذا صحّ التحليل الذي بسطناه والإفتراض الذي يستند إليه هذا التحليل، تكون ضآلة عدد الأجوبة المندرجة في البند الذي نحن بصدده، وطبيعة مضمون هذه الأجوبة، مدعاة إلى التساؤل حول جذرية الموقف العام الإيجابي الذي تعبّر عنه نتائج الإستقصاء من موضوع مساواة المرأة بالرجل، وحول عمق إلتزام هذه المساواة بكل مقتضياتها لدى أفراد المجموعة التي شملها الإستقصاء.

ملحق: الصعوبات التي تعترض المرأة من حيث التوفيق بين دوريها المنزلي والمهني

ولكن ضآلة عدد الأجوبة المندرجة في إطار البند الأخير الذي كنا بصدده، بالإضافة إلى ما قد تنمّ عنه من دوافع توقفنا عندها، قد تشير أيضاً إلى مشكلة موضوعية قائمة، وقد استعصى

حلّها إلى الآن حتى في البلاد التي اجتازت شوطاً كبيراً في ميدان المساواة بين الجنسين، ألا وهي صعوبة توفيق المرأة بين دورها المنزلي القديم ودورها المهني الجديد الذي يعدّها إليه تعليمها، وهي صعوبة أشار إليها أحد الإثنين اللذين قدما جواباً سلبياً على السؤال الأول في الإستقصاء. بقي أن نتعرض لهذه المشكلة في ختام هذه الدراسة نظراً للعلاقة الوثيقة القائمة بين تعليم المرأة من جهة - وهو موضوع دراستنا الرئيسي - ونزولها إلى ميدان العمل المهني من ناحية ثانية.

١ - العبء الذي تعاني منه إمرأة اليوم من جراء تعدد أدوارها

فالمرأة المعاصرة تسعى - ويُنتظَر منها - أن تكون إمرأة كاملة، أي أن تحقق على أكمل وجه مختلف أبعاد شخصيتها وسائر أدوار وجودها، فتكون لزوجها رفيقة وعاشقة، وتكون لأولادها أماً حنوناً وساهرة، وتكون في عملها المهني دائبة وبارعة. ولكن تراكم الأدوار على هذا النحو، لا سيما في المرحلة التي يكون فيها الأولاد صغاراً يحتاجون إلى الكثير من الإهتمام والرعاية، ويكون العمل المهني فيها متطلباً لمزيد من التركيز والدقة، هذا التراكم قد يسبب لها إرهاقاً ينشئ لديها تعباً مزمناً ويخلّف في نفسها مللاً ويأساً، بحيث ينعكس كل ذلك على كافة نواحي حياتها، ويصدّع العلاقة العاطفية والجنسية التي تربطها بزوجها[٩٤].

وقد لاحظت إحدى الأخصائيات النفسيات بهذا الصدد «أن عملاً بوقت كامل ووجود عدة أولاد صغار، أمران لا يتفق تواجدهما مع التوازن الجسديّ والنفسيّ للكائن البشري»[٩٥].

إن المرأة التي تودّ أن توفّق بين مختلف الأدوار التي أشرنا

إليها آنفاً، قد تعاني من صراع نفسي، كما أشارت المحللة النفسية هيلين دوتش، من جراء توزّعها بين مهمتين تتطلب منها كل منهما توظيف طاقة انفعالية كبيرة، وهما الأمومة من جهة، والعمل المهني من جهة أخرى[٩٦].

ولكن الأخطر من ذلك، أن التركيبة الإجتماعية من جهة، وتوزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة من جهة ثانية، لا يساعدان المرأة البتة على التوفيق بين مختلف المهمات التي تودّ هي حالياً - وينتظر المجتمع منها - الإضطلاع بها معاً.

٢ - المجتمع لا يساعد المرأة جدياً على تخطي هذه الصعوبات

فالمجتمع يفرض على المرأة نفس شروط العمل التي يفرضها على الرجل من حيث التوقيت، متجاهلاً تعارض هذا التوقيت مع مقتضيات الأمومة، وكأنه يقبلها كعاملة ولكنه يرفض أن يعاملها في ميدان العمل بموجب خصوصيتها كأمّ، مع أنه يطالبها بممارسة هذه الأمومة[٩٧].

فهو يفرض عليها في كثير من الأحوال أن تكون غائبة عن البيت حين يعود ولدها من المدرسة[٩٨]، وينظر شزراً إلى اضطرارها إلى الغياب عن العمل بسبب مرض أطفالها[٩٩]، أو بسبب ضرورة تفرغها لهم مؤقتاً ريثما تجد من يرعاهم. ثم إنه يفرّق بين عطلتها الأسبوعية وعطلة أولادها بحيث يحرم الأولاد من وجودها إلى جانبهم في يوم عطلتهم المدرسية، في حين يقضي بأن يكونوا في المدرسة عندما تكون هي في إجازة.

هذا بالإضافة إلى عدم توفير المجتمع العدد الكافي من دور الحضانة وروضات الأطفال الجيدة، وذات الأسعار المقبولة،

التي من شأنها أن تتعهد رعاية الأطفال في فترة عمل أمهاتهن. وإليكم عدة أمثلة عن هذا النقص:

• **ففي مقاطعة الكيبيك، في كندا،** حيث تعمل في الوقت الحاضر ٤٥٪ من النساء خارج منازلهن، وحيث تمثل تلك النساء العاملات حوالى ٤٠٪ من مجموعة الأجراء، كان ٤٪ فقط من الأطفال الذين هم دون الخامسة، يستطيعون الإفادة من دور الحضانة. ويقال إن الخدمات في هذا الميدان تكاد لا تغطي عشر الإحتياجات[١٠٠].

• **وفي الولايات المتحدة،** حيث تعهُّد الدولة لموضوع حضانة الأطفال كان دائماً ضئيلاً جداً، فقد خفضت مع ذلك الميزانية المخصصة له بنسبة ٢٥٪ سنة ١٩٨١، على عهد الرئيس ريغان. وقد ألغَت بعض الولايات دور الحضانة التي كانت تتعهدها[١٠١].

• **أما السويد،** فإنها رغم تقدمها الإجتماعي، متخلفة من حيث تأمين العدد الكافي من دور الحضانة. لذا تبقى المراكز المتوفرة في هذه الدور أقل بكثير من الحاجة ولوائح الإنتظار طويلة، حتى أنه يقتضي تسجيل الطفل قبل ولادته لتأمين مكان له[١٠٢].

• **وفي الاتحاد السوفياتي،** رغم ما تحقق فيه للمرأة من حقوق، فقد ذكر أن «الدولة لم تنشئ بعد من دور الحضانة إلا ما يكفي ٢٥ - ٣١٪ فقط من الأطفال»[١٠٣]. هناك أيضاً يتطلب إدخال ولد ما إلى دار حضانة أو روضة أطفال، تسجيله على لائحة الإنتظار منذ قبل ولادته. هذا ويُشكى عموماً من نقص في الرعاية في دور الحضانة هناك بسبب قلة عدد الحاضنات (حاضنة

وممرضة لكل مجموعة من ٢٥ إلى ٣٠ طفلاً) والأجر المتدني جداً الذي يدفع لهن[١٠٤].

• **وفي البرازيل**، أدى التضخم النقدي الحاصل سنة ١٩٦٤ إلى هبوط القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور إلى النصف، مما فرض أن يعمل شخصان عوض شخص واحد في الأسرة للحفاظ على مستوى معيشتها. هذا الشخص الثاني هو عادة المرأة التي لا يؤول بالتالي دخولها ميدان العمل إلى رفع مستوى الأسرة، بل إلى مجرد المحافظة عليه كما كان. ولكن النساء العاملات يواجهن مشكلة مستعصية من حيث رعاية أطفالهن. فعلى سبيل المثال كان يوجد، عام ١٩٨١، في سان باولو، ٣٣ دار حضانة تابعة لمؤسسات العمل، و١٢٢ دار حضانة في الأحياء، وكانت هذه الدور مجتمعة تحوي ما لا يزيد عن ٩٠٠٠ مركز، في حين أن عدد الطلبات كان يبلغ المليون[١٠٥].

٣ - توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة مجحف بحق المرأة العاملة

أما توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة، فإنه هو أيضاً لا يتلاءم البتة مع تطلعات المرأة إلى العمل خارج المنزل. فالمرأة التي تعود من عملها المهني تجد أمامها يوم عمل إضافيّ ينتظرها دون رحمة، بسبب ما تواجهه من مهمات منزلية وتربوية لا تزال ملقاة على عاتقها بشكل رئيسي، نظراً لإحجام الزوج عن تحمّلها معها، إلا بصورة جزئية، نظراً لتعارضها مع الصورة التي نشأ عليها وألفها عن الذكورة ودورها. هذا صحيح حتى في البلاد التي تجاهر بتمسكها بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل. وإليكم بعض الأمثلة:

• **ففي فرنسا**، «تظهر كل الإستقصاءات أن النساء، العاملات منهن والملازمات للمنزل، يؤدين القسط الرئيسي من العمل المنزلي والوالدي، في حين أن الرجال لا يساهمون في هذه المهمات إلا بشكل ضعيف جداً». صحيح أن النساء اللواتي يمارسن نشاطاً مهنياً يخصصن وقتاً أقل من الأخريات للعمل المنزلي والعناية بالأولاد، ويتلقين مساعدة أكبر من أزواجهن في المهمات المنزلية، إلا أن أوقات فراغهن أضيق بشكل ملحوظ، مما يتوفر للنساء الملازمات للمنزل، كما أنهن يتمتعن بقسط من النوم أدنى من الذي تتمتع به هؤلاء. هذا وإن دراسة ميدانية مفصلة أجراها الاتحاد الوطني لمدارس الوالدين والمربين سنة ١٩٧٩ عن الأسر الفرنسية التي لها أولاد تتراوح أعمارهم بين ٧ و١١ سنة، أظهرت أن الحدّ الأدنى من مساهمة الأمهات بالمهام العائلية (٢٢٪) يفوق دائماً الحد الأعلى من مساهمة الآباء (١٥٪)، وأن الأمهات يهتممن قبل كل شيء بالأعمال الحيوية بالنسبة للولد: تغذيته، الإعتناء به، إلباسه، بينما يعطي الآباء الأفضلية للمهمات الأخف عبئاً (كالألعاب وتنظيم أوقات الفراغ والعلاقات مع المدرّسين) والأكثر متعة[١٠٦].

• **أما عن الولايات المتحدة**، فتذكر الباحثة نانسي فرايداي أنه «في الزيجات التي تتمّ فيها المشاركة في الأدوار، بحيث تساهم المرأة بعملها في سدّ حاجات الأسرة، بينما يساعدها الزوج في تعهد البيت وتربية الأولاد، تظهر الإستقصاءات كما تقول العالمة الإجتماعية جاسّي برنارد، «أن نسبة عمل المرأة تفوق بأكثر من ٢٥٪ نسبة عمل الزوج»[١٠٧]. وتقول كارول - آنّ دوغلاس أن العمل المنزلي، في الولايات المتحدة، «يبقى كما في أي مكان، الموضوع المقسَّم بأقل أنصاف بين

الجنسين»[١٠٨].

• **وعن مقاطعة الكيبيك، في كندا**، تقول لويس توبان «أن غالبية الأمهات «العاملات» يقمن، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما هو مفروض عليهن من عمل يومي مزدوج، بأسبوع عمل يقدّر حدّه الأدنى بـ ٧٧ ساعة»[١٠٩].

• **أما في الاتحاد السوفياتي**، فقد ذُكر أنه «من النادر (. . .) أن يوجد رجل يساهم في أعمال المنزل»[١١٠].

• **وفي ألمانيا الديمقراطية**، «يُقرّر قانون الأسرة الصادر عام ١٩٦٥ توزيعاً عادلاً للمسؤوليات المنزلية، ولكن عدة إسقتصاءات تؤكد أن الألمانيات يتعهدن القسط الأهم من الأعمال المنزلية، حتى إذا كانت الأجيال الشابة أكثر إهتماماً بالمساواة في هذا الميدان»[١١١].

٤ - كيف تواجه النساء هذه الصعوبات

يتضح مما سبق أنه يَعسُر على المرأة، في الأوضاع الراهنة، أن تَجْمَعَ بين المهنة من جهة، والزوجية والأمومة من ناحية أخرى. هذا ما تؤكده عدة شهادات نسائية أذكر في ما يلي بعضها:

• تقول جان ماك فرلاند، أستاذة الاقتصاد في جامعة سميث في الولايات المتحدة:

«أعتقد أنه ينبغي أن يقال للنساء أن جمع العمل المهني إلى الأمومة أمر جدير بأن تُبذل جهود في سبيل تحقيقه، إنما يقتضي أن لا يعتقدن، ولو للحظة واحدة، أنه أمر يسير»[١١٢].

• هذا ما تشير إليه أيضاً الباحثة الإجتماعية الأردنية، نمرة طنوس السعيد، بقولها:

«. . . جدير بالذكر في هذا المجال بأن الواجب يقتضي عدم الإسراف في التفاؤل بأن الطريق أمام المرأة أصبح معبّداً ومليئاً بالورود، بل على العكس فإنه شائك ومليء بالعثرات (. . .) (من حيث صعوبة) تكيّف المرأة نفسها بالأدوار المتعددة التي عليها أن تلعبها لتجابه مستلزمات الحياة العصرية، كزوجة، وأم، وربة بيت وعاملة منتجة»[١١٣].

• وبالمعنى نفسه، تقول الكاتبة المصرية، السيدة ماري أسعد: «. . . المرأة خرجت إلى العمل خارج المنزل (. . .) إذاً من يعمل في المنزل؟ . . . هي نفسها . . المرأة بذاتها أصبحت تحمل وتتحمل كل الأعباء الجسدية والنفسية والمعيشية. (فهي) الزوجة التي عليها أن تبقى مستعدّة لإرضاء زوجها، وهي الأم المربية، وهي ربة المنزل التي عليها أن تعود من عملها كل يوم، وتهتم بتحضير المأكل والمشرب. ووضع المرأة هذا، لا يقتصر على البلاد العربية، بل على العالم بأجمعه . . .»[١١٤].

بعبارة أخرى، فإن المرأة تواجه صراعاً نفسياً ناتجاً عن صعوبة التوفيق بين متطلبات مختلف أبعاد كيانها، هذا إذا أصرّت على تحقيق ذاتها في كل الأصعدة. وقد عبّرت إحدى النساء عن مرارة هذا الصراع بقولها:

«أنا لا أجرؤ على تصوّر حياتي خالية من النشاطات المهنية أو خالية من الأولاد، ويبدو لي أنه لو حصل هذا أو ذاك لأقتُطع مني جزء من كياني وأُلقيَ بعيداً عني، إلى النفايات»[١١٥].

أمام هذه الصعوبات، تُضطر بعض النساء إلى تأجيل زواجهن ريثما يتحقق لهن الإنطلاق في عملهن المهني. هذا ما أثبته إستقصاء قامت به باحثة أميركية، هي الأستاذة اليزابت

تيدبال، التي لاحظت أن سبعمائة وخمسين من أصل ألف وخمسمائة من النساء اللامعات في مهنتهن (أي بنسبة النصف) كنّ متزوجات، وأنهن أجَّلن زواجهن بمعدل سبع سنوات بعد إنتهاء دراستهن الجامعية ليستنى لهن التفرغ لمهنتهن. وكأنهن اضطررن إلى تجميد أنوثتهن إلى حين - حسب تعبير باحثة أميركية أخرى، مرغرت هنّيغ، وصلت إلى نتيجة مماثلة في إستقصاء لها - لصعوبة التوفيق بين هذه الأنوثة وبين متطلبات النجاح في عملهن المهني(١١٦).

وتضطر نساء أخريات إلى اعتماد حلّ مبتور آخر، إذ تنتظرن أن تفرغن من تربية أولادهن، لتباشرن بممارسة عمل مهني. ولا تخفى سلبيات حلّ كهذا. إذ إنه، من جهة، يُحكم على هؤلاء النساء بأن يقضين خمسة عشر أو عشرين سنة من حياتهن بصورة مجتزأة ناقصة، وبأن ينسين خلال تلك الفترة الطويلة ما اكتسبنه من معلومات، ناهيك عن أنهن، طيلة تلك الحقبة، لا يتعلمن شيئاً جديداً وينقطعن بالتالي عن مواكبة تطور المعلومات، السريع جداً في عصرنا، مما يفرض عليهن أن يخضعن لإعادة تأهيل إذا عُدن إلى ميدان العمل. أضف إلى ذلك أن طاقاتهن الفكرية وقدرتهن على التركيز تحتاج، بعد تجمدها لفترة طويلة كهذه، جهداً كبيراً وتدريباً تدريجياً كي تعود فتصبح بمستوى متطلبات العمل المهني(١١٧).

٥ - ضرورة مساعدة المرأة على مواجهة هذه الصعوبات

من هنا ضرورة مساعدة المرأة على تحقيق التوفيق الذي تتوق إليه، ويدعوها إليه التطور الإجتماعي الحاضر، بين تحقيق أنوثتها وتحقيق كامل إنسانيتها، بين دورها كزوجة وأمّ، ودورها كعاملة

ومنتجة في المجتمع، وذلك بحيث لا تنهار وتشقى وتفشل بسبب ما تعانيه من تشتت وإرهاق، وبحيث لا تضطر إلى التضحية بأحد أبعاد شخصيتها بغية المحافظة على ما تبقى. هذا ما يقتضي إعتماد التدابير الملائمة، إن على صعيد المجتمع أو على صعيد الأسرة.

أ - على صعيد المجتمع

لا بدّ للمجتمع، إذا شاء إنصاف المرأة، أن يتخذ التدابير التالية:

* تخفيف عبء الأعمال المنزلية عن كاهل المرأة

فمن جهة ينبغي أن تُحرَّر المرأة قدر الإمكان من عبء الأعمال المنزلية الرتيبة والمرهقة بآن. وذلك إن بتسهيل إقتناء الآلات المنزلية على اختلافها، من غسالات وجلايات وما شابه ذلك[١١٨]، أو بتنظيم خدمات جماعية تتولى هذه الأعمال فترفعها عن كاهل المرأة، كما هي الحال في الدانمارك مثلاً.

** تأمين حضانة الأولاد

أما رعاية المرأة للأولاد، فينبغي للمجتمع أن يساعدها على التوفيق بينها وبين عملها المهني، وذلك بتأمين العدد الكافي من دور الحضانة وروضات الأطفال، وتوفير التجهيزات اللازمة لها إلى جانب العنصر البشري الكفوء، وجعلها في متناول الجميع من حيث الأسعار.

• هذا ما تحقق إلى حد كبير في **جمهورية ألمانيا الديمقراطية**، حيث أدت الحاجة الاقتصادية الماسة إلى اليد العاملة النسائية، إلى إعتماد الدولة تدابير إجتماعية من شأنها أن تسمح للنساء بالتوفيق بين العمل الخارجي والأعمال المنزلية.

ومنها أن الدولة أقامت جهازاً متطوراً لرعاية الأولاد في غياب أمهاتهن. فدور الحضانة تتقبل ٦٢٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٦ سنوات، كما أن هناك مراكز لإستقبال الأولاد الذين هم بين السادسة والعاشرة من العمر بعد إنتهاء دوامهم المدرسي[١١٩].

كما أنه ينبغي تنظيم عمل المرأة بحيث يتوافق مع مسؤولياتها التربوية العائلية، كأن يُسمح لها بالعمل بدوام جزئي[١٢٠]، وينسَّق بين أوقات عملها وأوقات تواجد أولادها في المدارس[١٢١].

***** إعتبار الأعمال المنزلية عملاً يستحق أجراً.**

ثم إنه من المعيب حقاً أن يُعتبر عمل المرأة داخل المنزل وكأنه ليس عملاً بالمعنى الصحيح، بحيث يقال عن المرأة إنها «تعمل»، فقط للإشارة إلى عملها الخارجي، وكأنه وحده عمل منتج. إن هذا الموقف الشائع نابع بالفعل من كون عمل المرأة في المنزل، على أهميته ومشقته، إنما هو عمل غير مأجور، مما ينعكس سلبياً على تقويم هذا العمل، لا بل يؤدي إلى تبخيس المرأة نفسها. وقد قيل بهذا الصدد:

«بما أن القيمة والأهمية تقاس بالأجرة التي يتقاضاها الإنسان، فقد تكون المرأة دون قيمة مرموقة لأن أعمالها مجانية»[١٢٢].

ولكن الواقع هو أن المرأة، بالعمل غير المأجور الذي تقوم به في المنزل في خدمة الرجل، توفّر على المجتمع ما كان يترتب عليه لولا ذلك أن ينفقه من أجل تأمين الخدمات الضرورية للعاملين في مختلف مرافقه. وقد كتبت أخصائية نفسية فرنسية بهذا الصدد:

«لقد قدمت النساء (. . .) عام ١٩٧٥ (في فرنسا) حصة مكوّنة من ٤٥ مليون ساعة عمل غير مأجور، لولاها لأصبح الإنتاج الوطني مستحيلاً. وقد اقتضى ذلك من بعضهن القيام بيوم عمل مزدوج»[١٢٣].

لذا فإن العمل النسائي المنزلي له قيمة إقتصادية لا يُستهان بها. وقد قدرت نساء الحركة النسائية في الولايات المتحدة أن قيمة عمل النساء غير المأجور تعادل ربع إجمالي الإيراد القومي الأميركي[١٢٤]. وقدّر وليم غرانجير، سنة ١٩٦٧، قيمة الخدمات المنزلية التي تؤديها النساء الأميركيات بـ ٢٠٤ مليار دولار أي ٢٦٪ من إجمالي الإيراد القومي (PNB)[١٢٥].

من هنا مطالبة البعض المحقة بأن تنال المرأة تعويضاً مالياً من الدولة عن الخدمات المنزلية غير المأجورة التي تؤديها، نظراً لما تمثله هذه الخدمات من مساهمة غير مباشرة في عملية الإنتاج القومي.

• **ففي إيطاليا مثلاً**، طالبت كل الأحزاب السياسية، في ربيع ١٩٨٢، بإقرار مشروع أجر يُدفع للأمهات اللواتي يتفرغن للأعمال المنزلية.

إن تعويضاً كهذا، في حال إقراره، يُنصف المرأة ويسمح لها، إذا كانت تمارس العمل المهني عن اضطرار، بالإمتناع عنه وهي مرتاحة البال، إذ إنه يؤمّن لها بدلاً مالياً، يقوم مقام مورد الكسب هذا فيحفظ لها إستقلالها وكرامتها، ويسمح لها بالمساهمة في نفقات الأسرة.

وحتى إذا لم يصل الأمر إلى حدّ دفع أجر للمرأة عن

الأعمال المنزلية التي تتعاطاها، لقاء ما توفره من أعباء على المجتمع في هذا المضمار، فإنه ينبغي أن تمنح، على الأقل، حجماً معقولاً من الإجازات المدفوعة الأجر جزئياً أو كلياً، تكرسها للإهتمام بشؤون بيتها وأولادها دون أن تعاني من تمزّق وإرهاق. هذا ما أصبح حاصلاً في بعض البلدان.

• **ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية**، تُعطى النساء فرص عديدة للحصول على إجازات مدفوعة الأجر. فمثلاً، منذ سنة ١٩٧٦، يُسمَح للمرأة، بدءاً من ولادة طفلها الثاني، أن تحصل على إجازة أمومة لسنة كاملة مع الاحتفاظ بكامل راتبها. وفي سنة ١٩٧٧، أُنشئ ما يُسمى «بيوم ربة المنزل»، وهو عبارة عن يوم إجازة إضافية يمنح شهرياً للنساء (إنما تجدر الإشارة إلى أن تعدد الإجازات النسائية لا يخلو من إنعكاس سلبي، لأنه يؤدي إلى جعل النساء في وضع هامشي في حياتهن المهنية، كون أرباب العمل يترددون في إسناد مراكز المسؤولية لنساء يسمح لهن القانون بالتغيب أكثر من الرجال)[١٢٦].

• **وفي المجر**، منذ عام ١٩٦٧، تتقاضى المرأة، إذا شاءت أن تتفرغ لتربية طفلها، أجراً يعادل ثلث متوسط الأجور، وذلك طيلة ٣ سنوات[١٢٧]. (علماً بأن المجريات، في متوسط الأحوال، يقدمن على الإستفادة من سنة واحدة فقط من أصل الثلاث سنوات التي تمنحهن الدولة حق الإستفادة منها، إنما بأجر منخفض)[١٢٨].

• **أمّا ولاية ساكس السفلى**، في جمهورية المانيا الإتحادية، فإنها تمنح مساعدة مالية لمن شاء من الأبوين (سواءً أكان الأب أو الأم) أن يبقى في المنزل لينصرف إلى تربية الطفل[١٢٩].

ب - على صعيد الأسرة

* ضرورة إعادة نَظَر جذريَّة في توزيع الأدوار

أما على صعيد الأسرة، فمطلوب أن يُعاد النظر جذرياً في توزيع الأدوار التقليدي بين الزوجين. فالرجل الذي يقبل بأن تشاركه زوجته العمل في الحقل المهني، عليه بالمقابل أن يتخطى صورة الذكورة الموروثة الشائعة فيقدم من ناحيته على مشاركة زوجته في الأعمال المنزلية، ويساهم معها بجدية أكثر في تربية الأولاد. فليس من الإنصاف أن تتحمل المرأة وحدها عبء الأعمال المنزلية والعناية بالأولاد لتسمح للرجل بأن يتفرغ لعمله المهني ونجاحه الإجتماعي، وكأنها خادمة دون أجر[١٣٠]. إنما ينبغي للرجل أن يشاركها هذا العبء ليسمح لها بأن تحقق سائر أبعاد شخصيتها، داخل المنزل وخارجه، دون تمزّق ودون إرهاق.

هذا ما دعا إليه مؤتمر المرأة العالمي الذي عُقد في مكسيكو بمناسبة السنة العالمية للمرأة. فقد كان من توصياته «أن يساهم الرجل مع المرأة في تدبير أمور منزلهما، والمشاركة التامة في جميع الأعمال البيتية، حتى تتم الشركة الحقيقية بينهما في تحمل المسؤوليات»[١٣١].

** ظاهرة «الآباء الجدد»

هذه المشاركة الواجبة بين الزوجين في الأعباء المنزلية بدأت تشقّ طريقها بين «الكوبلات» الفتية، خاصة في الغرب حيث لا يُستبعد أن يشارك الزوج مثلاً في العناية بالرضيع من حيث إطعامه بالرضّاعة وتحميمه وتنظيفه وتقميطه والتجوال به في نزهة وما شابه ذلك[١٣٢].

إن هذا التحوّل في موقف الأزواج ظاهرة حضارية جديدة اكتشفتها وسائل الإعلام في الغرب حوالى سنة ١٩٧٩، وقدمتها إلى الجمهور تحت تسمية «الآباء الجدد»، والمقصود بهم هؤلاء الآباء الذين يقبلون بالإهتمام بالأطفال الصغار، لا بل يحبون هذه المهمة ويطالبون بها[١٣٣].

لا بل أن تشريعات بعض الدول بدأت بتكريس هذه الظاهرة:

• ففي **السويد** صدر قانون سنة ١٩٦٠ يسمح للزوج بأن يطلب إجازة في عمله من أجل الإعتناء بأولاده[١٣٤].

• وفي **فرنسا**، أُقرّ عام ١٩٧٨ تشريع يسمح للأب بأن يحصل على «إجازة والدية تربوية» دون أجر[١٣٥].

• وفي **إيطاليا**، صُوِّت سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ على قانون يقرّ المساواة بالمعاملة بين الرجال والنساء من حيث العمل، بحيث يُسمح مثلاً للآباء أن يتغيبوا عن عملهم في حال مرض أولادهم بغية الإنصراف إلى العناية بهؤلاء (وهي مهمة مسندة تقليدياً إلى الأم وحدها). هذا مع العلم بأن قليلين من الرجال الإيطاليين يستفيدون في الوقت الحاضر من هذا الإذن الذي أعطي لهم[١٣٦].

ومن مظاهر هذه المشاركة المتزايدة التي يقدمها الآباء في المسؤوليات التربوية حيال أطفالهم الصغار، ما نراه من مساهمتهم في الإضطلاع بمبادرة طريفة أبصرت النور منذ فترة وجيزة في فرنسا، ألا وهي ما سُمي «بدور الحضانة الوالدية». ففي هذا البلد حيث تتزايد نسبة العاملات بين النساء اللواتي لا يزال بعهدتهن طفل على الأقل دون الثالثة من العمر (إذ تصاعدت هذه النسبة من ٢٨٪ سنة ١٩٦٨ إلى ٤٢٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٥٠٪

سنة ١٩٨٤[١٣٧])، يُشكى من نقص فادح في دور الحضانة الجماعية: فقد أشارت الإحصاءات إلى أن هذه الدور لم تكن توفر، بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٨٣، سوى ٨٠٠٠٠ مركز، في حين أن عدد الأطفال المحتاجين إلى حضانة كان يبلغ حوالى المليون[١٣٨]. هذا ما يضطر الأهل إلى السعي لإيجاد مكان لطفلهم منذ الأشهر الأولى من الحبل به، وهيهات أن يتوفّقوا مع ذلك في مسعاهم في كثير من الأحيان. بمواجهة هذا المأزق، انطلقت مبادرات قامت بها العائلات بنفسها دون إنتظار السلطات العامة. فكان أن اتفقت مجموعات من الوالدين فيما بينها لإنشاء دار حضانة ترعى أطفالهم. اقتسموا فيما بينهم النفقات المتوجبة لإستئجار الدار وتجهيزها، وإستخدام حاضنة تتفرغ فيها لرعاية الأطفال، وقاموا بأنفسهم أحياناً بالأعمال التي يقتضيها التجهيز. ولكن الأطرف من ذلك أن «الكوبلات» التي أنشأت داراً للحضانة تتناوب للعمل فيها، رجالاً ونساءً، إلى جانب الحاضنة المتفرغة، وذلك بمعدل يُتفق عليه، مثلاً نصفَي نهار في الأسبوع لكل «كوبل»، بحيث يقضي الزوج والزوجة معاً فترة المناوبة هذه، مخصّصَين إياها للإهتمام بطفلهما وبالأطفال الآخرين (علماً بأن عدد الأطفال في هذه الدور يتراوح بين ١٠ و٢٠). وقد نشأت حتى الآن حوالى ٦٠٠ دار من هذا النوع في فرنسا. وقد تمّ الإعتراف بها رسمياً في آب ١٩٨١، وأصبحت تتلقى مساعدات مالية من المؤسسات العامة والبلديات. إن هذه المبادرة تسمح للأبوين أن يتعاونا أحدهما مع الآخر في رعاية الطفل في الأوقات التي يقضيها خارج المنزل الوالديّ، وأن يتبادلا العون بينهما وبين أسر أخرى للغرض نفسه، مما يسمح بالتوفيق بين حرارة العناية الوالدية من جهة، وبين توفير مناخ إجتماعي للطفل يساعده على

إكتساب مزيد من النضج والإستقلال من جهة أخرى[١٣٩].

***** مشاركة الرجل في المهام البيتية خير له وللأولاد**

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن مشاركة الرجل في الأعباء البيتية التي تضطلع بها زوجته، ليس فيها أي إنتقاص من ذكورته، اللهمّ إذا تجاوزنا تعريفها التقليدي الضيق. بل بالعكس يمكن القول أن الذكورة الأصيلة لا تكتمل إلا إذا تخطت السطوة إلى المشاركة. ثم أن الرجل يربح من جراء هذه المشاركة ممارسة أفضل لأبوته عبر إهتمامه الحثيث بشخصية أولاده (دون الإقتصار على تأمين القوت والمستقبل لهم)، فيجني من تلك الممارسة مزيداً من الغنى لشخصيته، كون الأبوة مصدر فرح وإكتمال، خاصة إذا مورست بكل كثافتها الإنسانية منذ مطلع حياة الطفل، مما يوفّر للعلاقة الأبوية أسساً راسخة من الثقة المتبادلة والتعاطف العميق. كما أن الأولاد ينالون من حضور الأب الفعلي في تربيتهم، بدءاً من الأعوام الأولى الحاسمة من حياتهم، مزيداً من التوازن والنضج، كما بينت الدراسات الحديثة.

إن التركيز الأحاديّ الجانب على دور الأم في الأسرة - و هو دور بالغ الأهمية على كل حال - قد حجب فترة ما للأب من دور أساسي في نمو الأولاد يعاد إكتشافه وإبرازه اليوم. فالعلاقة بين الأم وولدها، بالضبط لأنها علاقة حميمة جداً وحيوية، معرضة للتحول إلى قوقعة خانقة تعطّل نموّ الولد وإستقلاله وعلاقته بالكون وبالآخرين إذا لم يتخلّلها حضور الأب الفعلي في حياة الأم والولد معاً، بحيث يقيم بينهما مسافة تسمح للولد بالتحرر والإنطلاق، ومواجهة الواقع، والإتجاه صوب المستقبل، وإعتماد العقلانية وتبني القيم.

في كتاب لها ضمنته حصيلة دراسات ميدانية أجرتها حول علاقة المراهقين بوالديهم، لحساب الإتحاد القومي لمدارس الأهل والمربين في فرنسا، تصف نيكول پريور معاناة أحد المراهقين بسبب إنهماك والده في عمله المهني، مما حرم ابنه من حضوره الذي كان بأمسّ الحاجة إليه لينمو بشكل سويّ، ويجد نموذجاً صالحاً له يحقق على مثاله رجولته، فلم يعد أمامه غير المشاجرة طريقاً للإتصال بأبيه: «.. هل تريد أن أقول لك الحقيقة؟ لم يكن لي والد في وقت من الأوقات؛ لقد كنت وكأنك غير موجود، والله يعلم كم كنت محتاجاً إلى والد...»[١٤٠].

هذا ويقدم لنا المجتمع الياباني الحاليّ شاهداً عن مضارّ غياب الأب عن حياة الأسرة. هناك يقع على كاهل الأم كل عبء تربية الأولاد. فالوالد غائب عن البيت، لا يظهر فيه إلا بشكل عابر ومتقطع، ذلك لأنه مأخوذ بعمله المهني يمارسه في كثير من الأحيان في بقعة من البلاد بعيدة عن تلك التي تقيم فيها أسرته، ويضطلع طوعاً بأعمال إضافية بعد دوامه الرسمي، وفي عطلته الأسبوعية. هذا بالإضافة إلى ما يحصل من تفكك في العلاقة العاطفية بين الزوجين بعد ولادة الأولاد. نتيجة لما سبق ذكره، تنصبّ الأم بكليتها عل علاقتها بأولادها، فتنتج هذه العلاقة الحصرية تبعية عاطفية خانقة للولد تؤدي، إلى جانب عوامل أخرى (ومنها وطأة النظام التعليمي المبني على منافسة بالغة القسوة)، إلى ردود فعل عنيفة تنصبّ على المعلمين والرفاق، وتستهدف أحياناً الأم نفسها[١٤١].

****** إنما يبقى أن تقبل المرأة بهذه المشاركة**

إنما يبقى أن تسمح الأم للأب بأن يشاركها في ميدان تربية

الأطفال، وهو الميدان الذي قد ترغب بالإستئثار به تعويضاً عما تعانيه من إحباط في مجتمع يسوده الرجال، وحفاظاً على السلطة الوحيدة التي تُركت لها. وقد حلّلت كريستيان أوليڤيه هذا الموقف بقولها إن المرأة تتصرف، بموجب التشريط الذي أُخضعت له منذ نعومة أظفارها، وكأن قيمتها كلها نابعة من رعايتها للطفل، لذا لا يمكنها التصور، ولو للحظة واحدة، أن يقاسمها الرجل الدور الوحيد الذي تركه لها كلياً[١٤٢].

وتقول المحلّلة النفسية عينها إن النساء يسعدن باستبعاد الأب عن المهمة الوحيدة التي يشعرن فيها بتفوقهن على الرجل. وتتساءَل:

«هل الولد يُتخذ يا تُرى حصناً للمرأة في حرب الجنسين هذا الذي لا ينتهي؟ ذلك أنه يبدو، في كثير من الأحيان، إن تشبث المرأة الشديد بالمطالبة بالولد يضاهي رفض الرجل لتعهده»[١٤٣].

****** على كل أفراد الأسرة أن يساهموا في المهام المنزلية**

أخيراً لا بدّ من الإشارة إلى أنه يترتب على جميع أفراد الأسرة، من زوج وأولاد، أن يساهموا، إلى جانب الأمّ، في المهام المنزلية، لأنهم جميعاً معنيون بها، ولأن ذلك يقوي روابط الوحدة والتعاطف والتفاعل فيما بينهم، ويعدّهم خير إعداد لعيش المشاركة والتضامن في الحياة الإجتماعية والعلاقات الإنسانية. هذا وينبغي أن يُدرّب الأولاد الذكور على المساهمة في الأعباء المنزلية بالدرجة نفسها التي تشارك بها الإناث (عوض أن يطالبوا أمهاتهم وأخواتهم بخدمتهم، كما هي الحال عندنا في كثير من الأحوال)، فهذا ما يعدّهم لممارسة هذه المشاركة مستقبلاً مع

زوجاتهم.

ونذكر بهذا الصدد أن الدولة في السويد توجه الأولاد في المدارس نحو تخطي التمييز التقليدي الذي يربط بكل جنس من الجنسين مهمات محددة تختص به دون سواه. فمنذ المرحلة الإبتدائية، يتعلم الصبيان والبنات معاً الخياطة والتدبير المنزلي، والإهتمام بالأطفال المولودين حديثاً، ويتعلمون معاً إلى جانب ذلك كيف يتعاملون مع الخشب والمعدن[١٤٤].

وفي السويد أيضاً تتوزع الأعمال المنزلية بشكل منصف نسبياً بين الرجال والنساء والأولاد. وقد نظمت الدولة حملات توعية للرأي العام بغية تسهيل توزيع أفضل لتلك المهمات. فكان مثلاً إطلاق الشعار التالي: «كفّوا عن مساعدة الماما في أعمال المنزل». هذا الشعار له مدلول واضح جداً في أذهان السويديين، إذ لا يعني بالنسبة لهم، كما قد يُظنّ، أن يترفعوا عن الأعمال المنزلية تاركين شأنها للأم وحدها، بل بالعكس أنه ينبغي للأولاد أن يتخطوا مجرد «مساعدة» أمهاتهم في أعمال المنزل، إلى مشاركتها فعلياً في هذه الأعمال، وبعبارة أخرى أن القضية ليست في إعانة النساء على العمل المنزلي، بل في أن تتعهد الأسرة بكاملها مسؤولية هذا العمل[١٤٥].

الحواشي

(١) نمرة طنوس السعيد: المرأة العربية بين الإقدام والإحجام (١٩٧٧)، ص ٣٦. في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص ٣٣ - ٤٢، مجلس كنائس الشرق الأوسط، لبنان، ١٩٧١.

(٢) راجع:
Christine Garin: Quinze millions de morts, «Le Monde de l'éducation», no. 102, février 1984, p. 54.

(٣) راجع:
Evelyne Sullerot: Demain les femmes, cité in Béatrice Marbeau-Cleirens: Psychologie des mères (1966), p. 106, Editions Universitaires, Paris, 1967.

(٤) راجع:
نمرة طنوس سعيد: المرجع المذكور، ص ٤٠.

(٥) راجع:
Odette Thibault: Le Couple, aujourd'hui, p. 96, Coll. «Via», Casterman, Paris, 1971.
Odette Thibault: Les Femmes: une minorité en voie de développement, p. 23, in «Témoignage Chrétien», Paris, no 1338, 25 février 1970, pp. 23-24.

(٦) راجع:
Hanna Malewska et Gise Amzallag: L'Apprentissage du comportement sexuel, p. 148, Ed. Casterman, Paris, 1974.

(٧) راجع:
Marianne Roland-Michel: Attendre un enfant, p. 75, Coll. «Via», Casterman, Paris, 1960.

(٨) راجع:
B. Marbeau - Cleirens: op. cit., p. 106.

(٩) راجع:

Betty Friedan: La Femme Mystifiée, tome I, p. 218, cité in B. Marbeau - Cleirens: op. cit., pp. 105-106.

(١٠) هذا التشبث الخانق تتعرض له بنوع خاص المرأة في شرقنا العربي حيث قيمة المرأة لا تزال مرهونة إلى حد بعيد بإنجابها الأطفال، وخاصة الذكور منهم، مما يغذي عندها الشعور بأن الطفل هو المعنى الوحيد لحياتها.
راجع:
د. منى فياض: محاولة أولية لتتبع موقع الطفولة في الأسرة، ص ٢٢٧ - ٢٢٨، «الفكر العربي»، بيروت، السنة الثانية، العددان ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢٢٠ - ٢٣١.
من هنا إن انفتاح المرأة بالتعلّم على آفاق تتجاوز الإنجاب، شرط لا لتحريرها وحسب، بل لتحرير الولد الذكر الذي تحتضنه، والذي هو رجل الغد.

(١١) راجع:
B. Marbeau - Cleirens: op. cit., pp. 101-105.

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٠٩.

(١٣) راجع:
Odette Thibault: Le Couple, aujourd'hui, op. cit., p. 95.

(١٤) راجع:
Gilbert C. Rapaille: Comprendre ses parents et ses grands-parents, p. 37, Ed. Mengès, Paris, 3e édition, 1982.
ولا بدّ من الإشارة هنا، رداً على اعتراض شائع يوجّه إلى عمل الأمّ، أن العبرة ليست في كمية حضورها إلى جانب أولادها، بل في نوعية هذا الحضور. راجع:
O. Thibault: Les Femmes, une minorité en voie de développement, art. cit., p. 23.

(١٥) وقد كتبت المحللة النفسية كريستيان أوليڤيه بهذا الشأن في كتاب صدر لها حديثاً:
«... إن الرجل والمرأة يساهمان على أساس اتفاق مشترك بينهما في إحلال نوع من توزيع الأدوار، بموجبه يقصي الرجل المرأة عن الوظيفة الإجتماعية ويحدّد لها الوظيفة العائلية لا غير...».
Christiane Olivier: Les Enfants de Jocaste. L'empreinte de la mère (1980), p. 55, Ed. Denoël/Gonthier, Paris, 1982.

(١٦) راجع:
المحامية لور مغيزل: المرأة في القوانين وتأثير ذلك على دورها الوطني

(١٩٧٧)، ص ٤٩، في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص ٤٩ - ٥٥، مجلس كنائس الشرق الأوسط، لبنان، ١٩٧٩.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٤٩.

(١٨) راجع:

Marianne Roland-Michel: op. cit., p. 75.

(١٩) راجع:

سلام الراسي: في الزوايا... خبايا، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، مؤسسة نوفل، بيروت، ص ٤٦.

(٢٠) راجع:

د. عزت حجازي: الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، ص ٢٣٣، «عالم المعرفة»، الكويت، عدد ٦، حزيران ١٩٧٨.

(٢١) العبارة تفيد تبعية المرأة للرجل وهي للمفكرة سيمون دي بوفوار كما هو معروف.

راجع:

Simone de Beauvoir: Le Deuxième Sexe (1949), Coll. «Idées», Ed. Gallimard, Paris, 1968, 2 tomes.

(٢٢) راجع:

Nancy Friday: Ma Mère, mon Miroir (My Mother/My Self, New York, 1977), traduit de l'américain par Théo Carlier (1979), Coll. «Réponses», Ed. Robert Laffont, Paris, 1980, p. 335.

(٢٣) راجع:

Nancy Friday: op. cit., p. 357, note 1.

(٢٤) راجع:

Pierre Dommergues: Bella Abzug: Les femmes américaines au pouvoir, pp. 8-10, «Le Monde Dimanche», Paris, 17 octobre 1982.

(٢٥) راجع:

Elisabeth Badinter: L'Amour en plus. Histoire de l'amour maternel (17e - 20e siècle) (1980), pp. 342-343, Ed. Flammarion, Paris, 1981.

(٢٦) راجع:

Penny Duggan: Royaume - Uni. Le féminisme triomphant?, p. 243, in Terre des Femmes. Panorama de la situation des femmes dans le monde, pp. 242-245, Ed. La Découverte/Maspero, Boréal Express, Paris/Montréal, 1983.

(٢٧) نمرة طنوس السعيد: المرأة العربية بين الإقدام والإحجام، مرجع مذكور، ص ٣٨.

(٢٨) راجع:

E. Badinter: op. cit., pp. 342-343.

(٢٩) د. نوال سعداوي: الوجه العاري للمرأة العربية، ص ٢٠٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.

(٣٠) المرجع المذكور، ص ١٧٢. راجع أيضاً، ص ١٧١ - ١٧٢، ص ١٩٩ - ٢٠٢.

(٣١) ناهيك عن بلاد العالم الثالث. ففي البرازيل مثلاً، ذُكر أنه في عام ١٩٧٦، وفي نفس المصنع، كان خرّاط يكسب شهرياً ٥٠,٠٠٠ كروزيرو، بينما كانت خراطة تلقت نفس التنشئة تكسب أقلّ منه بأربعة أضعاف. راجع:

Ana Gomes et Danda Prado: Brésil. Les règles du métissage, p. 227, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 225-227 et 230-231.

(الحاشية منّا: ك. ب.).

(٣٢) وقد اتضح أن الشرائع المبدئية التي اعتمدت لمكافحة التمييز بين الجنسين من حيث التشغيل والأجور كانت معدومة الفعالية إلى حد كبير. راجع:

Roxane Silbermane: L'Emploi Féminin: le grand embouteillage, p. 35, in Terre des Femmes, pp. 27-39.

(الحاشية منّا: ك. ب.).

(٣٣) د. شكري نجار: ظاهرة انتقاص المرأة، ص ٧٨، «الفكر العربي»، بيروت، السنة الثانية، العدد ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، قضايا المرأة والمرأة العربية، ص ٦٨ - ٨٢.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٦٩.

(٣٥) مذكور في:

Pierre Dommergues: Bella Abzug: Les femmes américaines au pouvoir, pp. 9-10, «Le Monde Dimanche», 17 octobre 1982.

(٣٦) راجع:

Norman Birnbaum: Lettre à un ami européen. L'Amérique en quête d'une cohérence et d'une signification, p. 2, «Le Monde diplomatique», Paris, 31e année, no 366, Septembre 1984, pp. 2-3.

(٣٧) راجع:

Fran Moira: Les féministes américaines contre la majorité morale, p. 301, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 299-301.

Agnès Boyer: Droits des femmes dans une société d'hommes, p. 47, in op. cit., pp. 47-56.

Claire Poinsignon: Féminisme et luttes de femmes, p. 87, in op. cit., pp. 82-90.

(٣٨) راجع:

Marie-Claude Betbeder: Allez les filles, pp. 39-42, 43, in «Le Monde de l'Education», Paris, no 104, avril 1984, pp. 26-34 et 39-47.

(٣٩) راجع:

Christine Woesler de Panafieu: Allemagne Fédérale. Une autonomie encore incomplète, p. 248, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 248-251.

(٤٠) راجع:

Laurence Gavarini: Italie. De la «Mamma» à la «Féministe»..., p. 284, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 283-287.

(٤١) راجع:

Héléna Hirata: Japon. Obéissance et solitude, p. 191, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 190-193.

(٤٢) راجع:

Alex Maas: Canada. Une sourde violence, p. 202, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 199 et 201-203.

(٤٣) راجع:

Dr Gilbert Tordjman: La Violence, Le Sexe... et L'amour, pp. 236-237, Ed. R. Laffont, Paris, 1979.

(٤٤) راجع:

Anna Norski, in Terre des Femmes, op. cit., p. 263.

(٤٥) راجع مثلاً:

Alex Maas: Canada. Une sourde violence, art. cit., pp. 202 et 203.

تذكر هذه الكاتبة أنهم قدّروا، سنة ١٩٧٨، أن كندية واحدة من أصل عشرة تعاني من معاملة عنيفة من قِبَل زوجها أو خليلها، وأن عدداً من النساء أقدمن على تأسيس مراكز لاستقبال النساء اللواتي تتعرضن للضرب، وأن عدد هذه المراكز بلغ السبعين في كندا سنة ١٩٨٢ (المرجع نفسه، ص ٢٠٢). أما في بريطانيا، فعدد البيوت التي أُنشئت لاستقبال النساء المضروبات بلغ سنة ١٩٨٠ ما لا يقل عن ٢٠٠ بيت. راجع:

Penny Duggan: Royaume - Uni. Le féminisme triomphant?, art. cit., p. 245.

وفي الولايات المتحدة قُدّر سنة ١٩٨٠ أن فتاة واحدة من أصل ثلاثة ممن بلغن الثانية عشرة في تلك السنة سوف تتعرض للاغتصاب في حياتها.

راجع:

Carol-Ann Douglass: Etats-Unis. La Crise des valeurs, p. 210, in

Terre des Femmes, op. cit., pp. 206-210.

(٤٦) راجع:

Penny Duggan: Royaume-Uni. Le féminisme triomphant?, art. cit., p. 245.

(٤٧) Carol-Ann Douglass: Etats-Unis. La crise des valeurs, art. cit., p. 210.

(٤٨) راجع:

Louise Toupin: Québec. Les femmes, des parentes pauvres toujours, p. 205, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 203-205.

(٤٩) راجع:

Lise-Lott Johansonn: Suède. Premières au hit-parade?, p. 247, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 245-248.

(٥٠) راجع:

د. شكري نجار: ظاهرة انتقاص المرأة، مرجع مذكور، ص ٦٩.

(٥١) راجع:

Barbara Einhorn: RDA. La magie contre la grisaille?, p. 259, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 259 et 261-262.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

(٥٣) راجع:

Julia Voznjessjenskaaya: Union soviétique. Des femmes sous surveillance, pp. 268-269, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 268-273.

فيصل جلّول: المفاهيم الأفقية للمرأة في كتابات نوال السعداوي، ص ١٥٣، مجلة «الفكر العربي»، قضايا المرأة والمرأة العربية، مرجع مذكور، ص ١٤٢ - ١٥٨.

(٥٤) راجع:

Barbara Einhorn: RDA. La magie contre la grisaille?, art. cit., pp. 259 et 262.

(٥٥) راجع:

Christina Wolnoc'w: Pologne. Le poids du quotidien, pp. 265 et 267, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 265-267.

(٥٦) راجع:

Hanna Malewska et Gise Amzallag: L'Apprentissage du comportement sexuel, p. 111, Ed. Casterman, Paris, 1974.

(٥٧) راجع:

Anna Norski: Hongrie. Les aléas de la propagande officielle, pp.

263-264, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 263-265.

(٥٨) راجع:

Irma Ro'm: Yougoslavie. Les limites de l'égalité institutionnelle, pp. 288-289, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 287-290.

(٥٩) د. عزت حجازي: الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، ص ٢١٩ - ٢٢٣، «عالم المعرفة»، الكويت، العدد ٦، حزيران ١٩٧٨.

(٦٠) المرجع نفسه، ص ١٤١.

(٦١) د. منى فياض: محاولة أولية لتتبع موقع الطفولة في الأسرة، ص ٢٢٧ - ٢٢٨، «الفكر العربي»، بيروت، السنة الثانية، العددان ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، قضايا المرأة والمرأة العربية، ص ٢٢٠ - ٢٣١.

راجع أيضاً قصة معبّرة بهذا الصدد:

توفيق يوسف عواد: توها، في: قميص الصوف (مجموعة قصص) (١٩٣٨)، ص ٤١ - ٥٦، الطبعة الثامنة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.

(٦٢) د. عزت حجازي: المرجع المذكور، ص ١٤٠، راجع أيضاً ص ١٤٢.

• حول شهادة فتيات مصريات، راجع:

د. منيرة حلمي: مشكلات الفتاة المراهقة وحاجاتها الإرشادية (١٩٦٥)، ص ٦ و٢٠٨، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

• حول شهادة فتيات لبنانيات، راجع:

كوستي بندلي: خلاف الأهل والأبناء. من وحي إستقصاء بين الشباب، ص ٥٦ - ٥٧، منشورات النور، بيروت، ١٩٨٢.

(٦٣) د. عزت حجازي: المرجع المذكور، ص ١٤٣.

(٦٤) راجع:

Anne-Marie Rocheblave - Spenlé: Rôle Féminin, Rôle masculin, pp. 56-58, in Sexualité et Civilisation, «Le Groupe Familial», Paris, no 61, octobre 1973, pp. 47-58.

في دراسة أجرتها الأخصائية النفسية الفرنسية بيانكا زازو، سألت عدداً من المراهقين والمراهقات عمّن يرغبون في اتخاذهم أصدقاء، فلاحظت عبر الأجوبة التي تلقت أن البنات يقوّمن الجنس الآخر إيجابياً ويَبخّسن جنسهن، وأنهن يعتبرن الشبان «جديرين أكثر بالاهتمام» و«أكثر ذكاء» و«أقل امتثالاً للبيئة» و«أكثر صدقاً» و«أكثر وفاء في الصداقة» من البنات.

راجع:

Bianka Zazzo: Psychologie Différentielle de l'adolescence, P.U.F., cité par Jacques Duquesne: Les 13-16 ans, pp. 94-95, Ed. Bernard Grasset, Paris, 1973.

من هنا ما تلاحظه بحق أوديت تيبو من «أن ترقية المرأة تمرّ عبر المرأة

نفسها. ذلك أنه ما كان للرجل أن يفرض عليها، بهذا المقدار من السهولة، مفاهيمه عن الأنوثة، لو لم تصادف هذه المفاهيم لديها بعض التواطؤ. فلا بدّ إذاً من تربية كاملة في هذا المضمار تتناول لا الرجل فحسب، بل المرأة نفسها». راجع:

Odette Thibault: Les femmes: Une minorité en voie de développement, art. cit., p. 23.

وقد كتب باحث نفسي فرنسي في كتاب صدر له مؤخراً:

«إن القيد الأكثر فعالية هو ذاك الذي يقود المستضعفين إلى التوهّم بأنهم عاجزون (...) إذ لا سبيل لسيطرة جماعة على أخرى أن تدوم لو رفض الذين يخضعون للهيمنة فكرة دونيتهم (...) فلكي يستطيع نظام جائر أن يسير دون صدام، لا بدّ له من إقناع النساء والعمّال وسائر الجماعات المظلومة الأخرى، بدونيتهم وعجزهم».

Michel Schiff: L'intelligence gaspillée. Inégalité sociale, injustice scolaire, p. 37, Ed. du Seuil, Paris, 1982.

(٦٥) د. عزت حجازي: المرجع المذكور، ص ٢١٨.

(٦٦) على سبيل المقارنة، نذكر ما لوحِظَ من أنه في اللغة التايلاندية، لا تنطبق العبارة التي تفيد «الخيانة الزوجية» إلا على النساء. راجع:

Hué Baron-Renault: Thaïlande. La misère prostituée, p. 179, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 177-180.

(الحاشية منّا: ك. ب.)

(٦٧) د. عزت حجازي: المرجع المذكور، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٦٨) المحامية لور مغيزل: المرأة في القوانين وتأثير ذلك على دورها الوطني (١٩٧٧)، مرجع مذكور، ص ٥٠ - ٥١.

(٦٩) يبدو أن هذا المنع قد رُفع في الآونة الأخيرة.
(الحاشية منّا: ك. ب.).

(٧٠) المحامية ميليني توباكيان: المرأة في القوانين اللبنانية (١٩٧٨)، ص ١١٩، في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مرجع مذكور، ص ١١٩ - ١٢١.

(٧١) وقد كتب أحد كبار اللاهوتيين المعاصرين، الهولاندي شونانبرغ، بهذا الصدد:

«قد يكون لعمل المرأة المتزوجة فوائد حتى على صعيد الزواج نفسه. فالمرأة التي تعمل هي أكثر قابلية لتكون عوناً للرجل ورفيقة لطريقه من تلك التي تُعتبر غير راشدة وتُعامل كأنها دُمية فاخرة».

P. Schoonenberg: Le Monde de Dieu en devenir, pp. 203-204, Ed. du Centurion, Paris, 1967.

(٧٢) يقول الدكتور جيلبير توردجمان، وهو طبيب فرنسي متخصص بالشؤون الجنسية:
«إن الضغينة - وهي شاهد على مرض يعتري العلاقة الزوجية - هي، بالإستناد إلى خبرتنا العيادية، من المصادر الأكثر تكراراً للبرودة الجنسية النسائية. فالمرأة (في هذه الحال) تكبت، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، استجاباتها الجنسية لتعاقب الذكر على الإهانات التي تعتبر، بحق أو غير حق، إنها تلقتها منه...»
Dr. Gilbert Tordjman: La violence, le sexe... et l'amour, p. 18, Ed. Laffont, Paris, 1979.

(٧٣) راجع:
Odette Thibault: Les femmes, une minorité en voie de développement, op. cit., p. 23.
Odette Thibault: Le couple, aujourd'hui, op. cit., p. 95.

(٧٤) في ما يلي، بعض الشواهد عن هذا الإنتقاص المزدوج الذي تعاني منه المرأة في العالم الثالث:
● تقول الباحثة الإجتماعية الأميركية سوزن جورج في كتاب لها عنوانه «كيف يموت النصف الآخر من العالم»:
«هل يوجد كائن يعاني من نقص التغذية ومن اليأس أكثر مما يعاني منهما فقير في أدنى السلّم الإجتماعي في بلد متخلف؟ نعم، إنها زوجته...» وتبين هذه الكاتبة كيف أنه، في وضع البؤس الشديد حيث لا يكفي الطعام المتوفر لسدّ حاجات العائلة كلها، يحتفظ الرجل لنفسه، بصفته معيل الأسرة، بالحصة الأكبر منه، في حين أن النساء، بالإضافة إلى كونهن يحتجن أحياناً إلى مزيد من الغذاء بصفتهن حوامل أو مرضعات، يبذلن في الحالات الإعتيادية مجهوداً لا يقل عن مجهود الرجال ليس فقط من حيث تحضير الطعام، بل من حيث المساهمة في إنتاج الأطعمة الضرورية للأسرة. وتخلص الكاتبة إلى أن «أكثر من ٥٠٠ مليون امرأة يعانين في العالم الثالث من هذا الظلم المزدوج».
Susan George: Comment meurt l'autre moitié du monde (How the other half dies, 1976), traduit de l'anglais par Zéno Bianu (1978), Ed. R. Laffont, Paris, 1982.
● في أفريقيا الجنوبية، «تكسب الأفريقيات نصف ما يكسبه أبناء جلدتهن، أي ٨٪ من أجر الرجال البيض. وفي حال الحمل، يُصرفن فوراً من العمل...».
Caroline Flepp: Afrique du Sud. Les femmes parquées dans des

réserves, pp. 137-138, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 134-138.

• في تركيا، كثيرات من النساء الريفيات يعانين من نقص في الفيتامينات والأملاح المعدنية. ومما يزيد من وطأة هذا الوضع، العادة الشائعة بأن تأكل المرأة بقايا الطعام بعد تقديمها أفضله للرجال. راجع:

Deniz Kandiyotti: Turquie. Des harems au féminisme?, p. 154, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 152-154.

• في البرازيل، أوجد البؤس والقمع الناتجان عن نظام جائر موجة من العنف تعاني منها النساء بشكل خاص. فمثلاً قتل الزوج لزوجته جريمة شائعة يبدو أنها تلقى من القضاة تساهلاً خاصاً. راجع:

Ana Gomes et Danda Prado: Brésil. Les règles du métissage, p. 231, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 225-227 et 230-231.

(٧٥) د. شكري نجار: ظاهرة انتقاص المرأة، مقال مذكور، ص ٦٩.

(٧٦) ذكاء الحرّ: مشكلة ثقافة الأطفال في عصرنا، ص ٢٤٧، «الفكر العربي»، السنة الثانية، العددان ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢٣٢ - ٢٥٦.

(٧٧) راجع:

Terre des femmes, op. cit., pp. 94-95 et 142-145.

(٧٨) المرجع نفسه، ص ١٤٢ - ١٤٥.

(٧٩) د. منيرة حلمي: مشكلات الفتاة المراهقة وحاجاتها الإرشادية، مرجع مذكور، ص ٢٠٧.

(٨٠) ففي تونس مثلاً، «صحيح أن نسبة إقبال الإناث على التعليم قد نمت كثيراً، إلا أن عدد الصبيان يبلغ ضعفي عدد البنات في المدارس، ويبلغ أربعة أضعاف عددهن في الجامعات». راجع:

Salhia Abdellatif: Tunisie. Un «Féminisme» au masculin?, p. 101, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 100-102.

(الحاشية منّا: ك. ب.).

(٨١) د. عزت حجازي: الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، مرجع مذكور، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٨٢) راجع:

Rémy Chauvin: Les Surdoués, pp. 166-167, Ed. Stock, Paris, 1976.

(٨٣) راجع:

René Zazzo: Un travail de terrain: filles et garçons de 10 à 13 ans, p. 171, in R. Zazzo: Où en est la psychologie de l'enfant?, pp. 169-173, Ed. Denoël-Gonthier, Paris, 1983.

(٨٤) راجع:

Michèle Saltiel: Qui réussit le mieux?, p. 52, in Christine Garin et Michèle Saltiel: Etre bon élève (enquête), pp. 51-52, «Le Monde de l'Education», no 109, octobre 1984, pp. 36-59.

(٨٥) راجع:
Nicole Chevillard: Le progrès technique est-il sexiste?, p. 44, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 40-47.

(٨٦) راجع:
Michèle Saltiel: art. cit., p. 51.

(٨٧) وقد بيّنت دراسات أُجريت في الأردن أنه، بين الدوافع والأسباب التي تدفع المرأة للعمل، يمثل الدافع الاقتصادي المرتبة الأولى بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات، وأن نسبة المتزوجات اللواتي اعتبرن الدافع الاقتصادي السبب في أعمالهن ٦٢,٧٪ في حين بلغت هذه النسبة ٥٠,٢٪ بين غير المتزوجات. راجع:
نمرة طنوس السعيد: المرأة العربية بين الإقدام والإحجام، مقال مذكور، ص ٣٩.

(٨٨) راجع:
Anne-Marie Rocheblave - Spenlé: Rôle féminin, rôle masculin, op. cit., pp. 56 et 58.

(٨٩) عن هذه الصورة تقول المحلّلة النفسية الفرنسية كريستيان أوليفيه: «إنما المرأة هي في مقابلة الولد، والرجل في مقابلة المال».
Christiane Olivier: Les Enfants de Jocaste, op. cit., p. 55.

(٩٠) راجع:
Nancy Friday: Ma mère, mon miroir, op. cit., p. 357.

(٩١) راجع:
Jacques Duquesne: Les 13-16 ans, pp. 47-48, Ed. Bernard Grasset, Paris, 1973.
وبالفعل، ففي استطلاع أجرته «المؤسسة الفرنسية لاستطلاع الرأي العام» (IFOR) في نيسان ١٩٧٣، مع ٣٠٢ من الفتيان والفتيات المتراوحة أعمارهم بين ١٣ و١٦ سنة، طُلب منهم أن يصفوا كيف يرون أنفسهم بعد مضي ٢٠ عاماً. فأجابت الفتيات بأنهن يرين أنفسهن وقد تزوجن وأسعدن وأنجبن أولاداً، وقالت نصف الفتيات أنهن يعتقدن أنهن سيلازمن المنزل الزوجي، أما النصف الآخر فقلن أنهن يعتقدن بأنهن سوف يعملن خارج المنزل.
راجع:
J. Duquesne: op. cit., pp. 147-148.

(٩٢) راجع:

J. Duquesne: op. cit., p. 72.

(٩٣) «عندما يسأل المجلس الأميركي للتأمين على الحياة في استمارته السنوية: «ماذا توحي لك الذكورة؟»، يجيب ٨٠٪ على الأقل من السكان كل سنة: «رجلاً يعرف كيف يكسب معشيته»...». راجع:

Nancy Friday: op. cit., pp. 334-335.

(٩٤) راجع:

H. Malewska et G. Amzallag: L'Apprentissage du rôle sexuel, p. 161, op. cit.

(٩٥) راجع:

B. Marbeau - Cleirens: Psychologie des mères, p. 107, op. cit.

(٩٦) راجع:

Héléne Deutsch: Problèmes de l'adolescence, pp. 143-144, «Petite Bibliothèque Payot», Paris, 1970.

(٩٧) راجع:

B. Marbeau - Cleirens: op. cit., pp. 108-109.

ولنا شاهد على ذلك في ما يجري في اليابان، حيث تضطر كثير من النساء العاملات إلى قبول وضع عاملات بدوام جزئي مع ما يرافق ذلك من تدنّ في الأجور وحرمان من الاستقرار في الوظيفة ومن كافة التقديمات الإجتماعية (كالتقاعد والضمان الإجتماعي والإجازات المدفوعة الأجور)، لمجرد اضطرارهن إلى العمل بين الساعة ٩ والساعة ١٧، في حين أن الدوام الرسمي يمتدّ بين ٨ و١٧، وذلك ليتسنى لهن مرافقة أولادهن إلى دار الحضانة أو إلى المدرسة. راجع:

Hélèna Hirata: Japon. Obéissance et Solitude, p. 191, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 190-193, op. cit.

(٩٨) وقد كتبت المحللة النفسية الفرنسية كريستيان أوليڤيه بهذا الصدد، مستلهمة خبرتها الشخصية كأمّ وعاملة:

«الساعة الخامسة بعد الظهر: إنها ساعة القدر بالنسبة لمعظم النساء، اللواتي، عندما يحين هذا الميعاد، لا تزال أمامهن ساعة عمل يقضينها، مقترنة بساعة من القلق الوالديّ يتساءلن أثناءها: «من يدري إذا كان التصميم الذي وضعته قد تمّ تطبيقه على ما يرام؟ عسى أن لا يكون حدث ما ليس بالحسبان. عسى أن نكون الحياة والصحة سائرتين بنفس الإنتظام الذي تسير به عقارب الساعة». تلك هي الأفكار التي تراود النساء في فرنسا " تجاوزت الساعة الخامسة مساءً. فهل يُعقل أن لا يتنبه حكام البلد إلى أن

إنتاج المستخدمة إنما هو في تناقص يتزايد مع تصاعد مشاعر الذنب والقلق التي تثيرها الأمومة في نفسها؟».

راجع:

Christiane Olivier: Les Enfants de Jocaste, op. cit., pp. 179-180.

(٩٩) تقول الكاتبة نفسها:

«أليس أكبر انتقاد يوجّه إلى العمل النسائي هو كثرة الغياب الذي يحصل فيه بداعي الإجازات المرضية، علماً بأنها حجة تخفي دائماً وراءها مرض شخص آخر، وهو الولد».

Christiane Olivier: op. cit., pp. 182-183.

(١٠٠)راجع:

Louise Toupin: Québec. Les femmes, des parentes pauvres toujours, pp. 203 et 205, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 203-205.

(١٠١)راجع:

Carol-Ann Douglass: Etats-Unis. La crise des valeurs, p. 208, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 206-210.

(١٠٢)راجع:

H. Malewska et G. Amzallag: L'apprentissage du comportement sexuel, op. cit., p. 139.

Lise-Lott Johansonn: Suède. Première au hit-parade?, p. 247, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 245-248.

(١٠٣)الدكتورة نوال سعداوي: الوجه العاري للمرأة العربية، ص ١٤٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.

(١٠٤)راجع:

Julia Voznjessjenskaaya: Union Soviétique. Des femmes sous surveillance, p. 270, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 268-273.

(١٠٥)راجع:

Ana Gomes et Danda Prado: Brésil. Les règles du métissage, p. 227, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 225-227 et 230-231.

(١٠٦)راجع:

Elisabeth Badinter: L'Amour en plus, op. cit., pp. 349-355.

(١٠٧)راجع:

Nancy Friday: Ma mère, mon miroir (1977), p. 359, op. cit.

(١٠٨)راجع:

Carol-Ann Douglass: Etats-Unis. La crise des valeurs, p. 208, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 206-210.

(١٠٩)راجع:

Luoise Toupin: Québec. Les femmes, des parentes pauvres toujours, p. 203, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 203-205.

(١١٠)راجع:

Julia Voznjessjenskaaya: Union Soviétique. Des femmes sous surveillance, p. 270, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 268-273.

(١١١)راجع:

Barbara Einhorn: RDA. La magie contre la grisaille?, p. 261, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 259 et 261-262.

(١١٢)مذكور في:

Nancy Friday: Ma mère, mon miroir, op. cit., p. 227.

(١١٣)نمرة طنوس سعيد: المرأة العربية بين الإقدام والإحجام، مرجع مذكور، ص ٤٠.

(١١٤)ماري أسعد: إن أُعطيت المرأة المجال، فهي واحد مع الرجل في التنمية (١٩٧٨)، ص ١٣٦، في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مرجع مذكور، ص ١٣٥ - ١٣٨.

(١١٥)مذكور في:

B. Marbeau - Cleirens: Psychologie des mères, pp. 109-110, op. cit.

(١١٦)راجع:

Nancy Friday: Ma mère, mon miroir, op. cit., pp. 322-323.

(١١٧)راجع:

B. Marbeau - Cleirens: op. cit., p. 109.

(١١٨)هذا يفترض أيضاً أن تأخذ الأسرة بعين الاعتبار، في توزيع نفقاتها، ضرورة تخفيف أعباء الأعمال المنزلية عن كاهل المرأة، وهذا ما لا يحصل دائماً. فعلى سبيل المثال، تذكر لورانس بانّيه في مقال لها عن وضع المرأة في اليونان، «إن وقت النساء لا يُقام له حساب (في ذلك البلد). فالرجال يُفضلون ابتياع مسجّلات للصوت على شراء آلات منزلية من شأنها أن تسهّل حياة النساء. وفي حين أن الأسرة تملك جهازاً تلفزيونياً، تستمر المرأة في غسل الثياب باليد». راجع:

Laurence Pannet: Grèce. La maternité, un devoir, un pouvoir et un sacrifice, p. 281, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 280-283.

(١١٩)راجع:

Barbara Einhorn: RDA. La magie contre la grisaille?, art. cit., p. 259.

(١٢٠)وقد أثبتت دراسة أجرتها نمرة السعيد سنة ١٩٧٦ في الأردن «بأن الغالبية

العظمى من الأمهات العاملات يفضلن العمل الجزئي فقط ليتمكّن من التوفيق بين الواجبات الأسرية والواجبات العملية». راجع: نمرة السعيد: المرجع المذكور، ص ٤٠.

(١٢١)راجع:

Odette Thibault: Les femmes: une minorité en voie de développement, art. cit., pp. 23-24.

(١٢٢)الأخت وردة مكسور: المرأة في علم الاجتماع الديني، ص ٤٥، في: المرأة في اللاهوت الكنسي، ص ٤٣ - ٤٦، برنامج المرأة، مجلس كنائس الشرق الأوسط، تشرين الثاني ١٩٨٠.

(١٢٣)راجع:

Catherine Rager: Le Temps du divorce, p. 17, note 3, Coll. «L'Ecole des Parents», Ed. Casterman, Paris, 1982.

(١٢٤) Dominique Lœillet et Judith Ezekiel, in Terre des Femmes, op. cit., p. 319.

(١٢٥)راجع:

Aliza Del Ré: Le Salaire ménager: une revendication féministe?, p. 368, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 366-368.

(١٢٦)راجع:

Barbara Einhorn: art. cit., pp. 261-262.

(١٢٧)راجع:

Aliza Del Ré: art. cit., p. 366.

(١٢٨)المرجع نفسه، ص ٣٦٨.

(١٢٩)المرجع نفسه، ص ٣٦٦.

(١٣٠)راجع:

H. Malewska et G. Amzallag: op. cit., p. 148.

(١٣١)ماري أسعد: إن أعطيت المرأة المجال، فهي واحد مع الرجل في التنمية، ص ١٣٦، مقال مذكور.

(١٣٢)راجع:

H. Malewska et G. Amzallag: op. cit., p. 160.

(١٣٣)راجع:

Marie-Josèphe Dhavernas: les «Nouveaux pères», p. 323, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 323-324.

(١٣٤)راجع:

H. Malewska et G. Amzallag: op. cit., p. 143.

(١٣٥)راجع:

Bernadette et Philippe, 10 ans de mariage, 2 enfants de 8 et 3 ans: Témoignage d'un couple. Un congé de paternité, in «Alliance», Paris, no 29, sept.- oct. 1983, Qu'advient-il du couple lorsque l'enfant paraît?, pp. 20-22.

(١٣٦)راجع:

Laurence Gavarini: Italie. De la «mamma» à la «féministe»..., p. 284, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 283-287.

(١٣٧)راجع:

Christine Garin et Marie-Claude Betbeder: Faire garder ses enfants: le casse-tête (Enquête), p. 30, «Le Monde de l'Education», no 111, décembre 1984, pp. 28-50.

(١٣٨)المرجع نفسه، ص ٣٢.

(١٣٩)راجع:

Marie-Claude Betbeder: Quand les parents s'organisent eux-mêmes, in Faire garder ses enfants: le casse-tête, pp. 47 et 49-50.

(١٤٠)راجع:

Nicole Prieur: Adolescents, Parents: Des rendez-vous manqués?, pp. 59-62, Coll. «L'Ecole des Parents», Casterman, Paris, 1981.

(١٤١)راجع:

Hélène Hirata: Japon. Obéissance et Solitude, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 190-193.

- Muriel Jolivet: Le Revers de la médaille, in le Mirage du modèle japonais, pp. 18-19, «Le Monde de l'Education», no. 110, novembre 1984, pp. 14-21.

Roland-Pierre Paringaux: La jeunesse évolue vers plus d'invidualisme, in Japon, tradition et changement, p. 25, «Le Monde Diplomatique», 31e année, no 359, février 1984, pp. 21-28.

Laurence Caillet: De la «maison» traditionnelle à la famille du consommateur, in id, p. 27.

(١٤٢)راجع:

Christiane Olivier: Les Enfants de Jocaste, p. 183, op. cit.

(١٤٣)المرجع نفسه، ص ١٧٧.

(١٤٤)راجع:

Lise-Lott Johansonn: Suède. Premières au hit-parade?, p. 246, in Terre des Femmes, op. cit., pp. 245-248.

(١٤٥)راجع:

Lise-Lott Johansonn: art. cit., p. 247.

H. Malewska et G. Amzallag: op. cit., p. 149.

المراجع

مراجع عربية

١ - توفيق يوسف عواد. توها، في: قميص الصوف (مجموعة قصص) (١٩٣٨)، الطبعة الثامنة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.

٢ - ذكاء الحرّ: مشكلة ثقافة الأطفال في عصرنا، مجلة «الفكر العربي»، بيروت، السنة الثانية، العددان ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، قضايا المرأة والمرأة العربية، ص ٢٣٢ - ٢٥٦.

٣ - سلام الراسي: في الزوايا... خبايا، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، مؤسسة نوفل، بيروت.

٤ - شكري نجار (د.): ظاهرة انتقاص المرأة، «الفكر العربي»، بيروت، السنة الثانية، العدد ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، ص ٦٨ - ٨٢.

٥ - عزت حجازي (د.): الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، «عالم المعرفة»، الكويت، العدد ٦، حزيران ١٩٧٨.

٦ - فيصل جلول: المفاهيم الأفقية للمرأة في كتابات نوال السعداوي، مجلة «الفكر العربي»، بيروت، السنة الثانية،

العددان ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، ص ١٢٢ - ١٥٨.
٧ - كوستي بندلي: خلاف الأهل والأبناء. من وحي استقصاء بين الشباب، منشورات النور، بيروت، ١٩٨٢.
٨ - لور مغيزل (المحامية): المرأة في القوانين وتأثير ذلك على دورها الوطني (١٩٧٧)، في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص ٤٩ - ٥٥، مجلس كنائس الشرق الأوسط، لبنان، ١٩٧٩.
٩ - ماري أسعد: إن أعطيت المرأة المجال، فهي واحد مع الرجل في التنمية (١٩٧٨)، في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص ١٣٥ - ١٣٨.
١٠ - منى فياض (د.): محاولة أولية لتتبع موقع الطفولة في الأسرة، «الفكر العربي»، بيروت، السنة الثانية، العددان ١٧ - ١٨، أيلول - كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢٢٠ - ٢٣١.
١١ - منيرة حلمي (د.): مشكلات الفتاة المراهقة وحاجاتها الإرشادية (١٩٦٥)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.
١٢ - ميليني توباكيان (المحامية): المرأة في القوانين اللبنانية (١٩٧٨) ،في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص ١١٩ - ١٢١.
١٣ - نمرة طنوس السعيد: المرأة العربية بين الإقدام والإحجام (١٩٧٧)، في: المرأة في الكنيسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص ٣٣ - ٤٢.
١٤ - نوال سعداوي (د.): الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
١٥ - وردة مكسور (الأخت): المرأة في علم الاجتماع الديني،

في: المرأة في اللاهوت الكنسي، ص ٤٣ - ٤٦، برنامج المرأة، مجلس كنائس الشرق الأوسط، تشرين الثاني ١٩٨٠.

مراجع أجنبية

16 - Abdellatif, Salhia: Tunisie. Un «Féminisme» au masculin?, in: Terre des Femmes. Panorama de la situation des femmes dans le monde. Sous la direction d'Elisabeth Paquot, pp. 100-102, Ed. La Découverte/ Maspero, Paris et Boréal Express, Montréal, 1983.

17 - Badinter, Elisabeth: L'Amour en plus. Histoire de l'amour maternel (17e - 20e siècle) (1980), Ed. Flammarion, Paris, 1981.

18 - Beauvoir, Simone de: Le deuxième Sexe (1949), Coll. «Idées», Ed. Gallimard, Paris, 1968, 2 tomes.

19 - Bernadette et Philippe: Témoignage d'un couple. Un congé de paternité, in «Alliance», Paris, no 29, sept. - oct. 1983, Qu'advient-il du couple lorsque l'enfant paraît?, pp. 20-22.

20 - Betbeder, Marie-Claude: Allez les filles, in «Le Monde de l'Education», Paris, no 104, avril 1984, pp. 26-34 et 39-47.

21 - Betbeder, Marie-Claude: Quand les parents s'organisent eux-mêmes, in Faire garder ses enfants: le casse-tête, pp. 47 et 49-50, «Le Monde de l'Education», no 111, décembre 1984, pp. 28-50.

22 - Birnbaum, Norman: Lettre à un ami européen. L'Amérique en quête d'une cohérence et d'une signification, «Le Monde Diplomatique», Paris, 31e année, no 366, septembre 1984, pp. 2-3.

23 - Boyer, Agnès: Droits des femmes dans une société d'hommes, in Terre des Femmes, pp. 47-56.

24 - Caillet, Laurence: De la «maison» traditionnelle à la

famille du consommateur, in Japon, tradition et changement, p. 27, «Le Monde Diplomatique», Paris, 31e année, no 359, février 1984, pp. 21-28.
25 - Chauvin, Rémy: Les Surdoués, Ed. Stock, Paris, 1976.
26 - Chevillard, Nicole: Le progrès technique est-il sexiste?, in Terre des Femmes, pp. 40-47.
27 - Deutsch, Hélène: Problèmes de l'adolescence, «Petite Bibliothèque Payot», Paris, 1970.
28 - Dhavernas, Marie-Josèphe: Les «Nouveaux pères», in Terre des Femmes, pp. 323-324.
29 - Dommergues, Pierre: Bella Abzug: Les femmes américaines au pouvoir, «Le Monde Dimanche», Paris, 17 octobre 1982, pp. 9-10.
30 - Douglass, Carol-Ann: Etats-Unis. La crise des valeurs, in Terre des Femmes, pp. 206-210.
31 - Duggan, Penny: Royaume-Uni. Le féminisme triomphant?, in Terre des Femmes, pp. 242-245.
32 - Einhorn, Barbara: RDA. La magie contre la grisaille?, in Terre des Femmes, pp. 259 et 261-262.
34 - Flepp, Caroline: Afrique du Sud. Les femmes parquées dans des réserves, in Terre des Femmes, pp. 134-138.
35 - Friday, Nancy: Ma mère, mon miroir (My mother/My self, New York, 1977), traduit de l'américain par Théo Carlier (1979), Coll. «Réponses», Ed. Robert Laffont, Paris, 1980.
36 - Garin, Christine: Quinze millions de morts, «Le Monde de l'éducation», Paris, no. 102, février 1984, p. 54.
37 - Garin, Christime et Betbeder, Marie-Claude: Faire garder ses enfants: le casse-tête (Enquête), «Le Monde de l'Éducation», Paris, no. 111, décembre 1984, pp. 28-50.
38 - Gavarini, Laurence: Italie. De la «mamma» à la «féministe»..., in Terre des Femmes, pp. 283-287.
39 - George, Susan: Comment meurt l'autre moitié du monde (How the other half dies, 1976), traduit de

l'anglais par Zéno Bianu (1978), Ed. R. Laffont, Paris, 1982.
40 – Gomes, Ana et Prado, Danda: Brésil. Les règles du métissage, in Terre des Femmes, pp. 225-227 et 230-231.
42 – Johansonn, Lise-Lott: Suède. Premières au hit-parade?, in Terre des Femmes, pp. 245-248.
43 – Jolivet, Muriel: Le Revers de la Médaille, in Le mirage du modèle japonais, pp. 18-19, «Le Monde de l'Éducation», Paris, no. 110, novembre 1984, pp. 14-21.
44 – Kandiyotti, Deniz: Turquie. Des harems au féminisme?, in Terre des Femmes, pp. 152-154.
45 – Maas, Alex: Canada. Une sourde violence, in Terre des Femmes, pp. 199 et 201-203.
46 – Malewska, Hanna et Amzallag, Gise: L'Apprentissage du comportement sexuel, Ed. Casterman, Paris, 1974.
47 – Marbeau – Cleirens, Béatrice: Psychologie des mères (1966), Éditions Universitaires, Paris, 1967.
48 – Moira, Fran: Les féministes américanes contre la majorité morale, in Terre des Femmes, pp. 299-301.
49 – Norski, Anna: Hongrie. Les aléas de la propagande officielle, in Terre des Femmes, pp. 263-265.
50 – Olivier, Christiane: Les Enfants de Jocaste. L'empreinte de la mère (1980), Ed. Denoël/Gonthier, Paris, 1982.
51 – Panafieu, Christine Woesler de: Allemagne fédérale. Une autonomie encore incomplète, in Terre des Femmes, pp. 248-251.
52 – Pannet, Laurence: Grèce. La maternité, un devoir, un pouvoir et un sacrifice, in Terre des Femmes, pp. 280-283.
53 – Paringaux, Roland – Pierre: La jeunesse évolue vers plus d'individualisme, in Japon, tradition et changement, p. 25, «Le Monde diplomatique», Paris, 31e année, no. 359, février 1984, pp. 21-28.
54 Poinsignon, Claire: Féminisme et luttes de femmes, in Terre des Femmes, pp. 82-90.

55 – Prieur, Nicole: Adolescents, Parents: des rendez-vous manqués?, Coll. «L'Ecole des parents», Caterman, Paris, 1981.
56 – Rager, Catherine: Le Temps du divorce, Coll. «L'Ecole des Parents», Casterman, Paris, 1982.
57 – Rapaille, Gilbert C.: Comprendre ses parents et ses grands-parents, Ed. Mengès, Paris, 3e édition, 1982.
58 – Ré, Aliza Del: Le salaire ménager: une revendication féministe?, in Terre des Femmes, pp. 366-368.
59 – Renault, Hué Baron-: Thaïlande. La misère prostituée, in Terre des Femmes, pp. 177-180.
60 – Rocheblave – Spenlé, Anne-Marie: Rôle féminin, Rôle masculin, in Sexualité et Civilisation, «Le Groupe Familial», Paris, no. 61, octobre 1973, pp. 47-58.
61 – Roland – Michel, Marianne: Attendre un enfant, Coll. «Via», Casterman, Paris, 1969.
62 – Rom, Irma: Yougoslavie. Les limites de l'égalité institutionnelle, in Terre des Femmes, pp. 287-290.
63 – Saltiel, Michèle: Qui réussit le mieux?, in Christine Garin et Michèle Saltiel: Etre bon élève (Enquête), pp. 51-52, «Le Monde de l'Euducation», no. 109, octobre 1984, pp. 36-59.
64 – Schiff, Michel: L'intelligence gaspillée. Inégalité sociale, injustice scolaire, Ed. du Seuil, Paris, 1982.
65 – Schoonenberg, P.: Le monde de Dieu en devenir, Ed. du Centurion, Paris, 1967.
66 – Silbermane, Roxane: L'Emploi féminin: le grand embouteillage, in Terre des Femmes, pp. 27-39.
67 – Thibault, Odette: Les Femmes: une minorité en voie de développement, in «Témoignage Chrétien», Paris, no. 1338, 26 février 1970, pp. 23-24.
68 – Thibault, Odette: Le couple, aujourd'hui, Coll. «Via», Casterman, Paris, 1971.
69 – Tordjman, Gilbert (Dr): La violence, le sexe... et

l'amour, Ed. Robert Laffont, Paris, 1979.
70 – Toupin, Louise: Québec. Les femmes, des parentes pauvres toujours, in Terre des Femmes, pp. 203-205.
71 – Voznjessjenskaaya: Union soviétique. Des femmes sous surveillance, in Terre des Femmes, pp. 268-273.
72 – Wolnoc'w: Pologne. Le poids du quotidien, in Terre des Femmes, pp. 265-267.
73 – Zazzo, René: Un travail de terrain: Filles et garçons de 10 à 13 ans, in R. Zazzo: Où en est la psychologie de l'enfant?, pp. 169-173, Ed. Denoël-Gonthier, Paris, 1983.

تذييل

إضافة إلى : القسم الثاني - البند الثاني ب

لقد علّقتُ على الأجوبة التي تندرج في فئة البند الثاني ب («من أجل مواجهة الصعاب وتأمين المستقبل وإيجاد عمل») بقولي إن إقبال الفتيات البارز - دون الشبان - على تقديم هذا النوع من الأجوبة يعكس، باعتقادي، قلقهنّ أمام المستقبل، ذلك القلق الذي تزرعه الأسرة في نفس الفتاة منذ بداية حياتها، والنابع من النظرة الشائعة إلى البنت، في الأوساط الشعبية على الأقل، على أن موضوع مصيرها إنما هو همّ يقضّ مضجع أهلها. وقد عبّر الأديب اللبناني ميخائيل مسعود عن هذا التصوّر الشعبيّ في كتابه «أمثال وحكايات» إذ قال، مصوّراً ذهنية العامّة:

«وقد تبرّموا بالبنت، واعتبروها همّاً من الهموم، التي تثقّل الرأس، وتقلق البال، وتجلب العار، فتمنّوا لها الموت:

«إليّ ماتِت بنتو انستر عِرْضو!»

حتى لو تزوجت، واستقلّت، فقد تبقى عالة على أهلها!...

لذا، قالوا:

«هَمُّ البنات للممات».

ميخائيل مسعود:

أمثال وحكايات، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٢٨.

إضافات إلى: القسم الثاني - البند الرابع:

١ - عن المثل الشعبي الذي يدّعي أن «المرأة بنصف عقل»، يروي ميخائيل مسعود أن أحد الغلاة من الرجال ذهب إلى حدّ أنه لم يكتف بالاستشهاد به على أنه من المسَلّمات، بل - وكأنه اعتبر أن هذا المثل المجحف يعطيها من القيمة أكثر مما تستحقّ - استدرك قائلاً: «لكنها لا تستعمله»! راجع:

ميخائيل مسعود: المرجع السابق، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٢ - إن الارتباط الذي أشارت إليه إجابات الإستقصاء بين عمل المرأة الذي يفتح لها التعليم أبوابه، وبين الاستقلالية التي تحفظ لها كرامتها وحقوقها، قد نوّه به المفكّر العربي الرائد قاسم أمين. فقد ربط بحقّ بين إحجام المرأة عن العمل الذي يسمح لها بكسب قوتها والمشاركة في الإنتاج، وبين ضياع حقوقها. وقد كتب بهذا الصدد الدكتور محمد عمارة الذي نشر الأعمال الكاملة لقاسم أمين مع دراسة وتحقيق (المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٦):

«وحقيقة أخرى على جانب كبير من الأهمية، والعمق أيضاً، وعاها قاسم أمين، عندما أدرك أن افتقار المرأة إلى «الاستقلال الاقتصادي»، وبعدها عن ميادين العمل المنتج في المجتمع جعلها تابعة وخاضعة لمن يسدّ رمقها ويضمن لها مقوّمات الحياة وضرورياتها (. . .) وهو يعبّر (عن هذه الحقيقة) عندما يتحدث عن عمل المرأة ودوره في تحريرها، إذ «لو تبصّر المسلمون تعلموا أن إعفاء المرأة من أول واجب عليها، وهو التأهل لكسب ضروريات الحياة بنفسها، هو السبب الذي جرّ ضياع حقوقها، فإن الرجل لما كان مسؤولاً

عن كل شيء إستأثر بالحقّ في التمتع بكل حقّ، ولم يبق للمرأة حظّ في نظره إلا كما يكون لحيوان لطيف يوفيه صاحبه ما يكفيه من لوازمه تفضّلاً منه، على أن يتسلّى به» («الأعمال الكاملة لقاسم أمين»، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، ج ٢، ص ٢٣، طبعة بيروت سنة ١٩٧٦)».

د. محمد عمارة: قاسم أمين وتحرير المرأة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٢-١١٣

إضافات إلى: القسم الثاني - البند السابع:

عن استمرار انتقاص المرأة في عالم اليوم، نضيف الوقائع التالية:

• **عن الولايات المتحدة** كتبت، في تشرين الأول ١٩٩٦، الصحفية إنغريد كارلندر، مندوبة جريدة «لموند ديبلوماتيك» الباريسية في ذلك البلد، أن معدّل أجر النساء فيه لا يبلغ سوى حوالى ٦٣٪ مما يكسبه الرجال من أجر، وأن ٩٥٪ من المراكز القيادية العليا في العمل يشغلها رجال، وأن عدد المقاعد التي تحتلّها النساء في الكونغرس الحالي ليس سوى ٥٦ من أصل ٥٣٥ مقعداً. راجع:

Ingrid CARLANDER: Etats - Unis. Offensive conservatrice contre les femmes, p. 6, LE MONDE DIPLOMATIQUE, Paris, 43e année, no 511, octobre 1996, pp. 6-7.

• **عن أوروبا وفرنسا**، كتبت النائبة السابقة والصحافية جيزيل حليمي، في تشرين الأول ١٩٩٤، أن عدد سكان أوروبا يبلغ ٣٢٧ مليون نسمة، بينها ٥١,٥٪ من النساء، في حين أن نسبة

المتنخبات منهن لا يتجاوز ١١,٣٪. وأشارت إلى أن فرنسا تضرب الرقم القياسي - إلى جانب اليونان - في هذا الانتقاص من الحقوق السياسية للمرأة، إذ إن نسبة النساء في البرلمان الفرنسي لا تتعدى ٥,٦٪(*). في حين أن نسبة النساء المنتخَبات تبلغ ٣٨٪ في فنلندا، وتبلغ الثلث أو أكثر في النروج والسويد والدانمارك، والربع في هولندا وإيسلندا.

راجع:

Gisèle HALIMI: Etablir l'égalité politique. Un référendum pour les femmes, p. 32, LE MONDE DIPLOMATIQUE, Paris, 41e année, no 487, octobre 1994, p. 32.

• عن لبنان، ورد في دراسة صدرت، في أيلول ١٩٩٥، عن جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ما يلي:

«... لا زالت المرأة اللبنانية العاملة تواجه التمييز القائم في العمل، وهي ترضى مُجبرة بأجر أقلّ من الرجل، كما تتحمّل أقصى أشكال الاستغلال في العمل من قِبَل بعض أصحاب المؤسسات، خصوصاً في القطاعات التي تستخدم النساء أكثر من الرجال، على سبيل المثال: معامل الخياطة والنسيج، مهنة التمريض، التعليم بالمدارس المجانية والخاصة. ويستفيد من هذا التمييز أرباب العمل الذين يستغلّون المرأة لتحقيق الأرباح».

إعداد د. علي فاعور (أستاذ في الجامعة اللبنانية): المرأة اللبنانية في مواجهة الحرب والعنف (١٩٧٥ - ١٩٩٠) والتحديات الإجتماعية والاقتصادية،

(*) في حين أن الفرنسيات يمثّلن ٥٣٪ من جماعة الناخبين و٤٤٪ من القوى العاملة و٤٠٪ من مداخيل العائلات، راجع: Florence BEAUGÉ: La démocratie inachevée, p.5, Le Monde Diplomatique, 44e année, n°.516, mars 1997, p.6.

جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، أيلول ١٩٩٥، ص ٦٣ - ٦٤.

• **عن تعرّض النساء للضرب** وسوء المعاملة الجسدية في العالم الغربي، نورد المعلومات الحديثة التالية:

* «تُقَدَّر بـ ١٠٪ نسبة النساء اللواتي يتعرضن للضرب، داخل العالم الغربي». (ورد ذلك في كتاب صدر سنة ١٩٩٠). راجع:

France QUÉRÉ: La Famille, Ed. du Seuil, Paris, 1990, p. 138, note 1.

* في آذار ١٩٩٦، أذاع التلفزيون الفرنسي (محطة TF1) المعلومة التالية: إن إمرأة واحدة من أصل كل ثماني نساء، في فرنسا، تتعرض لأعمال عنف جسدي. في ما مضى، كانت ضحايا هذا العدوان تلزمن الصمت، أما الآن فقد بدأن يُفصحن عن معاناتهن. وقد أُنشئت هيكليات لمساعدتهنّ.

المصدر: TF1, journal télévisé de 13 heures, 20.3. 1996.

• أما الاستهجان الذي تُقابل به ولادة البنت في المجتمعات الشرقية، فإن الأديب ميخائيل مسعود يرسم عنه لوحة بالغة التعبير:

«إن من يمعن النظر في أقوال العامة، وتصرفاتهم، يلمس أشياء من عميق احتقارهم للأنثى، وتفضيلهم الذكر عليها!... (...).

«(...) وقد تصبح (...) (بنظرهم) المرأة المئناث (من سقط المتاع)، وكأن للمرأة رأياً في أمر تكوين نوع الجنين داخل رحمها!!

«وبما أن تصبح الأنثى عروساً، حتى يبادروها بقولهم، وفي

كل مناسبة: «نِقْشَعْلِكْ (أي: نرى لكِ: ك. ب.) عريس». وما أن تحمل فعلاً، مجتازة أول إمتحان عسير، حتى يبدأوا بإسماعها عبارة: الله يخَلِّصِكْ بعريس. وإن أكلوا من طعام، أو شربوا شراباً، بمطلع مناسبة، قالوا: «بفرحة عريس». ويعنون بالعريس: المولود الذكر، فقط!!

«أما إذا صمت المتكلّمون، أو ساد بينهم الوجوم، لأي سبب مُنكَر، فقد يقول قائل: «جابت بنت!» لأن مجيء البنت أمر رهيب يفرض الوجوم، ويستدعي الصمت، لعظم المصاب!!(*).

«وفي عُرفهم، إن عتبة البيت تحزن أربعين يوماً، عند ولادة الأنثى!... وسألت عجوزاً عن هذا فقالت:

«إن البشارة بمجيء البنت صعبة!... وسماع صراخها في البيت مستهجَن!... وقد قال المثل:

«صوت حيّة وْلا صوت بْنَيَّة»!...».

ميخائيل مسعود: أمثال وحكايات، مرجع مذكور، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

• عن العالم الاشتراكي

تقهقر موقع المرأة في أوروبا الشرقية بعد انهيار الأنظمة

(*) تصديقاً لما يورده هنا ميخائيل مسعود، بحرفيته، أنقل حادثاً طريفاً رواه لي بهذا الصدد أحد الأصدقاء. فقد كان يوماً في إحدى دور التوليد، وكانت قد أدخلت احدى الحوامل إلى غرفة الولادة، وكان الأقارب والأصدقاء مجتمعين أمام باب الغرفة ينتظرون الحدث السعيد، وكانت اصواتهم تتعالى وهم يتبادلون اطراف الحديث. وإذا بضوء يشتعل خارج الغرفة منذراً بحدوث الولادة، وكان... ورديّ اللون، أي أنه أشار ان المولودة أنثى. يقول صديقي ان الصمت هيمن إذ ذاك فجأة على الحاضرين، فسكتوا كأن على رؤوسهم الطير وسادهم وجوم عجيب. (ك.ب.).

الشيوعية هناك:

كتبت جاكلين هاينن، وهي باحثة فرنسية تعمل مديرة أبحاث في «المركز الوطني للبحث العلمي» (CNRS)، ما يلي:

«إن العديد من الدراسات الحديثة تبرز أن النساء، في بلاد أوروبا الوسطى والشرقية، تعانين من التهميش على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فمع الانتقال إلى اقتصاد السوق، ازدادت كثيراً ممارسات التميز المجحفة بحقّهنّ، إن من حيث التشغيل أو من حيث التنشئة المهنية، وبنوع أخصّ في القطاع الخاص. (من جهة أخرى) فإن اعتماد الديمقراطية في تشكيل أجهزة السلطة، رافقه تراجع كبير في عدد النساء في المجالس المُنتَخَبَة.

«فقد كانت دول الكتلة الشيوعية السابقة تفرض حصصاً quotas تحدّد بأكثر من ٢٠٪ نسبة النساء الواجب انتخابهنّ. ولكن القوانين الانتخابية الجديدة ألغت هذه المتطلبات. ففي عام ١٩٩٥، كانت نسبة المنتخَبات، في ١٨ برلماناً من أصل ٢٧ في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، أقل من ٨٪، وفي ٨ برلمانات أخرى أقل من ١٥٪ (بيد أن برلمان تركمانستان كان يضم ١٨٪ من النساء). أما في روسيا، فقد تدنّت نسبة التمثيل النسائي في السوفيات الأعلى من ٣٠٪ إلى ٥٪ عندما جرت، سنة ١٩٨٩، الانتخابات الحرة الأولى(*)».

وتبيّن الباحثة نفسها أن اعتماد اقتصاد السوق أدّى إلى إلغاء العديد من دور الحضانة أو روضات الأطفال التي كانت ترعى

(*) Les Femmes dans les Parlements: 1994–1995, Union parlementaire, Genève, juillet 1995.

أطفال النساء العاملات، وتخفّف عنهنّ الأعباء العائلية. وقد زادت رسوم دور الحضانة التابعة للدولة، بحيث أصبح ولوجها عسيراً. ففي بولونيا حيث كانت هذه الدور شبه مجانية، أصبحت كلفتها الآن، عن الولد الواحد، تصل أحياناً إلى نصف الحدّ الأدنى للأجور. أما في ليتوانيا، فكانت روضات الأطفال تستقبل، سنة ١٩٩٠، نسبة ٧٦,٤٪ من الأطفال بين ٣ و٦ سنوات، أما في ١٩٩٣ فتدنّت النسبة إلى ٣٦,٤٪.

راجع:

Jacqueline HEINEN, Illusions perdues pour les femmes de l'Est, pp. 12-13, «LE MONDE DIPLOMATIQUE», Paris, 43e année, no 513, decembre 1996, pp. 12-13.

إضافات إلى: القسم الثاني - البند التاسع

إلى ما أوردناه في ذلك الباب عن **إعاقة المجتمع العربي لتعليم الفتاة**، نضيف هذه الصورة المستَمَدَّة من مقال نُشر سنة ١٩٩٠ في مجلة نفسية متخصّصة، فقد كتب الدكتور خليل شكور:

«نشير (...) إلى أن تعليم الفتاة لم يكن وارداً أصلاً، كان موضوعاً غير قابل للنقاش على اعتبار أن دور المرأة في المجتمع كان ينحصر في إنجاب الأطفال والاهتمام بشؤون زوجها وبإطاعته. وهذا ما تأكد منه جان-بيار فالين(*) في بحثه على المجتمع اللبناني إذ «أن الأهل في المناطق اللبنانية المتخلّفة يدفعون بناتهم للتعلّم والحصول على الشهادة الابتدائية فقط لتعزيز

(*) E.J.P. Valin: Le pluralisme socio-scolaire au Liban, Beyrouth, Dar El-Machrek, 1969, p.138.

فُرص الزواج» وتعزيز موقف الأهل حين البحث في هذا الموضوع.

(. . .)

«وفي بحث آخر، ضمن المجتمع اللبناني، يشير الدكتور جوزيف أنطون(*) إلى أن وجود الإناث في المدرسة هو أقلّ من وجود الذكور وبالأخص في المراحل المتوسطة والثانوية والجامعية، كما أن نسبة ترك الدراسة هي أكثر عند الإناث منها عند الذكور، وفي خلال كل مراحل التعليم.

«حول هذا المعنى أوضح فالين(*) أن نسبة وجود الإناث في المرحلة الابتدائية بلغت في بحثه ٤٣٪، ثم أخذت بالتدنّي إلى ٤٠٪ ثم إلى ٢٧٪، وأخيراً إلى ١٥٪ في التعليم العالي. وهذا مردّه برأيه إلى الشروط الإجتماعية التي تخضع لها المرأة في منطقة الشرق الأوسط، وبالأخصّ في المنطقة العربية كما يعود السبب أيضاً إلى ضعف القدرة على استيعاب السوق لعمل الإناث».

د. جليل شكور: تمايز توظيفات الذكاء بين الذكور والإناث. هل هو واقع بيولوجي أم هو نتاج المجتمع؟، ص ٢٣ - ٢٤، «الثقافة النفسية»، المجلد الأول، العدد الثالث، تموز ١٩٩٠، تصدر عن مركز الدراسات النفسية والنفسية - الجسدية، طرابلس، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٢٢ - ٣٣.

(*) Joseph Antoun: Problèmes socio-éducatifs au Liban, Beyrouth, Liban, 1984, p. 164

(*) E.J.P. Valin: op. cit, p.48

إضافات إلى الملحق

١- إلى ما ورد فيه من أن «توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة مجحف بحق المرأة العاملة»

ورد ما يلي في سياق بحث نفسي صدر في نيويورك عام ١٩٩٠:

«هناك علامات تشير إلى أن تغييراً هو في صدد الحصول، لكن دراسات حديثة أثبتت أن في «الكوبلات» (الثنائيات الزوجية) حيث المرأة تعمل، فهي التي لا تزال تأخذ على عاتقها من ٨٠ إلى ٩٠٪ من أعمال العناية بالمنزل والأولاد، مما يرتّب عليها أسابيع معدل ساعات العمل فيها يبلغ الثمانين.

«وليس الرجال بمسؤولين وحدهم عن هذا الوضع. ذلك أن أمهات كثيرات يُكسِبْنَ أبناءهنّ عادات سيئة. فبعضهم يخشون حقاً من أن تتناقص رجولتهم، حتى في عيني زوجتهم، إذا هم أعملوا المكنسة الكهربائية. والعديد من النساء يتساهلن إذا ما عمل الرجال (في المنزل) أقلّ مما يتوجّب عليهم».

Dean DELIS et Cassandra PHILLIPS: Le Paradoxe de la passion. Les jeux de l'amour et du pouvoir (The Passion Paradox, New York, 1990), Coll. «Réponses», Ed. Laffont, Paris, 1992, p. 294.

٢- إلى ما ورد فيه عن حق المرأة بتعويض ماليّ تتقاضاه من الدولة عن خدماتها المنزلية

كتبت المحلّلة النفسية الفرنسية الشهيرة فرنسواز دولتو سنة ١٩٨٥:

«من المؤكّد أنه ينبغي أن تتقاضى المرأة، إلى أن يبلغ طفلها

عمر ١٨ شهراً، مُرتّباً يسمح لها (بالتفرّغ إلى) تربيته بنفسها، إذا كانت راغبة بذلك، أو يخوّلها أن تعهد به إلى شخص تثق به، إذا شاءت أن تستمرّ في عملها (المهني)، مثلاً إلى أحد أفراد عائلتها».

Françoise DOLTO: La Cause des enfants (1985), Le livre de Poche, Paris, 1992, p. 495.

٣- إضافة إلى ما جاء فيه من «أن مشاركة الرجل في المهامّ البيتية خير له وللأولاد»

* يؤكّد المعالج النفسي والمربّي الأميركي المعروف، الدكتور دودسون، أن العلاقات المبكّرة بين الأب والطفل ترسي أساسات علاقات جيدة لاحقة بينهما. وإليكم ما يقوله بهذا الشأن في أحد كتبه:

• يبيّن دودسون أنه لا يمكن لدور الأب أن يقتصر على منح هدايا مادّية، إذ عليه أن يعطي شيئاً من ذاته، بتمضيته وقتاً مع ولده، بقيامه معه بما يجلب السرور لكليهما. مثلاً يمكنه، مع طفل عمره سنتان، أن يقرأ له كتباًأو أن يروي له قصصاً، أن يسبح أو يتخبط معه في الماء، أن يصطحبه إلى الحديقة العامة أو إلى مدينة الملاهي، أن يقوم بنزهة معه في الشارع.

راجع:

Fitzhugh DODSON: Tout se joue avant six ans (How to parent, 1970), traduit de l'anglais par Yvon Geffray (1972), Coll. «Marabout», Les Nouvelles Editions Marabout, Verviers, 1980, p. 136.

• ويقول أيضاً:

«إن أسس علاقات ميسَّرة بين الأب والابن تُقام منذ مطلع الطفولة، وهي حقبة من السنين لن تعود أبداً (. . .). لأن أباه لم يهتم به عندما كان طفلاً، لا يكترث الولد بما يودّ والده أن يقوله له في الوقت الحاضر. لقد أضحى الوالد غريباً في عيني إبنه بالذات. إن الشرخ الذي ينشأ بين الأب والمراهق مرتبط إلى حدّ كبير بما قام بينهما من علاقات في السنوات التي تسبق المدرسة. وكثيراً ما تعود هذه العلاقات إلى الطفولة الأولى وإلى النمط الذي تكوّنت الصلات بموجبه في ذلك الحين».

F. DODSON: op. cit., p. 61.

«على سبيل المثال، كان فتى في السابعة عشرة ممن عالجتهم، يناقش (معي) المشاعر التي كان يحسّ بها حيال والده، فقال لي: «في السنوات الخمسة عشر الأولى من حياتي، لم أشاهد عملياً والدي سوى يوم الأحد. فقد كان مأخوذاً بعمله إلى حد أنه لم يكن لديه مُتَّسَع من الوقت يخصّصه لي. (أما) الآن، فيما أواجه كلّ هذه المشاكل، فهو يتهافت ليكون رفيقي ويتدارك الخلل. يريد أن أتغلّب على هذه المصاعب، وأن أتوقف عن التسبّب له بكل هذه المتاعب في المدرسة. ولكن بودّي أن أقول له: إنسَ كل ذلك، يا عزيزي! فأين كنتَ في كل تلك السنوات الأخيرة؟»

F. DODSON, op. cit., pp. 188-189.

«أتمنّى لو أنني أملك وسيلة عجائبية أقنع بها الآباء بأهمية دورهم. للأسف كثير من الرجال يبدون مستَعْبَدين إلى هذا الحدّ لطموحهم ولحاجة (لديهم) لا تقاوَم إلى النجاح، حتى أنهم لا يجدون سوى قليل من الوقت بخصّصونه لأطفالهم عندما يكون

هؤلاء صغاراً.

«إنهم يجدون تفسيراً منطقياً (لذلك) بقولهم إنهم إنما يعملون على مدى هذه الساعات الطوال ليضمنوا، من الناحية المالية، مستقبل أسرتهم.

«يعتقدون أنهم سيتمكّنون لاحقاً، إذا ما كَبُر الأولاد، من تمضية وقت أكثر معهم. للأسف، نادراً ما تجري الأمور على هذا المنوال. فعندما لا يكرّس والدٌ كثيراً من الوقت لأطفاله الصغار، ولا يقيم (معهم) صلات عميقة في تلك الأعوام الحاسمة، لا يبدي الأولاد لاحقاً كثيراً من الاهتمام بوالدهم. وهو أمر محزن جداً».

F. DODSON, op. cit., pp. 159-160.

* كذلك تؤكّد الباحثة النفسية اللبنانية، الدكتورة كريستين نصّار، على أهمية الصلة الباكرة بين الطفل وأبيه لكي تستقيم العلاقة بينهما لاحقاً:

«ينبغي على الأب (...) مساعدة الأم في الاهتمام بالطفل (كأن يحمله، يلعب معه، يبتسم له...) منذ الولادة، وإلاّ سيصعب عليه، فيما بعد، القيام بدوره كأب إلى جانب طفل يجهله ويدركه كغريب».

د. كريستين نصّار: عُدْ يا أبي. مشاكل يطرحها غياب الأب عن الأسرة (حالة خاصة: الأب اللبناني)، منشورات جرّوس برسّ، طرابلس، ط ١، ١٩٩٣، ص ٣٩.

* وعن الخلل الناتج عن تقوقع الأم على طفلها، كما يشجّعه المفهوم التقليدي للأسرة الذي يستبعد الأب عن العلاقة

بين زوجته وأطفاله، ويحصر دوره في المهامّ الخارجية، تقول مفكّرة فرنسية في دراسة لها عن الأسرة سبق لنا ذكرها:

«في العائلات التي تتبع النظام الأبويّ familles patriarcales يختصّ الطفل بالأمّ. فكرامة الرجل تقتضي ألا يهتمّ به. والثنائي الذي يتشكّل من جرّاء ذلك، ويضمّ الأمّ وطفلها، يبقيه خارجاً عنه. ولقد انقضى زمن طويل قبل أن يُلاحَظ الاختلال (الناتج عن هذا الوضع)...».

France QUÉRÉ: La Famille, op. cit., p. 138, note 2.

* وتصوّر الدكتورة كريستين نصّار هذا الاختلال كما لاحظته في الأسرة الشرقية، وتطلق الإنذار بشأنه مبيّنة تأثيره الفادح على نمو شخصية الولد، وعلى مستقبله الزوجي. تقول:

«... نلفت انتباه المربّين (...) إلى ظاهرة خطيرة لمسناها عند المجتمع الشرقي بشكل عامّ، واللبناني بشكل خاص، وتكمن في تعلّق العديد من الراشدين، بشكل متطرّف وغير طبيعي، بالأهل؛ وقد شكّل ذلك أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تفكّك أوصال الكثير من عائلاتنا وهدم بنيتها.

«في الواقع يمكننا القول لا بل التأكيد على أن تعلّق الزوج أو الزوجة المتطرّف بوالديهما (بالوالدة خصوصاً) وتدخّل هذه الأخيرة المسرف في حياة ومُعاش ثنائي الزوجين بَدَيا، على ضوء الأبحاث التي قمنا بها، وملاحظتنا للمشاكل الزوجية، مسؤولَين بالدرجة الأولى، عن تنافس الزوجين واختلافهما... لدرجة الوصول إلى الطلاق أحياناً. تعليقاً على هذا الواقع، نضيف: يعود هذا التعلّق الذي أقلّ ما يُقال فيه أنه طفوليّ، لعدم توافر التكامل في الأدوار والوظائف التي على كلٍّ من الوالدَين القيام

بها داخل إطار الثنائي الذي يجمعهما؛ فالوالد (الأب) غير موجود، معنوياً، في معظم الأحيان، والأم تحسّ نفسها مهجورة من قِبَل الأب - الزوج ومتروكة لوحدها أمام المسؤولية الضخمة الملقاة على عاتقها، مسؤولية تربية الأطفال وتنشئتهم؛ هذا بالإضافة إلى عدم شعورها بكيانها إلا ضمن إطار الأمومة وغياب الشخص (أي الأب) الذي يؤمّن بقاءها على مسافة نفسية معيّنة بالنسبة لطفلها. من شأن كل ذلك تقريبها من هذا الطفل الذي تحسّه كجزء لا يتجزّأ من كيانها فتتعلّق به وتعلّقه بها.. وهذا ما يقف حاجزاً منيعاً دون تمكّنه من تحقيق استقلاليته الفرديّة».

د. كريستين نصّار: واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل. حالة خاصة: الطفل اللبناني، منشورات جرّوس برسّ، طرابلس، ١٩٩١، ص ٢١.

راجع أيضاً وصف الكاتبة للآثار المريرة التي يخلّفها ترك الأب، الشائع عندنا، للأم وحدها بمواجهة من يسميهم «أولادها» (وكأنهم ليسوا بأولاده!)، في: المرجع السابق، ص ١٠٤ - ١٠٥.

مراجع التذييل

١ - شكور، خليل (د.): تمايز توظيفات الذكاء بين الذكور والإناث. هل هو واقع بيولوجيّ أم هو نتاج المجتمع؟، «الثقافة النفسية»، المجلد الأول، العدد الثالث، تموز ١٩٩٠، تصدر عن مركز الدراسات النفسية والنفسية - الجسدية، طرابلس، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٢٢ - ٣٣.

٢ - عمارة، محمد (د.): قاسم أمين وتحرير المرأة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢، بيروت، ١٩٨٠.

٣ - فاعور، علي (د.): المرأة اللبنانية في مواجهة الحرب والعنف (١٩٧٥ - ١٩٩٠) والتحديات الإجتماعية والاقتصادية، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، أيلول ١٩٩٥.

٤ - مسعود، ميخائيل: أمثال وحكايات، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٠.

٥ - نصّار، كريستين (د.): واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل. حالة خاصة: الطفل اللبناني، منشورات جرّوس برسّ، طرابلس، ١٩٩١.

٦ - نصّار، كريستين (د.): عُد يا أبي. مشاكل يطرحها غياب الأب عن الأسرة (حالة خاصة: الأب اللبناني)، منشورات جرّوس برسّ، طرابلس، ط ١، ١٩٩٣.

7 - BEAUGÉ, Florence: La démocratie inachevée, LE

MONDE DIPLOMATIQUE, Paris, 44e année, no 516, mars 1997, p. 6.
8 – CARLANDER, Ingrid: Etats - Unis. Offensive conservatrice contre les femmes, LE MONDE DIPLOMATIQUE, Paris, 43e année, no 511, octobre 1996, pp. 6-7.
9 – DELIS, Dean et PHILLIPS, Cassandra: Le Paradoxe de la passion. Les jeux de l'amour et du pouvoir (The Passion Paradox, New York, 1990), Coll. «Réponses», Ed. R. Laffont, Paris, 1992.
10 – DODSON, Fitzhugh: Tout se joue avant six ans (How to parent, 1970), traduit de l'anglais par Yvon Geffray (1972), Coll. «Marabout», Les Nouvelles Editions Marabout, Verviers, 1980.
11 – DOLTO, Françoise: La Cause des enfants (1985), Le Livre de Poche, Paris, 1992.
12 – HALIMI, Gisèle: Etablir l'égalité politique. Un référendum pour les femmes, LE MONDE DIPLOMATIQUE, Paris, 41e année, octobre 1994, p. 32.
13 – HEINEN, Jacqueline: Illusions perdues pour les femmes de l'Est, «LE MONDE DIPLOMATIQUE», Paris, 43e année, no 513, décembre 1996, pp. 12-13.
14 – QUÉRÉ, France: La Famille, Ed. du Seuil, Paris, 1990.

الفهرس

مجموعة من الشبان والشابات سُئل أفرادها حول موقفهم من تعليم الفتاة، إثر سؤال طرحه أحد رفاقهم بهذا الشأن. كما طُلب منهم تعليل هذا الموقف. وإذا بهذه التعليلات تفتح الباب لموضوع أوسع وأشمل، ألا وهو موضوع الفُرَص المتاحة - أو غير المتاحة في كثير من الأحيان - للمرأة كي تحقق، بأرحب ما يمكن، إنسانية لها تتجاوز، وتخصب بآن، ما لديها من ميزات الأنوثة ودورها وخصوصيتها. وإذا بـ «تعليم الفتاة» - وهو موضوع يبدو وكأنه قد اسْتُنْفِد - يطلّ على رحاب «آفاق المرأة»، تلك الآفاق التي يصبو إليها عصرنا عبر مخاض عسير، والتي هي، في حقيقة الأمر، آفاق الرجل أيضاً. آفاق تحقيق ذاته الأصيلة عبر تحرير إنسانية تلك التي لن يكتمل بها إلا إذا لم تعد مجرد خادمة لأغراضه وأغراض النوع أو «دمية فاخرة» للهوه وغروره، بل صارت له رفيقة وشريكة.

يعالج الكتاب هذه المواضيع انطلاقاً من تحليل نتائج الإستقصاء الآنف الذكر، ويصدر في طبعة جديدة مزيدة، ضمن مجموعة «تساؤلات الشباب».